جامعة بنها

كلية الآداب

مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

نظرية الحقول الدلالية دراسة معاصرة

إعداد/

طاهر حسن محمد عبد المقصود

كلية الآداب- جامعة بنها

خاص بمؤتمر الكلية السنوى ٢٠٢٤

المجلد ٦٣ ديسمبر ٢٠٢٤

https://jfab.journals.ekb.eg/

- مولده:

لم تذكر المصادر الكثير عن مولد الحسن بن أسد بن الحسن سوى كونه وِلِدَ في مدينة ميافارقين، وهي إحدى مدن الجزيرة المشهورة الواقعة في الجنوب الشرقي من تركيا حاليًا، وهو يُنسَب إلى هذه المدينة التي تقع في بلاد واسعة كبيرة تعرف لدى العرب بديار بَكْرٍ نسبة "إلى بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معدّ بن عدنان، وحدّها ما غرّب من دجلة إلى بلاد الجبل المطلّ على نصيبين إلى دجلة، ومنه حصن كيفا وآمد وميّافارقين، وقد يتجاوز دجلة إلى سعرت وحيزان وحيني وما تخلل ذلك من البلاد "[١] ، كما لم يحدد أحد من مؤرخي أدباء العربية عامًا محدداً لولادته، إلا أن العديد منهم أشار لكونه أحد أدباء وشعراء القرن الخامس الهجري، وهي الفترة الزمنية التي وُلِد وتُوفِّي فيها.

2- فضل أبي نصر الفارقيّ:

أجمعت المصادر الأدبية على فضل أبي نصر الحسن بن أسد وتعدد مواهبه، فيصفه جمال الدين يوسف بن تغري (ت ٨٧٤هـ) . بأنه " كان فصيحًا فاضلًا عارفًا باللغة والأدب"[٢]، وهو ينعته بالشاعر المشهور.

---

١ **ياقوت الحموي**، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، الكتاب: **معجم البلدان**، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ج1، ص321.

٢ **ابن تغري**، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (ت ٨٧٤هـ)، الكتاب: **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، دار الكتب المصرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، د.ط، د.ت،ج5، ص140.

كما يصفه (ابن شاكر الكتبي) (ت ٧٦٤هـ) في(فوات الوفيات) بأنه " شاعر رقيق حواشي النظم كثير التجنيس... كان نحوياً رأساً وإماماً في اللغة، وصنف في الآداب تصانيف"[١].

ويثني عليه (القفطي) (ت ٦٤٦هـ) في (إنباه الرواة) بعبارات في غاية من الروعة والرشاقة، فينعته بأنه "" معدن الأدب، ومنبع كلام العرب، فاضل مكانه، وعلّامة زمانه، له النثر الرائع، والنظم الذائع، والنحو المعرب عن مشكل الإعراب. وله التصنيف البديع فى شرح اللّمع، إلى غير ذلك ممّا ليس لأديب فى مثله طمع" [٢].

كما يحدثنا (ياقوت الحموي) (ت ٦٢٦هـ) في (معجم الأدباء) عن تمكنه في صناعة الشعر، وقدرته على استعمال أدواته الشعرية بشكل فريد بقوله عنه أنه " شاعر رقيق الحواشي مليح النظم متمكن من القافية كثير التجنيس قلما يخلو له بيت من تصنيع وإحسان وبديع "[٣].

---

١ **ابن شاكر الكتبي**، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت ٧٦٤هـ)، الكتاب: **فوات الوفيات**، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ج1، ص321.

٢ **القفطي** ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، الكتاب: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م، ج1، ص329.

٣ **ياقوت الحموي**، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، الكتاب: **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، ج2، ص841.

كما أن العديد من المصادر تحدثت عن فضله بين أهله وسيادته عشيرته " وكان ابنُ أسد الفَارقي الشاعر له عشيرة، فاجتمعوا إليه، وانضاف إليهم العوام، وصاروا يدورون فِي البلد على سبيل الحفظ له "[١].

وقد أدى هذا الفضل وهذه المكانة بين عشيرته إلى اتصال ناصر الدولة (منصور بن مروان) به ليساعده في تملك المدينة، فقام أبو نصر الفارقيّ بتسليمه المدينة، وصار وزيرًا له، وهو ما يخبرنا به (ابن الأزرق الفارقيّ) (ت577 هـ) في مصنفه (تاريخ الفارقي)" فنفذ [٢] إلى الشيخ أبي نصر بن أسد، ووعده بالجميل، وطيّب قلبه، فأجابه واستدعاه واتفقت ميافارقين خالية من الأكابر والمقدمين، فوصل ناصر الدولة في أول سنة ست وثمانين وأربع مائة، وسلّم إليه ابن أسد ميّافارقين، فدخلها و استوزر ابن أسد، ولقّبه محيي الدولة"[٣]، وهذا الخبر في (تاريخ الفارقي) دلّ على انشغال أبي نصر الفارقيّ بالسياسة وعلو مكانته فيها حتى صار وزيرًا للمنصور.

3- حياته الأدبية والعلمية:

١ **سبط ابن الجوزي**، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْ أُوغلي بن عبد الله (ت ٦٥٤هـ)، الكتاب: **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، الباب الثامن والعشرون في خلافة المستظهر بالله أحمد بن عبد الله المقتدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الرسالة العالمية، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، 1434 هـ - 2013م، ج19، ص 457.

٢ يقصد **ناصر الدولة (منصور بن مروان)**.

٣ **ابن الأزرق الفارقيّ**، عماد الدين أحمد بن يوسف بن علي بن الأزرق الفارقيّ (ت577 هـ) ، الكتاب: **تاريخ الفارقي** ، المحقق: بدوي عبد اللطيف عوض، الناشر: الهيئة العامة للمطابع الأميرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر ، الطبعة: الأولى، 1379 هـ - 1959 م، ص235.

علا شأن أبي نصر بن أسد في مجال الأدب حيث عرف شاعرًا متمكنًا يحسن النظم، وناثرًا ماهرًا يصفه (القفطي) كما ذكرنا بأنه "" معدن الأدب، ومنبع كلام العرب"[١].

ولعل قصته الشهير مع الشاعر الأعجميّ المعروف بالغساني والتي تم ذكرها في أكثر من مؤلف من مؤلفات تاريخ الأدب العربي أكبر دليل على قدرة الشاعر ورغبة الشعراء في استعمالهم شعره، فنجد الغساني يلجأ لاقتباس قصيدة كاملة من قصائد الشاعر؛ ليمدح بها (ابن مروان) صاحب ديار بكر؛ اعترافًا بشاعرية أبي نصر، وقد أرسل له الغساني رسالة تدل على ذلك ذكر فيها قوله : " إني قدمت على الأمير فارتج عليّ قول الشعر مع قدرتي عليه، فادّعيت قصيدة من شعرك استحسانا لها وعجبا بها ومدحت بها الأمير، ولا أبعد أن تسأل عن ذلك، فإن سئلت فرأيك الموفق في الجواب"[٢].

وقد نقلت لنا هذا الكتب عددًا من قصائده ومقطوعاته، ولعل من أطرفها ما أورده (ياقوت الحموي) للشاعر من قافية النون في خمسة عشر بيتًا تنتهي جميعها بلفظ (عينا) بمعانٍ متباينة تظهر فيها قدرة أبي نصر في استعمال التجنيس بشكل فنيّ امتاز بالبراعة، فيقول[٣]:

بنتم فَما كحّل الكرى ... لي بعد وَشكِ البَينِ عينا

١ **القفطي ، إنباه الرواة على أنباه النحاة،**، ج1، ص329.

٢ **ياقوت الحموي، معجم الأدباء،** ج2، ص842.

٣ **ياقوت الحموي،** المصدر السابق، ج2، ص843.

وَلَقَد غدا كلفي بكم ... أُذُناً عَليَّ لكم وعينا [١]

فأسلتُ بعد فراقكم ... من ناظِري بالدَمع عينا [٢]

فحكت مدامِعُها الغزا ... رُ من الغيوم الغُرِّ عينا [٣]

جادَت عَلى أَثَرٍ شفى ... عَيناً لهم لَم تَلقَ عَينا [٤]

من كلّ واضحةِ الترا ... ئب سهلةِ الخدين عَينا [٥]

غراء تحسَبُ وَجهَها ... لِلشَمس حين تَراه عينا

أمسيت في حبي لها ... عبداً أُضامُ وَكنت عَينا [٦]

لا حركت ركب الركا ... ئب إذ بهنّ سريت عينا [٧]

١ يقصد الرقيب.

٢ يقصد عين الماء.

٣ يقصد عين السحاب.

٤ يقصد الشخص.

٥ يقصد واسعة العين.

٦ يقصد السيد.

٧ يقصد الحر من النوق.

غار لحَسود لنا الوِصا... لُ فَلا رَعاهُ اللّه عَينا [١]

فَذَمَمت حرفا عاينت ... عَيناي في أُولاه عينا [٢]

كانت تناصفنا وصا ... في الودّ لا وَرِقاً وَعينا [٣]

لَهفي وَقَد أبصرت في ... ميزان ذاكَ الوَصل عينا [٤]

كَم من أَخٍ فينا وَعى... ما لَم نكن فيه وَعَينا [٥]

وَمصاحب صَنَّفتُ في ... عدوائه للعين عينا [٦]

توضح هذه القصيدة قدرة أبي نصر الشعرية وامتلاكه أدواته الفنية بشكل متقن، حيث ألزم نفسه بإنهاء أبيات القصيدة جميعها بلفظ (عينا)، ولم يكتفِ بإنهائها بحرف الروي النون المفتوحة.

١ يقصد المصدر.

٢ يقصد عين الحرف.

٣ يقصد ذهب.

٤ يقصد النقصان.

٥ يقصد سمعنا.

٦ يقصد كتاب الخليل.

هذه القدرة الشعرية البيّنة لأبي نصر وامتلاكه أدواته الفنية بشكل شديد الاتقان جعلت تكلفه الصنعة في أبياته الشعرية أمرًا مقبولًا يمدحه فيها –رغم اعتبار ذلك التكلف لدى غيره من النقائص– ناقدو الشعر ومصنفوه في أكثر من موضع، ومن ذلك ما ذكره (العماد الأصبهاني) (ت ٥٩٧هـ) عند حديثه عن موهبة أبي نصر في (الخريدة): " وشَتْ عِبارته بالطِّيب وشْيَ العبير، ووشتْ في الحُسنِ وَشْيَ التَّعبير، وزَعَتْ كلَ كلامه الأَفهام، وهامت في استحسانه الأوهام، وكان يَنظِمُ الشِّعرَ طبعاً ويتكلَّف الصَّنعةَ فيه، ويلتزم ما لا يلزم في رَوِيِّه وقوافيه، وكانت له نفسٌ كلُّ نفسٍ بكرمها مُعتدّ، ونفَسٌ طويلٌ في النَّظم مُمْتَدّ، سائرٌ شِعرُه، شائعٌ ذِكره، يقع في منظومه التَّجنيس الواقع، الرَّائقُ الرَّائع، وكان من فحول الشُّعراء في زمانه، ومن المُغَبِّرين في وُجوه أقرانه"[١].

ومن أبرز مقطوعاته الشعرية التي أوردتها العديد من المصادر قوله في الشمعة[٢]:

وَنديمةٍ لي في الظَّلامِ وَحيدة ... مِثلي، مجاهدة كمِثل جِهادي

١ **العماد الأصبهاني،** عماد الدين الكاتب الأصبهاني، محمد بن محمد صفي الدين بن نفيس الدين حامد، أبو عبد الله (ت ٥٩٧هـ)، الكتاب: **خريدة القصر وجريدة العصر**- قسم شعراء الشام ، المحقق: شكري فيصل، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الناشر: المطبعة الهاشمية ، دمشق، الطبعة: الأولى، 1387 هـ - 1959 م، ج2، ص416.

٢ **انظر ياقوت الحموي، معجم الأدباء،** ج2، ص844/ **العماد الأصبهاني، خريدة القصر،** ج2- ص464/ القفطي ، **إنباه الرواة** ، ج1، ص330/ الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج10، ص 206.

فاللَّون لوني والدُّموعُ كأَدمُعي ... والقلبُ قلبي والسُّهادُ سُهادي

لا فرقَ فيما بيننا لو لم يكن ... لهبي خَفيّاً وهو منها بادِ

وهي مقطوعة تتسم برقة المشاعر وطرافة الفكر.

ومن شعره الذي يدل على البعد عن الصنعة، ورقة الشعور كذلك قوله[١]:

أَريقاً مِن رَضابِكَ أَم رَحيقاً... رَشَفتُ فَكُنتُ مِن سُكري مُفيقا

وَلِلصَهباءِ أَسماءٌ وَلَكِن ... جَهِلتُ بِأَنَّ في الأَسماءِ ريقا

حمتني عن حميّا الكأس نفس ... إلى غير المعالي لن تتوقا

وما تركي لها شح ولكن ... طلبت فما وجدت لها صديقا

أ-أهم كتب (أبي نصر)، وآثاره الأدبية:

1-كتاب « الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب »، أو المُسمَى « كتاب الإفصاح في العويص» ، وهو الكتاب محل الدراسة .

2-«شرح اللمع» (شرح كتاب «اللمع» من تأليف ابن جني)، وهو أحد أهم الكتب التي تولت شرح كتاب «اللمع» وذكره ضمن الشروح الكثير من الشارحين و المحققين لشروح اللمع، ويذكر هذا الشرح (القفطي) موضحًا أهميته قائلًا: "له كتاب شرح اللّمع، أجاد فيه وزاد، وأورده زائدا عن المراد. وإذا أنعم الناظر فيه النّظر وجده قد شرح كلام

١ **انظر ياقوت الحموي، معجم الأدباء،** ج2، ص844/ **فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي،** ص322 .

ابن جنّى المجموع بكلامه المبسوط، وأوجز في العبارة حتى صار كالإشارة"[١]، وفي الفصل الأول من كتاب (توجيه اللمع) لابن الخباز، يحدثنا المحقق عن هذا الكتاب بقوله: " شرح أبي نصر الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي المتوفى سنة (٤٨٢ هـ) وأسماء صاحبه بالتصنيف البديع في شرح اللمع" [٢].

3- «كتاب الحروف». لأبي نصر الفارقىّ، وهوكتاب " أهمله مترجموه وذكره هو في كلامه على البيت الذي أنشده ثعلب، وهو:

إذا لاقيت قومي فاسألِيهم ... كفى قومًا بصاحبهم خبيرا

فقد قال في آخر شرحه لمعنى الباء في هذا البيت : (وقد تقصيت معاني الباء في كتاب الحروف)" [٣].

4- «كتاب الألغاز» وتتضح أهمية هذا الكتاب من استعمال (الذهبي) (ت ٧٤٨ هـ) له؛ ليكون دالًا على مكانة صاحبه حيث قام بتعريف (الفارقيّ) بأنه" العلامة ، شيخ

١ **القفطي ، إنباه الرواة على أنباه النحاة،**، ج1، ص330.

٢ **ابن الخباز**، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت 638هـ)، الكتاب: **توجيه اللمع**، المحقق: فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ص14.

٣ **أبو نصر الفارقي** ، الحسن بن أسد الفارقي (ت 487هـ)، الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** ، المحقق: سعيد الأفغاني، الناشر: جامعة بنغازي، الطبعة: الثانية، 1394 هـ - 1974 م،من مقدمة المحقق، ص22.

الأدب أبو نصر الحسن بن أسد ، صاحب كتاب (الألغاز)" [1]، ولم يذكر له أي كتاب آخر من كتبه.

5- ديوان شعر خاص بالشاعر (نُشِر في بغداد في 1979).

ب- كتاب الإفصاح:

حفلت مكتبتنا العربية بالعديد من كتب الغريب والملغز في الأبيات الشعرية، ونالت الأبيات الشعرية الغريبة والملغزة عنايةً خاصة من علماء اللغة العربية القدماء، فيمتلئ تراثنا الأدبي بالكثير من المؤلفات التي اهتمت بمثل هذه الأبيات الشعرية، فقد " بحث علماء العربية عن الغريب والملغز في الأبيات الشعرية، ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى أقسام ثلاث: الأول(أبيات المعاني) ، والثاني ما أطلقوا عليه (الملاحن)، والثالث هو (الملغز في الإعراب) "[2].

وقد لقي النوع الأول منها (أبيات المعاني) على الأخص عناية علماء العربية القدماء في تراثنا الأدبي"وقد أفردوا لها مؤلَّفات عدة منها : كتاب"أبيات المعاني" للأصمعي، و كتاب (المعاني) لابن حاتم تلميذ الأصمعي، و كتاب (شرح أبيات المعاياة) للأخفش الأوسط، و (المعاني الكبير في أبيات المعاني) لابن قتيبة، (معاني

١ **الذهبي** ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، الكتاب: **سير أعلام النبلاء**، المحقق: عدد من المحققين، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ج19، ص80.

٢ **السيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الكتاب: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، ج1، ص450.

الشعر) للأشنانداني، وهي كتب تقم بدراسة المعنى الغريب في الأبيات الشعرية"[١]، ولقد أطلق النقاد على هذا النوع اسم أبيات المعاني؛" لأنها تحتاج إلى أن يسأل عن معانيها ولا تفهم من أول وَهْلة وتارة يقع الإلغاز بها من حيث اللفظ والتركيب والإعراب"[٢]، يأتي على أشكال ثلاث : "يكون في اللفظ إبهام لا يتعين معه أصل المعنى، وهذا النوع إن لم يفسره شاعره أو من أخذه عنه، ذهب العلم بحقيقة معناه واضطربت فيه الظنون؛ ونوع آخر يتعلق بالعادات التي كانت للعرب في جاهليتها، ولا بد لتفسيره من المعرفة بها، وبما كان خاصا منها بقبيلة الشاعر إن كان من ذلك شيء؛ ونوع ثالث يتعلق بعلوم العرب التي أخذتها عن الأمم واعتبرتها علومًا صحيحة واعتبرها من جاء بعدهم، الخرافات والتكاذيب"[٣].

أما النوع الثاني المُسمًى بالملاحن فقد تم اشتقاق اسمه – كما أخبرنا (ابن دريد) – من الفعل لحن الذي يأتي بمعنى فطن، فاللحن عند العرب "الفطنة، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم (لعل أحدكم ألحن بحجته) أي أفطن لها وأغوص عليها، وذلك

١ **الرافعي،** مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت ١٣٥٦هـ)، الكتاب: **كتاب تاريخ آداب العرب** ، الناشر: دار الكتاب العربي ، د.ط، د.ت، ج1، ص259.

٢ **السيوطي،** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الكتاب: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها،** ج1، ص450.

٣ **الرافعي،** مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت ١٣٥٦هـ)، الكتاب: **كتاب تاريخ آداب العرب،** ج1، ص259.

أن أصل اللحن أن تريد الشيء فتورِّي عنه بقول آخر"[١]، وهو بذلك يعتمد على جمع الأبيات التي نجد بها التعمية باستعمال التورية، اعتمادًا على فطنة القائل وسامعه، ونجد " كثيرًا منه عند ابن فارس والحريري، وأشهر ما دار على ألسنة العلماء (فتيا فقيه العرب) الذي احتوى مئة مسألة"[٢]، و من أهم كتب هذا النوع كذلك كتاب (الملاحن) لابن دريد الذي استمد هذا النوع اسمه من اسم الكتاب.

يمثل كتاب الإ فصاح أحد أهم كتب تصنيف النوع الثالث من الأبيات الملغزة، حيث نجد هناك فرقًا كبيرًا "بين أبيات المعاني وبين الألغاز النحوية التي أُلّف فيها الإفصاح. وقد كان الرمانيّ سبقه بالتأليف فيها وتأخّر عنه ابن هشام وخالد الأزهري وقد طُبع كتاباهما ولأبي سعيد بن لُبّ منظومة مشروحة طبعت في الأشباه للسيوطي. ولابن عربشاه كتاب فيها إلى غيرهم." "[٣].

و قد جمع (أبو نصر) في (الإفصاح) أكثر من مئتين وخمسين بيتًا من الأبيات الملغزة لفظًا أو تركيبًا أوإعرابًا في جهد يشهد له بكونه أحد أئمة اللغة و باحثيها

١ **ابن دريد،** أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي ، الكتاب: **الملاحن،** المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني ، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م ، ص921، 922.

٢ **أبو نصر الفارقي** ، الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** ،من مقدمة المحقق، ص24.

٣ **محمد عزير شمس** [ت ١٤٤٤ هـ]، الكتاب: **بحوث وتحقيقات العلامة عبد العزيز الميمني [ت ١٣٨٩ هـ]**، تقديم: شاكر الفحام [ت ١٤٢٩ هـ]، مراجعة: محمد اليعلاوي [ت ١٤٣٦ هـ]، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥ م ، ج1 ص472.

المشهود لهم بالعلم والفطنة، حيث يبدو للوهلة الأولى أن معظم هذه الأبيات قد خالفت المألوف وشذت عن القواعد النحوية، في حين نجد اجتهاد (أبي نصر) في توضيحها، وربط الاستعمال النحوي بالدلالة يخرج بها من باب الإلغاز الضيق إلى فسحة الإبداع والاستعمال اللغوي غير المألوف، وهو في الأمر نفسه يخضع للقواعد اللغوية والنحوية، فهو في هذا المصنف قد قام بجمع " أبيات ألغز قائلها إعرابها، ودفن في غامض الصنعة صوابها، وكانت ظواهرها فاسدة قبيحة، وبواطنها جيدة صحيحة"[١].

ونلحظ في شرح (أبي نصر) لما تضمنته الأبيات الشعرية من ألغاز نحوية ذكره العديد من الآراء، والشواهد النحوية من كتب أئمة النحو العربي، فقد اعتمد في أكثر من مكان على شواهد ساقها من كتاب (الكتاب) لسيبويه، كما حرص في عدد من المسائل ذكر رأي علماء النحو واللغة السابقين له فيها، ومن ذلك قوله في البيت (221):

" (الأفعوان) كان حده أن يكون مرفوعًا على البدل من (الحيات)، ولكنه نصب حملًا على معنى الكلام... قول سيبويه ومذهب أصحابنا"[٢]، ونجده يذكر آراء، وشواهد علماء آخرين مثل :أبي إسحاق الزجاج من كتابه (الأمالي) ، وأبي علي من (التذكرة) ، والفراء من (معاني القرآن).

ومما لاحظه الدارسون وأشر إليه قديمهم وحديثهم كون العديد من الأبيات التي تم جمعها في كتب الألغاز– ومنها الكتاب موضع الدراسة– قد قام بتأليفها علماء

١ **أبو نصر الفارقي** ، الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** ،من مقدمة المحقق، ص52.

٢ **أبو نصر الفارقي** ، الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص339،338.

اللغة ذاتهم، وهو ما أشار إليه (السيوطي) عند تقسيمه هذه الأبيات الملغزة إلى :"أنواع ألغاز قصدتها العربُ، وألغازٌ قصدَتها أئمة اللغة، وأبيات لم تَقْصد العرب الإلغاز بها وإنما قالتها فصادف أن تكون ألغازًا"، وهو بذلك يشير صراحة كون بعض الأبيات الملغزة قد قام أئمة اللغة بتأليفها، كما يذكر (ابن الأنباري) صراحة بيت ألفه الدارسون؛ لإثبات رأيهم اللغوي، فيقول: " مَرى حرف من الأَضْداد؛ يقال: مراه حقَّه إذا رفعه عنه وجَحده، ومراه مائة دينار، إذا أَعطاه ونقده إيَّاها، قال: وكانَ بعض النحويين عمل على هذا المعنى الثاني بيتاً مُلغَّزاً، فقال:

دَراهمَ عَمْرٍو واسأل المرَء خَالِداً ... عن البَزّ إذْ جاَء النّفاقُ أَبا عَمرِو

فقال: آخر البيت عامل في الدراهم؛ معناه امْرِ دراهم عَمْرو، واسأَل المرءَ خالداً عن البزّ، إذا جاءَ النّفاق أَباع، فوصل امر بالعين من باع. وإذا قيل: مراه حقَّه فمعناه جَحده ودفعه، واستخرج مكروهه وغضبه"[1].

وهو رأي يؤكده (سعيد الأفغاني) في تقديمه لكتاب (الإفصاح)، فهو يمدح جهد المؤلف في جمع العديد من أبيات الألغاز إلا أنه يرجح "أنه وضع كثيرًا منها شأن غيره ممن سبق، وهذه كلها لا يذكر لها قائل"[2].

١ **ابن الأنباري**، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، الكتاب: **الأضداد**، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: مؤسسة الرسالة المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، تاريخ الطبعة: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، ص 275.

٢ **أبو نصر الفارقي** ، الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** ،من مقدمة المحقق، ص28.

4-المدرسة النحوية التي ينتمي إليها:

ينتمي (أبو نصر الفارقيّ) بشكل واضح إلى مدرسة البصرة اللغوية، وهي إحدى المدرستين اللتين تنافستا على التقعيد النظري لقواعد النحو العربي، وتعد" مدرسة البصرة اللغوية من أبرز المدارس ومن أولها، وحاملة الراية وقصب السبق في دراسة اللغة، وعُرفت هذه المدرسة بمنهجها الصارم والخاضع لمعايير ومقاييس تميزت بالشدة والانضباط، فلم تكن تأخذ من لغات العرب كل ما يقال ويسمع؛ فقد حددت لذلك حدودا زمنية وأخرى مكانية، وما كان خارجًا عن هذه الحدود الزمكانية جعلته مرفوضًا أو شاذًا، والشاذ يُحفَظ ولا يُقاس عليه، كما حددت مدونتها القرآنية والحديثية وأحاطتها بشروط ومقاييس صارمة، وبرز في هذه المدرسة علماء شهد لهم كل العرب بطول الباع في اللغة، منهم عيسى بن عمر الثقفي، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء "[١]

وقد وضح انتمائه لهذه المدرسة اللغوية في أكثر من موضع في الكتاب، ومثال ذلك ذكره رأي (الفراء) النحوي الكوفي في شرحه قول عبد بني عبس:

قد سالم الحياتُ منه القدما

الأفعوانَ والشجاع الشجعما

وذات قرنين ضموزًا ضرزما

١ **عبد القادر بقادر ، دراسة (مدرسة البصرة و منهجها في الدراسة اللغوية)** ، مجلة مقاربات، جامعة الجلفة، العدد السابع 2014، الجزائر، من ملخص الدراسة، ص49.

قال الفراء (الحيات) نصب مفعول به، والفاعل (القدمان)، وهو مثنى فحذف النون ... "[١]، ثم يعود ليثبت رأي سيبويه برفع الحيات ونصب القدم، نصب الأفعوان حملًا على المعنى، كأنه قال :(وسالمت القدم الأفعوان)، ذاكرًا أن هذا قول " سيبويه، ومذهب أصحابنا"[٢]

ورغم انتماء (أبي نصر الفارقيّ) إلى مدرسة النحو البصري إلا أنه لم يهمل آراء مدرسة أهل الكوفة وذكر آراء عدد من أئمتهم وناقش هذه الآراء بشكل موضوعي؛ ليدلل على صحة رأيه ، الذي غالبًا ما يميل–بحكم تكوينه الثقافي– إلى رأي النحاة البصريين، وهو بذلك ابتعد عما قام به أصحاب المعاجم الضخمة التي ألفت في القرن الرابع وما بعده، والذين " انصرفوا عن الانتفاع بأتباع مدرسة الكوفة اللغوية، فلم يعبَأوا بهم ولا بآثارهم كما يجب، وآثروا علم مدرسة البصرة وأشادوا بذكر علمائها وكتبهم، ففاتهم بذلك فرائد لغة خلت منها معاجمهم بتةً"[٣]، بل ذكر في العديد من الأبيات الشعرية آراء أصحاب مدرسة الكوفة فيها، ثم قام بذكر تخريج أئمة النحو البصريّ لها ومنتصرًا في أغلب الأوقات لأئمة مدرسته اللغوية.

5– وفاته:

١ **أبو نصر الفارقي** ، الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص338.

٢ **أبو نصر الفارقي** ، الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص339.

٣ **محمد عزير شمس** ، الكتاب: **بحوث وتحقيقات العلامة عبد العزيز الميمني [ت ١٣٨٩ هـ]** ، ج1 ص474.

عند حديثنا عن الحادث الذي أدى لوفاة (أبي نصر الفارقيّ)، سنجد اختلاف بين المؤرخين في تحديد المتسبب في قتله، مع اتفاق على عدد من تفاصيل الأحداث التي أدت لذلك.

الفريق الأول: الذي ذكر أن وفاة (أبي نصر الفارقيّ) كانت بأمر من ابن مروان، وتزعمه (ياقوت الحموي) الذي ذكر قصة وفاة (أبي نصر) في (معجم الأدباء)، عندما ذكر تمرد (أبي نصر) على ناصر الدولة (منصور بن مروان)، واستعانة الأخير بالسلطان السلجوقي مَلِكشاه، الذي أرسل إليه جيشًا أقام الأمر لابن مروان الذي رغب في قتل (أبي نصر) لولا شفاعة الغسّاني الشاعر الذي ذكرنا قصته مع أبي نصر"" وكان [الغسّاني] قد تقدّم عند نظام المُلك والسلطان، وصار من أعيان الدولة، وصَدَقوا في الزحف على المدينة حتى أخذوها عَنْوة، وقُبض على ابن أسد، وجيء به إلى ابن مروان فأمر بقتله، فقام الغسّاني وشدّد العناية في الشفاعة فيه، فامتنع ابن مروان امتناعًا شديداً من قَبول شفاعته، وقال: إن ذنبه وما اعتمده من شقّ العصا يوجب أن يُعاقَب عقوبةَ مَن عصى، وليس عقوبةً غيرُ القتل. فقال: بيني وبين هذا الرجل ما يوجب قَبول شفاعتي فيه، وأنا أتكفّل به ألاّ يَجْرِيَ منه بعدُ شيءٌ يُكرَه. فاستحيا منه وأطلقه له." [١]، وتوارى أبو نصر عن الأنظار مدة ساءت فيها حالُه، وعاداه أعوانه ، وجفاه إخوانه " ولم يُقدِم أحد على مقاربته ولا مُرافدته، حتى أضرّ به العيش، فعمل قصيدة مدح بها ابن مروان، وتوصّل حتى وصلت إليه. فلما وقف ابنُ مروان عليها غضب وقال: ما يكفيه أن يَخلُص منا رأساً برأس حتى يريد منا الرِّفد والمعيشة! لقد أذكرني بنفسه، فاذهبوا به فاصلبوه. فذهبوا به فصلبوه "[٢].

١ **ياقوت الحموي، معجم الأدباء،** ج2، ص842.

٢ **ياقوت الحموي، معجم الأدباء،** ج2، ص843.

الفريق الثاني: في مقدمتهم (ابن الأزرق الفارقيّ)، وقد ذكر أن وفاة (أبي نصر) كانت بأمر من ملك السلاجقة (تُتُش)، فقد ذكر هروب أبي نصر، واختفاءه عن الأنظار، خوفًا من انتقام السلطان السلجوقي، ثم قصد أبي نصر ملك السلاجقة (تُتُش) مادحًا،" فلما لقي السلطانَ وأنشده القصيدة، وأُعجب بها، وأُعجب الناس شعره، فقال بعض الحاضرين: يا مولانا، تعرف هذا؟ فقال: من هو؟ فقال: هو الذي أقام بميّافارقين، وما وقف حتى وصلت، وغلب على رأي البلد، فأمر وجمع الغوغاء والجهّال، واستدعى ابن مروان، وسلّم إليه ميّافارقين. فأمر [تتش] بضرب عنقه، فقُتل بحران في سنة سبع وثمانين وأربعمائة "[1]، ونقل عنه (سبط ابن الجوزي) (٥٨١ – ٦٥٤ هـ) عند ذكره الأحداث في مدينة ميَّافارقين، ودخول السلطان السلجوقي (تُتُش) لها، ذاكرًا عنه أنه "جاء إِلَى ميَّافارقين فِي هذه السنة وخوَّفهم، ففتحوا له الباب، وخرج منصور إِلَى المخيم، فاستجار بوزير السلطان أبي النجم، فأجاره، وسلَّم تُتُش ميَّافارقين إِلَى الوزير ابن الأنباري الذي كان ابنُ جَهير أمر بقتله، فأقام بها إِلَى أن قَتل تُتُش ابنَ أسد الفارقي الشَّاعر"[2].

ويؤكد (ابن تغري) في (النجوم الزاهرة) على أن قتل (أبي نصر) جاء بأمر من ملك السلاجقة (تُتُش)، وحدد وقوع ذلك سنة ٤٨٧هجريًا، " وفيها توفّى الحسن بن أسد أبو نصر الفارقيّ الشاعر المشهور. كان فصيحا فاضلا عارفا باللغة والأدب، وهو الذي سلّم ميّافارقين إلى [منصور بن مروان].

١ **ابن الأزرق الفارقيّ**، الكتاب: **تاريخ الفارقي**، ص238.

٢ **سبط ابن الجوزي** ، الكتاب: **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان** ، ج 19، ص457.

فلمّا دخلها تتش السلجوقيّ اختفى، ثم ظّهر لمّا عاد تتش، ووقف بين يديه وأنشده قصيدة، منها: [البسيط]

واستحلبت حلب جفنيّ فانهملا ... وبشّرتنى بحرّ القتل حرّان

فقال تتش: من هذا؟ فقيل له: هذا الفارقيّ؛ فأمر بضرب عنقه من وقته.

فكان قوله:

وبشّرتنى بحرّ القتل حرّان" [١]

ويتفق القفطي في كتابه (إنباه الرواة) مع رأي سابقيه بأن قتل (أبي نصر) لم يكن على يد ابن مروان، بل جاء على يد ملك السلاجقة (نائب السلطان)، فبعد ذكره أحداث تمرد (أبي نصر) وخروجه هاربًا من (ميّافارقين)، يذكر أنه" خرج عنها إلى حلب، وأقام مدّة، ثم حمله حبّ الرياسة والوطن، فعاد طالبا لها. ولما حصل بحرّان قبض عليه نائب السلطان وشنقه"[٢].

ويتضح من هذه الأخبار أن قتل أبي نصر كان على يد ملك السلاجقة (تُتُش)، وهو الأمر الأقرب للمنطق، ويؤيده رأي (ابن الأزرق الفارقيّ) في (تاريخ الفارقيّ) الأكثر إحاطة بتاريخ هذه المنطقة لقربه المكاني و الزمني.

١ **ابن تغري**، الكتاب: **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ،ج5، ص140.

٢ **القفطي ، إنباه الرواة على أنباه النحاة**،، ج1، ص331.

الباب الأول

آراء أبو نصر الفارقيّ النحوية

1- إعمال الكلام على المعنى دون اللفظ حملًا على المعنى.

2-استعمال الضرورة الشعرية.

3- من أحكام المفعول به:

أ- استخدام الجملة لتسد مسد المفعول الثاني .

ب-تقديم المفعول على الفعل.

ج- النصب على نزع الخافض.

4-من أحكام المنادى:

أ- جواز تنوين المنادى الْمُسْتَحق للبناء بالضم مع بقاء الضم أو نصبه مع التنوين.

ب- جواز ترخيم المنادى المضاف (شذوذًا):

ج- إقحام هاء التأنيث على الاسم المرخم مع إبقاء حركة الحرف السابق على الهاء (الفتحة):

د- جواز نصب المنعوت المضاف للمنادى المبني، أو اتباعه حركة منعوته :

5- من أحوال الحال:

أ-نصب الصفة النكرة المتقدمة على الموصوف على كونها حال منه.

ب- تقديم الحال على صاحبه .

ج- استعمال الحال ليسد مسد الخبر.

6- وجوب نصب المستثنى إذا قدم على المستثنى منه.

7- جواز إسْكان حركة البناء.

8-حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء.

9- ضعف استعمال ضمير الغائب مع (عليها) كاسم فعل للإغراء.

10- رأي الفاروقي في تركيب (لا أبا لك).

١١- عدم جواز عمل مَا قبل الِاسْتِفْهَام فِيما بعده.

١٢- عدم جواز العطف على خبر ليس وفيه الباء(خلا أن يكون المعطوف به شيء من الخبر).

13- إعمال صيغة المبالغة فعيل عمل الفعل.

14- بناء (فوقُ) على الضم وقطع الإضافة على أنها غاية الكلام.

15- رأيه في التركيب (حيص بيص).

16- حذف كان .

17- الرفع على الحكاية.

18- الْجر على المجاورة.

19- جواز حذف التاء التأنيث مع كون الفاعل ضمير مستتر يعود على مؤنث.

20-جواز جمع (أخ،أب) جمعًا سالما.

الباب الأول : آراء أبو نصر الفارقيّ النحوية:

ينتمي أبو نصر الفارقيّ –كما تم الإشارة سابقًا إلى مدرسة البصرة اللغوية، وهي مدرسة عُرفت "بمنهجها الصارم و الخاضع لمعايير ومقاييس تميزت بالشدة والانضباط، فلم تكن تأخذ من لغات العرب كل ما يقال ويسمع؛ فقد حددت لذلك حدودًا زمنية وأخرى مكانية، وما كان خارجًا عن هذه الحدود الزمكانية جعلته مرفوضًا أو شاذًا، والشاذ يُحفَظ ولا يُقاس عليه، كما حددت مدونتها القرآنية والحديثية وأحاطتها بشروط ومقاييس صارمة"[١]، وقد ألزم أبو نصر الفارقيّ نفسه عند الحديث عن عدد من المسائل النحوية هذه المعايير، والمقاييس، والشروط، كما استرشد بآراء علماء هذه المدرسة.

وقد عدد أبو نصر الفارقيّ آراء عدد من أئمة النحو العربي أمثال: أبي زَكَرِيَّا الفَرَّاء (ت: ٢٠٧ هـ)، وأبي العباس ثعلب (ت: 291 هـ)، و أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، فيما يعد سيبويه (ت:188 هـ) رأس هذه المدرسة، وأبرز النحاة الذين اعتمد المؤلف على آرائهم، حيث أبرز أبو نصر رأيه في أكثر من موضع كما سيتضح لنا من خلال دراسة آراء أبو النصر النحوية والصرفية.

ونجد الفارقيّ في مسائل كثيرة من كتابه–رغم اهتمامه بتوضيح آراء سابقيه فيها– قد اجتهد؛ ليوضح لنا آراءه الشخصية، التي تظهر سعة علم، وقدرة كبيرة على استبيان المعنى، وإظهار ما خفي على المستمع من قواعد نحوية تفسر لنا ما يظنه

١ **عبد القادر بقادر ، دراسة (مدرسة البصرة و منهجها في الدراسة اللغوية)** ، مجلة مقاربات، جامعة الجلفة، العدد السابع 2014، الجزائر، من ملخص الدراسة، ص49.

البعض لحنًا وخروجًا عن القواعد النحوية للغة. في حين يستطيع الفارقيّ –بما تمتع به من علم وفطنة– شرح وتوضيح القاعدة النحوية المفسرة لهذا الاستعمال.

لقد تعددت آراء الفارقيّ النحوية، فأفاض من نبع قواعد العربية بحيث يصعب علينا إحصاء جميع آراؤه النحوية التي ذكرها في مؤلفه هذا، وقد اكتفينا بتوضيح أبرز هذه الآراء التي وافق فيها المؤلف نحاة العربية وعلماءها حينًا، وانفرد بآراء توضح استعمال الشاعر للقواعد النحوية بشكل يبدو مخالفًا لما اعتمده هؤلاء العلماء، حيث كان استعمال الشاعر لهذه التراكيب اللغوية بهذا الشكل ضرورة يظهر بها الشاعر فكرة معينة، أو يشير إلى معنى لا يمكن الوصول إليه بغير ذلك الاستعمال النحوي.

ومن أهم هذه الآراء النحوية:

1- إعمال الكلام على المعنى دون اللفظ حملًا على المعنى:

يعد هذا المبدأ النحوي (حمل الكلام على المعنى دون اللفظ) من أبرز المبادئ والآراء النحوية التي تناولها الفاروقي في مؤلفه، بل إنه –بلا شك– المبدأ الرئيس الذي استطاع من خلاله تخريج عدد كبير من الأبيات الشعرية التي ظهر بها خلل ظاهري بيّن في تطبيق القاعدة النحوية، في حين عدّ الفاروقي هذا الخروج عن القاعدة النحوية إعمالًا لمبدأ حمل الكلام على المعنى دون اللفظ، دون أن يعتبر أن في هذه الأبيات شذوذًا أو خروجًا عن القواعد النحوية.

لقد اعتمد علم النحو بشكل كبير على المعنى لتحديد الموقع الإعرابي للكلمات، فالإعراب –بلا شك فرع المعنى. والأمثلة على الاعتماد على المعنى لتحديد الموقع الإعرابي كثيرة بحيث لا يمكن إحصاؤها، فعند تحديد الفاعل–أحد أركان الجملة الفعلية– لدى نحاة العربية يوضح لنا محمد عيد اشتراط النحاة " أن يقوم الفاعل

بالفعل ويعمله، فيقع منه، أي يفعله حقيقة، مثل: صنعْتُ المعروفَ وتناسيتُ صنعَه، أو ينسب الفعل للفاعل دون أن يعمله مثل: انتصرَ الحقُّ، وانهزم الباطلُ ومثل: تحطمت الطائرةُ، واصطدمت بالأرض" [١]، وهو شرط مرتبط بمعنى القيام بالفعل سواء بشكل صريح أم عن طريق الإسناد، في حين يبين ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) حد المفعول به نقلًا عن ابن الحاجب كونه " ما وقع عليه فعل الفاعل"[٢].

إن اعتماد علم النحو على المعنى لتحديد الموقع الإعرابي دفع عدد من النحاة لكسر بعض القواعد النحوية الثابتة مثل كون الفاعل مرفوعًا أو المفعول به منصوبًا، فنجد ابن عقيل يتحدث عن كسر هذه القاعدة، ويقصرها على السماع، فيقول: "وقد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوبُ المسمارَ ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع" [٣].وهو بذلك يبرر استعمال العرب للتعبير(خرق الثوبُ المسمارَ) اعتمادًا على التركيب اللغوي المألوف للجملة الفعلية الذي يُستَعمل فيه الفاعل في أغلب الأوقات تاليًا الفعل، وهو عندما أثبت الرفع للمفعول به (الثوبُ) الذي وقع عليه الفعل، والنصب للفاعل (المسمارَ) الذي قام بالفعل فإنه قد انتصر –

١ **محمد عيد، النحو المصفى**، مجلة مقاربات، مكتبة الشباب، الطبعة: الأولى ١٩٧١ م، الجزائر، تاريخ الإصدار: 2009، ص397.

٢ **ابن هشام** (ت ٧٦١هـ) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هجريًا.، ص201.

٣ **ابن عقيل**، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، ج2 - ص147.

في الوقت نفسه– للمعنى الذي يحتم كون المسمار فاعلًا للفعل خرق، لكونه من قام بالخرق، ومخالفًا القاعدة الثابتة في اللغة بكون الفاعل مرفوعًا والمفعول منصوبًا.

وقد تعددت الأبيات التي وضّح فيها الفاروقي مبدأ حمل الكلام على المعنى دون اللفظ؛ ليستطيع من خلال هذا المبدأ تفسير عدد من الألغاز النحوية في الأبيات الملغزة دون أن يعتبر ما قام به الشاعر من الاعتماد على المعنى في هذه الأبيات خروجًا عن القواعد النحوية أو شذوذًا يستوجب منا لوم الشاعر .

ومن هذه الأبيات تفسيره للبيت الذي ذكره سيبويه في كتابه:

درست وغيّر آبهن مع البلى إلا رواكدَ جمرُهنّ هباءُ

ومُشَجَّجٌ أمّا سواءُ قَذالِهِ فَبَدا وغيَّرَ سَارَهُ المَعْزاءُ[1]

لقد رفع الشاعر(مشججًا) التي حقها النصب بالعطف على (رواكد) لفظًا بحملها على المعنى، "لأن قوله : (إلا رواكدَ) في معنى الحديث أي (بها رواكد)، فحمله على شيء لو كان عليه الأول لم ينتقض الحديث"[2].

وما ذكره الفاروقي في تخريج هذا البيت يوافق ما ذكره سيبويه في (الكتاب)، حيث ذكر في سبب رفع (مُشَجَّجٌ):" لأنّ قولَه " إلاّ رَواكَد " هى فى معنى الحديث:

١ **أبو نصر الفارقي** ، الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص81.

٢ **أبو نصر الفارقي** ، **المصدر السابق**، ص82.

بها رواكد، فحمله على شيء لو كان عليه الأول لن ينَقض الحديثَ." [١]، وهو الرأي الذي أقره الشريف الرضي في قوله:" فإن من عادتهم أن يحملوا الكلام تارة على معناه وأخرى على لفظه ...لأنه لما كان معنى قوله إلا رواكد أنهن باقيات ثابتات عطف على ذلك المشجج بالرفع. ولو أجرى الكلام على لفظه لنصب المعطوف به، وأمثلة هذا المعنى كثير" [٢].

ومن أمثلة الحمل على المعنى ما ذكره الفاروقي من الاتباع على المعنى لا اللفظ عند **عطف الشاعر على المعنى لا اللفظ** في قوله :

وجدنا الصالحين لهم جزاءٌ ... وجنّاتٍ وعيناً سلسبيلا [٣]

ويرى الفاروقي في هذا البيت عطف (جنات) على موضع جملة (لهم جزاء) التي تقع في محل نصب مفعولًا ثانيًا، وهو بذلك " نصب (جنات) لأنه عطفه على المعنى، كأنه قال : (وجدنا لهم جنّاتٍ)" [٤].

١ **سيبويه،** عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ) ، **كتاب الكتاب،** المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988م، ج1، ص173.

٢ **الشريف المرتضى،** أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف المرتضى " المتوفى سنة (436هـ)، **مصادر سيرة النبي والائمة، الناشر: دار الأضواء** - بيروت – لبنان، الطبعة الثانية 1409 هـ. - 1989 م، مجلد: 1، ص : 165.

٣ **أبو نصر الفارقي** ، الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،** ص293.

٤ **أبو نصر الفارقي** ، **المصدر السابق،** ص293.

كما وضح رأي الفاروقي في إجازة **الاتباع على المعنى لا اللفظ** في جر (أسودِ) في بيت دريد بن الصمة:

فطاعنت عنه القوم حتى تبددوا ... وحتى علاني حالك اللون أسودِ

فقد جر الشاعر كلمة (أسودِ) –على رأي الفاروقي– حملًا على المعنى، كونها مضافًا إلى لون على تأويل (حلك لونُ أسودِ) أي (حالك لونه لون أسودِ)، وهو بهذا الرأي يرى خروج هذا البيت عن الإقواء الذي يقصد به "" اختلافُ حَرَكة الرويِّ في قصيدة واحدة. وهو أنْ يجيءَ بيتٌ مرفوعًا، وآخر مجرورًا"[١]، حيث لا يرفع أسودُ على كونها صفة ل(حالك).، ولم يرَ عليّ بن عَدْلان في (الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب) في البيت حملًا على المعنى، بل " أراد: أسودي، فخفّف الياء فبقي اللفظ بها كما ترى" [٢] .

وظهر الاتباع على النعتية على المعنى لا اللفظ في البيت الخامس وعشرين بعد المائتين في قول لبيد :

١ **الخطيب التَّبريزيُّ**، أبو زكريا يحيى بن علي (ت502هـ) ، **الوافي في العروض والقوافي** ، المحقق (عمر يحيى، فخر الدين قباوة) الناشر: دار الفكر، رقم الطبعة 4، سوريا- دمشق، 1407ه، 1986م، ص215.

٢ **علي بن عَدْلان** بن حماد بن علي الربعي الموصلي (ت ٦٦٦ هـ)، **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب**، المحقق: د حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م، ص38.

حتى تهجّر في الرواح وهاجه ... طلب المعقّبِ حقَّه المظلومُ[١]

وقد وضح الفاروقي أن رفع (المظلومُ) يأتي على وجهين الأول –وهو ما يهمنا– "أن يكون وصفًا (للمعقب)، وقد حمله على المعنى لأنه فاعل "[٢]، وهو رأي شارك الفاروقي فيه نحويين عدة، فلدى ابن مالك أن "(المظلوم) صفة لـ(المعقب) لأنه فاعل في المعنى فتبعته الصفة باعتبار المعنى"[٣]، كما يرى ابن يعيش أنك "إذا عطفت على ما خُفض بالمصدر، جاز لك في المعطوف وجهان: أحدهما: أن تحمله على اللفظ، فتخفضه، وهو الوجه. والآخر: أن تحمله على المعنى؛ فإن كان المخفوض مفعولًا في المعنى، نصبت المعطوف؛ وإن كان فاعلاً، رفعته، فتقول: (عجبت من ضرب زيدٍ وعمرٍو)، وإن شئت: و(عمرًا)، فهو بمنزلة قولك: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، وعمرًا). وإنّما كان الوجه الجرّ لتشاكُل اللفظين واتفاق المعنيين، وإذا حملته على المعنى، كان مردودًا على الاوّل في معناه، وليس مُشاكلًا له في لفظه. وإذا حصل اللفظُ والمعنى، كان أجود من حصول المعنى وحدَه، وإذا نصبت؛ قدّرت

١ **أبو نصر الفارقي** ، الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص342.

٢ **أبو نصر الفارقي** ، الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص342.

٣ **ابن مالك**، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢ هـ) ، **شرح الكافية الشافية**، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ج1، ص116.

المصدر بالفعل، كأنّك قلت: (عجبت من أن ضرب أو من أن يُضْرب)، ليتحقق لفظُ الفاعل والمفعول " [١].

ويتضح من ذلك اتفاق أغلب نحاة مدرسة البصرة على جواز الاتباع على النعتية على معنى معمول الوصف العامل عمل فعله سواء رفعًا أو نصبًا رغم كونه لفظًا في محل جر بالإضافة.

كما نجده يتحدث عن نصب (المصيرا) مفعولًا لمعنى قوله (ليت شعري) الذي يقدر بمعنى (ليتني أشعر أو ليتني أعلم) في قول الشاعر:

خمّر الشيب لحيتي تخميرا ... وحدا بي إلى القبور البعيرا

ليت شعري إذا القيامة قامت ... ودعي بالحساب أين المصيرا [٢]

فيقول : " فأما(المصير) في البيت الثاني فإنه نصبه بمعنى قوله : (ليت شعري)؛ لأن معناه (ليتني أشعر)" [٣].

ومنه نصب (العراصا) على المعنى بقول الشاعر:

---

١ **ابن يعيش**، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م ، ج 4، ص81.

٢ **أبو نصر الفارقي** ، الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، البيت 99**، ص82.

٣ **أبو نصر الفارقي** ، **المصدر السابق**، ص82.

أشافيةٌ بزَوْرِتها سقامي ... إذا ما أقفرت منها العراصا[١]

فالعراص مفعول به –على المعنى– للمصدر (زورتها)، وهو ما أشار إليه الفاروقي بقوله:" إنه نصب (العراص) ب(زورتها) لأنها مضاف إلى ضمير فاعل في المعنى، والتقدير (بأن تزورَ العراصَ)" [٢]

وقد نصب الشاعر (السباعا) على المعنى، رغم كون اللفظ كان يستدعي الرفع في قوله:

فكرّت تبتغيه فوافقته ... على دمه ومصرعه السباعا[٣]

لقد نصب الشاعر السباع على البدلية من مفعول الفعل (وافقت) حملًا على المعنى، وقد أوضح الفارقي ذلك بقوله: " ووافقت على دمه ومصرعه السباعَ، لأن في (كرّت) ضميرًا من الخيل أي : (فكرّت الخيل تبتغيه–أي تريده– فوافقته السباع)، فجعل السباع بدلًا من الهاء في وافقته، فكأن وافقت السباع على مصرعه، فالخيل كأنها حين أردتْه وافقت السباع في إراقة دمه وقتله. فحُمِل الكلام على المعنى ونصب." [٤]، وهو بذلك يقر نصب (السباع) على المعنى، ويرفض من ظن وقوع الشاعر في الخطأ النحوي بنصبه ما حقه الرفع لكونه فاعلًا.

١ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص265.

٢ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص265.

٣ **أبو نصر الفارقي ،** الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،** ص274.

٤ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص274.

ومن الأبيات التي فسر فيها الفارقي اختلاف الحكم الإعرابي عما يبدو عليه اللفظ بالحمل على المعنى قول الفرزدق:

وعضُّ زمانٍ يا بن مروان لم يدع ... من المال إلا مُسحتًا أو مجلّفُ[١]

وهذا البيت من الأبيات التي أعيت النحاة، فقال عنه الزمخشري": هذا البيت ما تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه.

وقال ابن قتيبة: رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب الحيلة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا منه بشيء يرتضى"[٢]، وقد رأى عدد منهم في قول الفرزدق لحنًا، إلا أن الفارقي ذكر في رفع (مجلّفُ) ثلاثة أوجه، منها الرفع على المعنى " فكأنه قال (لم يبق من المال إلا مُسْحَتٌ) لأن معنى (لم يدع) و (لم يبق) واحد، فاحتاج إلى الرفع فحمله على شيء في معناه"[٣]، وهو رأي أخبرنا المصنف ذاته كونه رأي الخليل، ويوافقه فيه ابن يعيش، فيرى " أنّه رفع (أو مجلّف) على معنَى: (بقِي من المال مُسْحَتٌ)" [٤]، وكذا (رضي الدين الأستراباذي) فيبرر رفع

١ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص293.

٢ **محمد حسن شُرَّاب ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية،** الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م، ج2 ، ص134.

٣ **أبو نصر الفارقي ،** الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،** ص295.

٤ **ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري،** ج1 ، ص104.

(مجلّفُ) " حملًا على المعنى، إذ معنى لم يدع إلا مسحتًا: لم يبق من جوره إلا مسحتٌ، ويجوز أن يكون المعنى: أو هو مجلفُ "[١].

ومن أبرز الأبيات الشعرية التي يظهر فيها مبدأ الحمل على المعنى الأبيات التي نسبها الفاروقي لعبد بني عبس:

قد سالم الحياتُ منه القدما

الأفعوانَ والشجاع الشّجعما

وذات قرنين ضموزاً ضرزما[٢]

وقد أنشد الشاعر الأبيات برفع الحيات ونصب القدم والأفعوان، ويقتضي التركيب اللفظي أن يرفع الأفعوان على كونه بدلًا من الحيات، "ولكنه نصبه حملاً على المعنى، فكأنه قال :(وسالمت القدمُ الأفعوانَ)" [٣]، وهو في ذلك التخريج يرى في مسالمة الحيات للقدم مسالمةً القدم للحيات، لأن صيغة (فاعل) تفيد مشاركة الفاعل

١ **الأستراباذي**، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب** مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى عام 1093 من الهجرة، حققهما، وضبط العربية غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن (المدرس في تخصص كلية اللغة)، محمد الزفزاف (المدرس في كلية اللغة العربية)، محمد محيى الدين عبد الحميد (المدرس في تخصص كلية اللغة العربية)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان عام النشر: 1395 هـ - 1975 م، ج 2، ص٣٥٥.

٢ **أبو نصر الفارقي** ، الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص337.

٣ **أبو نصر الفارقي** ، **المصدر السابق**، ص337.

للمفعول في المعنى، فهي تعني اشتراك طرفي (فاعل) في معنى الفاعلية والمفعولية، وقد أوضح سيبويه اشتراك الفاعل والمفعول به في نفس معنى الحكم عند استعمال صيغة (فاعل) بقوله: "اعلم أنك إذا قلت فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعل" [١]، وهو ما وضحه لنا السيرافي عند شرحه هذا البيت بقوله:" فإنما نصبت (الأفعوان والشجاع) لأنه أراد أن القدم هنا مسالِمة، كما أنها مسالَمة، فحمل الكلام على إنها مسالِمة. يريد إنه نصب (الأفعوانَ) وما بعده بإضمار فعل محمول على معنى الكلام، وذلك أن (فاعل) إذا كان من اثنين؛ يكون كل واحد منهما فاعلا، وكل واحد منهما مفعولا" [٢].

ونجد الفارقي يعتمد –كذلك–على مبدأ الحمل على المعنى في البيت المنسوب لعمرو بن قميئة، في قوله :

تذكرت أرضاً بها أهلُها ... أخوالَها فيها وأعمامَها [٣]

فقد رأى أبو نصر الفارقي أن الشاعر "نصب (أخوالَها) على المعنى، فكأنه قال:(تذكرت الأخوالَ والأعمامَ فيها)" [١].

---

١ **سيبويه** (المتوفى: 180هـ) ، **كتاب الكتاب** ، ج4 ص68.

٢ **السيرافي** ، يوسف بن سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، **شرح أبيات سيبويه**، المحقق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر ، الطبعة: الأولى، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، ج 1، ص181.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص341.

إلا أن الفاروقي لا يرى الحمل على المعنى حسنًا في كل الأحوال، فيرى ضعفًا في الحمل على المعنى قبل تمام المعنى، وهو ما ذكره في شرحه للبيت الثامن عشر حين تحدث عن نصب كلمة (طيبا) حملًا على المعنى في قول الشاعر ابن الرقيات:

لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيبا[٢]

فيؤول نصب الشاعر (طيبا) بأنه نصب على المعنى ويجد في ذلك–خلافًا لما سبق من الأمثلة– ضعفًا، فيقول : " نَصَب (طيبا) حملًا على المعنى ب (تراها)، وهذا مما يضعف في التأويل نصبه، لأنه حمله على المعنى قبل تمام المعنى، فبابه أن يأتي بعد التمام؛ لأنه حمل على التأويل، وذلك نحو قولك : (رأيت زيدًا له مالٌ وحسبًا)، وهذا كلام قد تمّ عند قولك : (له مالٌ)" [٣]، وهو بذلك يفرق في الحمل على المعنى بين: الحمل على المعنى وقد تم المعنى فيراه جائزًا مقبولًا، وبين الحمل على المعنى قبل تمام المعنى ويراه قبيحًا لا يُستخدَم إلا للضرورة.

وقد أقرّ أكثر علماء العربية الإعراب حملًا على المعنى فقد ذكر سيبويه في كتابه (الكتاب) في باب (هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم) عند حديثه عن شاهدي (القطامي) ، و(ابن الرقيات) سابقي الذكر:" وإنَّما نَصَبَ هذا لأنه حين قال وافقتْه ... قال: لن تراها، فقد عُلِم أنّ الطَّيبَ والسَّباع قد دخلا في الرُّؤْيةِ

١ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص341.

٢ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق ،** ص89.

٣ **أبو نصر الفارقي ،** الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،** ص181.

والموافَقَةِ، وأنَّهما قد اشتَملا على ما بعدَهما في المعنى" [١]، وقد قام سيبويه بذكر أمثلة عدة تم فيها النصب حملًا على المعنى بإضمار معنى الفعل، فيقول:" ومما يَنتصب فى هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه: " انتهوا خيرا لكم "، و " وَراءَك أَوْسَعَ لك "، وحَسْبُك خيراً لك، إذا كنتَ تأمر." [٢]، ويذكر لنا على لسان الخليل الخليل بن أحمد أن هذا النصب جاء حملًا على المعنى دون اللفظ، فيقول: " وقال الخليل: كأَنَّك تحملُه على ذلك المعنى، كأَنّك قلت: انْتَهِ وادخَّلْ فيما هو خيرٌ لك، فنصبتَه لأنَّك قد عرفتَ أنّك إذا قلت له: انْتَهِ، أنَّك تحمله على أمرٍ آخَرَ، فلذلك انتَصب، وحذَفوا الفعل لكثرة استعمالِهم إيَّاه فى الكلام، ولعلم المخاطَب أَنّه محمولٌ على أمرٍ" [٣]، وهو ما نقله عنه الكثير من علماء النحو العربي، فنجد الشاطبي(ت٧٩٠ هـ) يقول:"قال سيبويه: لما ذكر جملة من هذه الأشياء قال: وكلهم يفسر ما ينوي قال: وإنما سهل تفسيره عندهم؛ لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار"[٤].

١ **سيبويه، الكتاب،** ، ج1، ص285.

٢ **سيبويه، المصدر السابق،** ، ج1، ص282.

٣ **سيبويه، المصدر السابق،** ، ج1، ص283.

٤ **الشاطبي،** أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)،** المحقق: الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، **الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م** ، ج 3، ص164.

2-استعمال الضرورة الشعرية:

تحدث عدد غير قليل من علماء العربية عن تجاوز الشعراء للقواعد النحوية في قصائدهم الشعرية، وأطلقوا على هذا التجاوز-الذي عدّوه مسموحًا به في الشعر- الضرورة الشعرية، وقد عبر سيبويه عن مفهوم الضرورة الشعرية من خلال بعض النصوص، وهو ما عبر عنه إبراهيم بن صالح الحندود في كتابه عن الضرورة الشعرية (الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك) بقوله:" حدد العلماء رأي سيبويه في (الضرورة)، وهو أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد منه بدًا، وأن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز"[١] .

وهذا المفهوم للضرورة الشعرية الذي وضحه سيبويه، واتفق ابن مالك معه فيه جعل شرط الضرورة الشعرية هو : (أن يضطر الشاعر إلى استعمال هذا التركيب بهذا الشكل، ولا يجد منه بدًا) بحيث لا يستطيع الشاعر استعمال تركيب يخالف ما استعمله في البيت الشعري، وبذلك لم يعتبر ابن مالك وصل (أل) بالمضارع في قول الشاعر (ما أنت بالحكم الترضى حكومته) والأمثلة المشابهة له مخصوص بالضرورة، وذلك لإمكان الشاعر قوله :" ما أنت بالحكم المرضي حكومته... فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار"[٢]، وهنا يرى ابن مالك

١ **إبراهيم بن صالح الحندود، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك،** الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، مجلة الجامعة الإسلامية: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م ، ص397.

٢ **ابن مالك،** محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، **الكتاب: شرح تسهيل الفوائد،** المحقق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون،

قدرة الشاعر على استعمال تركيب يخالف ما استعمله في البيت الشعري، وبذلك لا يعتبر استعمال هذا التركيب بهذا الشكل في البيت من الضرورة الشعرية.

في حين نجد كثير من النحاة واللغويين يرون أن استعمال الضرورة الشعرية لا يرتبط بما اشترطه سيبويه، وابن مالك في تحديدهما لطبيعة الضرورة الشعرية، ويبين أبو حيان رفضه هذا الشرط بقوله: " "وأما ما ذكره المصنف من أنه لا ضرورة في ذلك إذ كان له أن يقول ما ذكر فما من ضرورة في شعر العرب إلا ويمكن تبديلها ونظم شيء مكانها، فعلى ما ذكر لا يكون في كلام العرب ضرورة"[1]، وهو بذلك يرى الضرورة الشعرية رخصة يتجاوز بها الشعراء القواعد النحوية، وهي تختص بالشعر دون النثر دون أن يعتد بالشرط الذي حدده سيبويه، وابن مالك أن يضطر الشاعر إلى استعمال هذا التركيب بهذا الشكل، ولا يجد منه بدًا.

ويجمع لنا السيوطي (ت ٩١١هـ) آراء من سبقوه في استعمال الضرورة الشعرية فيقول عند حديثه في مقدمة مبحثه عن (الضرائر) " هَذَا مَبْحَث الْأُمُور الَّتِي تجوز لضَرُورَة الشّعْر وَلَا تجوز فِي غَيره (يجوز للشاعر) أَن يرتكب (مَا لَا يجوز فِي الِاخْتِيَار قَالَ ابْن مَالك إِن لم يجد عنه مندوحة بِأَن لم يُمكنهُ الْإِتْيَان بِعِبَارَة أُخْرَى)

الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)، ج 1، ص202.

١ **أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ)، الكتاب: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،** المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة: الأولى (١٤١٨ - ١٤٤٥ هـ) = (١٩٩٧ - ٢٠٢٤ م)، ج4- ص238.

(وَجوزهُ ابْن جني وَابْن عُصْفُور وَأَبُو حَيَّان وَابْن هِشَام مُطلقًا) أَي وَإِن لم يضْطَر إِلَيْهِ لِأَنَّهُ مَوضِع ألفت فِيهِ الضرائر" [١].

من الأبيات التي تحدث فيها الفاروقي عن استخدام الضرورة الشعرية لتأويل البيت من الناحية النحوية تأويله نصب (الكِلاَبا)، في بيت جرير الذي هجا به الفرزدق قائلًا:

فَلو ولدت قُفَيرةُ جروَ كلبٍ ... لَسُبَّ بذلِكَ الكَلْبَ الكِلاَبا [٢]

وقد ذكر لذلك البيت تأويلًا: كون (الكلاب) مفعول به، ونائب الفاعل مصدر سُبَّ (السَبُّ)، تقدير المعنى: لسُبَّ السَبُّ الكِلاَبا، ثم ذكر أن هذا التأويل ضعيف جدًا، موضحًا أسباب ذلك الضعف[٣]، ثم بين حمل هذا البيت على الضرورة الشعرية، فيقول "إنما جاز تأوّل مثل هذا البيت لضرورة الشعر ولا يجوز في الكلام "[٤]، وهو هنا يرى الضرورة الشعرية كما بينها أبو حيان رخصة يتجاوز بها الشعراء القواعد النحوية، وتختص بقول الشعر دون النثر، وهذا الرأي في اعتبار نصب (الكِلاَبا) ضرورة شعرية وافقه فيه العُكبَري (٥٣٨ – ٦١٦ هـ) عند تناوله هذا البيت في شرح

١ **السيوطي،** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، **كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،** المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية مصر، د.ت، د.ط، ج3- ص273.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،** ص93.

٣ **انظر أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص93.

٤ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص93.

(مسألة إقامة المصدر مقام الفعل)، فقد قال :" أمَّا البيتُ فقد قيلَ: هو من ضَرورة الشّعرِ "[١].

كما تناول (الفاروقي) **حذف الجار والمجرور للضرورة** في قول الشاعر:

وقل لمشيبي استبق أمرٍ فإنّما ... نفار الغواني أن تشيب المفارقا [٢]

وهو يتحدث في وجه من وجوه الإعراب عن نصب (المفارق) مفعولًا للفعل (استبق) "فيكون التقدير : (وقل لمشيبي استبق المفارق أم رِنْ عليها فإنما نفار الغواني أن تشيب هي)، وقد حذف عليها للضرورة ".

وقد ذكر للدلالة على حذف الجار والمجرور للضرورة عدة أبيات شعرية منها بيتان للفرزدق، الأول قوله:

ولو سألت عنى نوار ورهطها ... إذًا أحدٌ لم تنطق الشفتان[٣]

وقد قدر أبو علي الفارسي في هذا البيت –بهذه الرواية التي انتقدها المحقق[٤]– حذفًا للجار والمجرور (منه) فقال في تخريج هذا البيت:" وهذا عندنا على لم تنطق

١ **العُكبَري**، أبو البقاء العُكبَري (٥٣٨ - ٦١٦ هـ)، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ص 273.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص303.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص304.

٤ **انظر الفارقي ، المصدر السابق**، هامش (2) رأي المحقق في هذه الرواية، ص304.

الشفتان منه، لابد من تقدير الراجع المحذوف؛ لأن الخبر لا يخلو من راجع إلى الخبر عنه أو شيء يكون إياه في المعنى"[١].

والبيت الآخر قول الفرزدق:

وَقَد عَلِمَ الأقوامُ أَنَّ قُدورَنا ضَوامِنُ لِلأَرزاقِ وَالريحُ زَفزَفُ[٢]

فقدر حذف الضمير من الجار والمجرور (لأرزاقهم)، وجعل منزلته (أل) التعريف.

كما ذكر مثلًا آخرًا لجواز هذا الحذف على الضرورة قول الشاعر:

فَقلت مجيبًا وَالَّذِي حج حاتمٌ ... أخونك عهدا إِنَّنِي غير خوان[٣]

وتقدير الكلام لدى الفاروقي (وَالَّذِي حج حاتمٌ له) بحذف الجار والمجرور، وقد قدر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) الجار والمجرور في هذا البيتِ (إِلَيْهِ) فيكون البيت"

١ **أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، المسائل البصريات،** المحقق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، الناشر: مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ج1، ص562.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،** ص304.

٣ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص304.

بِتَقْدِير: حج حاتمٌ إِلَيْهِ فَحذف إِلَيْهِ. "[١]، وهو رأي يوافق رأي الفاروقي في تقدير جار ومجرور تم حذفه.

كما ذكر الفاروقي **حذف واو الحال** للضرورة وذلك في قول الشاعر :

ألا طرقتنا من سعاد الطوارق ... فأرّقن منا مستهام وعاشق[٢]

فيكون تقدير البيت (فأرّقن ومنا مستهام وعاشق)على كون جملة (ومنا مستهام) حال جملة اسمية حذف منها واو الحال، وكأن الشاعر " يريد واو الحال أي (ومنا مستهام وعاشق) فحذفها ضرورة"[٣].

كما رأى الفاروقي **ترخيم الاسم دون كونه منادى** ضمن الضرورات الشعرية، وذلك في قول زيد بن عمرو التميمي:

رمينا حاتمٍ حيث التقينا ... وهذا عامرًا زيدٌ يقينا[٤]

١ **البغدادي**، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، ج6، ص56.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص364.

٣ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق**، ص306.

٤ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق**، ص306.

فلدى الفاروقي أن الشاعر أراد (حاتِ) المرخم من حاتم، وذكر جواز كونه منادي، أو "مفعولًا وقد رخمه الشاعر ضرورة في غير النداء"[١] ، وهو بذلك يجيز ترخيم الاسم دون كونه منادى، ويرى ذلك ضرورة شعرية.

وقد تحدث ابن مالك في (شرح التسهيل) عن ترخيم الاسم دون كونه منادى للضرورة فقال:

" ويرخم للضرورة غير المنادى على تقدير التمام، وتناسي المحذوف، وعلى تقدير ثبوته، فالأول كقول امرئ القيس:

لنِعْمَ الفتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ ناره ... طريفُ بنُ مالِ ليلة الجوع والخَصَر

أراد: مالك... والثاني من وجهي الترخيم الضروري وهو أن يحذف ما يحذف ويقدر ثبوته، فيبقى آخر ما بقي على ما كان عليه، كقول الشاعر:

يُؤرِّقُني أبو حَنَش وطَلْقٌ ... وعمّار وآوِنة أثالا

أراد: وآونة أثالة، فحذف التاء ونوى ثبوتها، ولذلك أبقى اللام مفتوحة، مع أنه في موضع رفع بالعطف على فاعل يؤرقني"[٢]

ومن الضرورات الشعرية التي تحدث عنها الفاروق **الحمل على المعنى قبل تمام المعنى**، وقد تحدث عن ذلك في البيت الذي قال فيه الشاعر:

---

١ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق**، ص306.

٢ **ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد**، ج 3، ص429- 430.

لن تراها ولو تأملت إلا ... ولها في مفارق الرأس طيبا[١]

فقد ذكر الفاروق أن نصب الشاعر (طيبا) جاء نصبًا على المعنى ولكنه يرى أن "هذا مما يضعف في التأويل نصبه، لأنه حمله على المعنى قبل تمام المعنى، فبابه أن يأتي بعد التمام؛ لأنه حمل على التأويل"[٢]، ويبيّن كون الحمل على المعنى قبل تمام المعنى ضمن الضرورات الشعرية بقوله " والذي يجيء محمولًا على المعنى ولم يتم الكلام –فهو قبيح– إنما يقع في ضرورة الشعر دون الكلام"[٣].

ومن الأبيات التي تحدث فيها (الفاروقي) عن الضرورة الشعرية–وقد تحدث فيه عن جواز **الفصل بين المبتدأ المؤخر وخبره بأجنبي** للضرورة الشعرية –قول الشاعر:

رأيت ميتا تحت تابوته ال ... نعشَ وأيّدٍ راجع تحمل النّعشُ[٤]

فلديه (النّعشُ) الأخير مبتدأ مؤخر، وخبره (تحت تابوته) تم تقديمه عليه، وفصل بينهما بأجنبي، وهي جملة (وأيّدٍ تحمل النعشَ)، ففي هذا التركيب " فصل بين المبتدأ وخبره وهو (تحت تابوته) بما ليس منها، وهو قوله: (وأيّدٍ تحمل النعشَ)، وفيه قبحٌ مع جوازه في الضرورة الشعرية"[٥].

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص89.

٢ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق**، ص90.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص90.

٤ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق**، ص256.

٥ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق**، ص256.

كما يتضمن البيت استعمالًا آخرًا للضرورة الشعرية، وهو استعمال (أبِدٍ) المنصوبة استعمال المرفوع والمجرور،" فقد **أجروا المنقوص في حال نصبه مجراه في حال رفع وجر**"[١].

ومن الأبيات الشعرية التي تحدث فيها الفاروقي على الضرورة الشعرية، الأبيات التي **فصل فيها الشاعر بين المضاف والمضاف إليه بفاصل،** ومن هذه الأبيات قول ذي الرمة:

كأن أصواتَ من إيغالهن بنا ... أواخرِ الميْس أصواتُ الفراريج [٢]

فلديه " (أواخرِ) جر بإضافة (أصواتَ) إليه، ولكنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: (من إيغالهن بنا) وهو جائز على ضعفه"[٣].

ومن ذلك قول الشاعر:

ويحِ يومَ الفراق إذا سار عمروٍ ... وحدينا الركابُ نسري جميعا[٤]

ولديه "أن (عمرًا) مجرور بإضافة (ويح) إليه وقد فصل بينهما بالظرف وهو قبيح"[١]

١ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص256.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،** ص128.

٣ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص128.

٤ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص185.

وقد رأى العديد من النحاة عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا للضرورة –وهو ما عبر عنه الفاروقي بقوله أنه قبيح– ومن هؤلاء (ابن الناظم) حيث يقول:" مذهب كثير من النحويين أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء إلا في الشعر. وذهب شيخنا إلى أنه يجوز في السعة الفصل بينهما في ثلاث صور:الأول: فصل المصدر المضاف إلى الفاعل بما تعلق بالمصدر من مفعول به أو ظرف... الصورة الثانية: فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثاني ... الصورة الثالثة: فصل المضاف عما أضيف إليه بالقسم ... والفصل في هذا الباب بغير ما ذكر مخصوص بالضرورة "[٢].

ومما عدّه الفاروقي من الضرورة الشعرية أن يقوم الشاعر بمعاملة المعتل معاملة الصحيح.

ويذكر من ذلك **أثبت الياء في الفعل المعتل في حالة الجزم** للضرورة الشعرية في قول قيس بن زهير:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ[٣]

---

١ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص185.

٢ **ابن الناظم،** بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،** المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ص289: 291.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،** ص185.

وقد استعمل الشاعر الفعل(يأتيك) المجزوم ب(لم) دون حذف الياء، وسبب إثباتها في رأي الفاروقي "أنه أجرى المعتل مجرى الصحيح للضرورة"[١]، وهو استعمال يخبرنا عنه الأشموني فلديه " قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله (من الطويل):

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرا يَمَانِيَا

وقوله (من الوافر):

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ"[٢].

ومن إعمال المعتل عمل الصحيح لضرورة شعرية قول الفرزدق:

فَلَو كانَ عبدُ اللهِ مَوْلىً هَجَوتُهُ ... ولكنَّ عبدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيا[٣]

وقد عد ابن إسحاق قول الفرزدق:(مَوْلَى مَوَالِيا) لحنًا، عاب عليه هذا الاستعمال، في حين رأى الفاروقي أن هذا ليس " لحنًا على الحقيقة؛ لأنه أجرى المعتل مجرى الصحيح فقدر الحركة ولم يصرف"[٤].

١ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص185.

٢ **الأُشْمُوني،** نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،** الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م ، ج1، ص82،83.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،** ص294.

٤ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص294.

وقد مثّل الفاروقي لهذا الاستعمال يقول الهزلي :

أبيتُ على معاريَ فاخرات ... بهنّ مُلوّبٌ كدم العباطِ[1]

وهو في هذا البيت حرك (معاريَ)، ومنعها من الصرف، و " لو أسكنَ فَقالَ: مَعَارٍ فَاخراتٍ لَمْ ينكسرِ الشعرُ ولكنْ فَرَّ مِنَ الزحافِ "[2].

وقد تعددت الأمثال التي ذكرها المصنف في هذا الباب لبيان سبب استعمال بعض التراكيب التي تبدو مشكلة في قواعدها النحوية في هذه الأبيات الشعرية الملغزة.

3- (من أحكام المفعول به):

تناول الفاروقي عدد من الأحكام النحوية التي تخص المفعول به:

أ- استخدام الجملة لتسد مسد المفعول الثاني :

وقد ذكر أبو نصر الفاروقي هذا الرأي في قول الشاعر:

في الناسُ قوماً يرونَ الغدرُ شيمتهم ... ومنهمُ كاذباً في القولِ همّازا [1]

---

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح المصدر السابق**، ص294.

٢ **ابن السراج**، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، المحقق: عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1417 هـ - 1996 م، ج3، ص444.

فلدى الفاروقي الفعل (يروْنَ) " من رؤية القلب تتعدّى إلى مفعولين، و(الغدر): إبتداء، (شيمتهم) الخبر، وهي جملة قد سدت مسد المفعول الثاني"[٢]

ب–تقديم المفعول على الفعل:

وقد ظهر تقديم المفعول على الأول (قوماً) على الفعل (يروْنَ) في المثال السابق.

ومن الأمثلة التي ذكرها الفاروقي لهذا الاستعمال :

زيداً إذا خاننا بُعداً لهمّته ... بالشّر أكبرَهم من خاننا جازِ[٣]

ففي شرح الفاروقي تركيب هذا البيت وضح وجود تقديم وتأخير بتقديم المفعول به على الفعل، فلديه "(جازِ) أمر من (جازى يجازي). و(زيداً) نصب ب(جازِ) "[٤].

ج– النصب على نزع الخافض:

النصب على حذف حرف الجر كثير في كلام العرب، ويسمي النحاة هذا الاستعمال (النصب على نزع الخافض)، وقد رصد (سيبويه) هذا الاستعمال في (الكتاب) ذاكرًا أبيات شعرية تظهر نصب الاسم المجرور على نزع الخافض، ويبين

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص224.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص170.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص228.

٤ **الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ج1 - ص441.

ذلك بقوله:" إنما فُصِلَ هذا أنَّها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة، فتقولُ: اخترتُ فلانًا من الَّرجالِ، وسمّيته بفلان، كما تقول: عرّفتُه بهذه العلامة وأوضحتهُ بها، وأستغفِرُ الله من ذلك، فلمَّا حذفوا حرَف الجر عَمِلَ الفعلُ"(١).

فيما يرى الأشموني حذف الجار ونصب اسمه" نقلا لا قياسًا مطردًا، وذلك على نوعين:

الأول: وراد في السعة، نحو: شكرته، ونصحته، وذهبت الشام.

والثاني: مخصوص بالضرورة، كقوله "من البسيط":

آليت حب العراق الدهر أطعمه ... "والحب يأكله في القرية السوس"(٢).

وقد ذكر (الفاروقي) أكثر من بيت شعري قام فيه الشاعر بنصب الاسم على نزع الخافض، ومن ذلك قول الشاعر:

بكى ويَحِقُّ للدّنِف <u>البكاءَ</u> ... إذا ما سار من يهوى عِشاءَ(٣)

فلديه الوجه الثاني لنصب البكاء "أن يكون مفعول به كأنه أراد : (بكى البكاءَ) أي (على البكاء) لفقده وعدمه"(٤).

---

١ **سيبويه، الكتاب**، ،ج1، 38.

٢ **سيبويه، المصدر السابق**، ج1، 38.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص69.

٤ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق**، ص69.

وقول آخر:

لست أدري: ما النومُ وجدًا سميري الهم فيه ووجدي البرغوثا[١]

ويبين الفاروقي نصب (البرغوثا)على نزع الخافض بقوله:" أما(البرغوث) فإنه منصوب ب(وجد)، وكان الوجه أن يتعدى إليه بالباء (وجودًا بالبرغوث)، إلا أنه حذفها لضرورة الشعر فنصب"[٢]

كما نجد مثالًا آخر للنصب على نزع الخافض في قول الشاعر:

أنكرتني أن شاب مفرقَ رأسي ... كلّ محلولكٍ إلى إخلاس[٣]

رأى الفاروقي نصب (مفرقَ) على نزع الخافض، فقال: " أنه نصب (مفرق) بفقدان الخافض، لأنه يريد:(إن شاب في مفرق رأسي) فلما حذف (في) نصب"[٤]

وكذلك نجد النصب على نزع الخافض في قول الشاعر:

أمرتني لحاظها ثم قالت: ... اللحاظ التي تودّ اللحاظُ [٥]

١ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص126.

٢ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص127.

٣ **أبو نصر الفارقي ، المصدر السابق،** ص242/ وقد روي البيت بتسهيل الهمزة (راسي).

٤ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،** ص243،242.

٥ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق،** ص270.

ويبين لنا الفاروقي ذلك بقوله: "أما قوله (أمرتني لحاظها) فإنه تصب يريد (بلحاظها) أي: ملاحظتها ومراقبتها، ثم حذف الجر ونصب"[١].

كما نجد هذا الاستعمال في قول الفرزدق:

لئن أخرجت برزة من أبيها ... إلي لأرفعن لك العنانا

كمدحه جرولٍ لبني قريعٍ ... إذا من فيه أخرجها اللسانا[٢]

وقد نصب الشاعر اللسان بالفعل أخرجها، بعد إسقاط حرف الجر، و" التقدير: (إذا أخرج المدحة باللسان)، فحذف حرف الجر وأوصل الفعل"[٣].

4-من أحكام المنادى:

أ- جواز تنوين المنادى الْمُسْتَحق للبناء بالضم مع بقاء الضم أو نصبه مع التنوين:

يرى الكثير من النحاة المنادى نوع من أَنْوَاع الْمَفْعُول بِهِ وهو بذلك يستحق النصب على المفعولية، إلا أنه له أَحْكَام تخصه حيث ينصب في الغالب على معنى أدعو أو أنادي، كما يبنى في أحيان أخرى على ما يرفع به، " وَقد تبين بِهَذَا أَن حق المناديات كلهَا أَن تكون مَنْصُوبَة؛ لِأَنَّهَا مفعولات، وَلَكِن النصب إنما يظْهر اذا لم

١ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق**، ص270.

٢ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق**، ص361.

٣ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق**، ص361.

يكن المنادى مَبْنِيا، وإنما يكون مَبْنِيا إذا أشبه الضَّمِير بِكَوْنِهِ مُفردا معرفَة فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يبْنى على الضمة أَو نائبها نَحْو يَا زيد وَيَا زَيْدَانَ وَيَا زيدون"[١]، غير أن النحاة لاحظوا استعمال المنادى المستحق للبناء بالضم منونًا بالضم أو بالنصب، وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

"وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا"[٢]

وقد بين لنا المرادي في شرحه للألفية كون كلا الاستعمالين مسموعًا من العرب، ولديه "

الضم اختيار الخليل وسيبويه، والنصب اختيار أبي عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد"، كما يبين " أن بقاء الضم راجح في العَلَمَ، والنصب راجح في النكرة المعينة؛ لأن شبهها بالمضمر أضعف"[٣].

١ **ابن هشام،** عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،** تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، ط1، 2004، ص281.

٢ **ابن مالك،** جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (المتوفى: 672هـ)، **ألفية ابن مالك،** الناشر: دار التعاون، د.ت، ص272.

٣ **ابن أم قاسم المرادي** ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، **شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب،** شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان (أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر)، دار الفكر العربي، ط1، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م ، ج2، ص1066.

وقد ذكر لنا الفاروقي استعمال الشاعر المنادى الْمُسْتَحق للبناء بالضم منونًا بالضم في قول الشاعر:

أَلبِسْتُ ثوبٌ وكان البرد آلمني فرد روحي بعد الهلك جلبابا[١]

فلديه (ثوبٌ) اسم رجل، وهو منادى مرخم من (ثوبان)...ثم نوّن مضطرًا فترك الضم بحاله"[٢].

وقد استعمل المنادى الْمُسْتَحق للبناء بالضم منونًا بالضم في الكَثير من الأبيات الشعر العربي، ومنه –كما ذكر الفارقي – قول الأحوص:

سَلام الله يَا مطرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْك يَا مطرُ السَّلَامُ[٣]

فيما بيّن الفاروقي **جواز نصب المنادى الْمُسْتَحق للضم** إذا اضْطر إلى تنوينه، ورأى ذلك مذهب أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمرو، ويونس بن حبيب، وأبو عمر والجرمي، ومنه " قول عدي بن زيد:

ضربتْ صدرها إليّ وقالت ... يا عديًا لقد وقتْك الأواقي[٤]

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص96.

٢ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق**، ص97،96.

٣ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق**، ص97.

٤ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص98.

وهو ما عدّه ابن عقيل الوجه الثاني لاستعمال المنادى المبني المضطر إلى تنوينه فلديه:"أنه إذا اضطر شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نصبه"[١].

ب- جواز ترخيم المنادى المضاف (شذوذًا):

يعرف الزبيدي (ت 1205هـ) الترخيم في (تاج العروس) بأنه: "التليين. و (منه الترخيم في الأسماء؛ لأنه تسهيل النطق بها) أي: لأنهم إنما يحذفون أواخرها؛ ليسهلوا النطق بها، وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر كقولك إذا ناديت حارثا: يا حار، ومالكا يا مال " [٢].

وقد ذكر علماء اللغة شروط عدة لاستعمال الاسم المنادى مرخمًا، منها أن يكون علمًا وأن يكون غير مضافًا أو مسندًا، وأن يكون رباعيا فأكثر نحو (يا حار) في (حارث) إلا إذا كان مختوماً بالتاء ففي هذه الحالة " جاز ترخيمه مطلقا أي سواء كان علمًا كفاطمة أو غير علم كجارية زائدًا على ثلاثة أحرف كما مثل أو غير زائد على ثلاثة أحرف كشاة فتقول يا فاطم ويا جاري وياشا "[٣].

١ **ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ج3، ص262.

٢ **المرتضى الزَّبيدي** محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت 1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، تحقيق: جماعة من المختصين، الناشر: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر: (١٣٨٥ - ١٤٢٢ هـ) = (١٩٦٥ - ٢٠٠١ م)، ج32، ص238.

٣ **ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ج3، ص289.

وقد تم استعمال المنادى المضاف –على غير القاعدة – في عدة أمثلة من الشعر العربي، ومن ذلك المثال التاسع من الأبيات المشكلة في الإعراب من كتاب الفاروقي حيث قال الشاعر:

يا صاحبٍ ملكَ الفؤادَ عشيةً ... زارَ الحبيبُ بها خليلٌ ناءِ

لما بدا لم أدرِ: بدرَ دُجَنَّةٍ ... أم وجه من أهواه طرفي راءِ [١]

فرأي الفاروقي في جَرّ صاحبٍ وهو منادى مفرد أن " قوله (يا صاحبٍ) فإنه يريد (يا صاحِ) ترخيم (يا صاحبي) وهو من الشذوذ؛ لأنه لا يرخم المضاف ولا ما جرى على أصله معربًا في باب النداء" [٢].

وهو بذلك يرى شذوذ ترخيم المنادى المضاف، حتى وإن كان الترخيم في نداء (صاحبي)، في حين يرى (ناظر الجيش) (ت ٧٧٨ هـ) عدم شذوذ هذا الاستعمال لكثرة استعماله في اللغة، فيقول :" وأما يا صاح فإنه فاشٍ في الاستعمال، وكلام الجماعة يشعر بذلك، والعلة فيه كثرة الاستعمال"[٣].

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص75.

٢ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق**، ص75.

٣ **ناظر الجيش** محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (ت ٧٧٨هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل)** ، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ، ج7، ص3663.

ج- إقحام هاء التأنيث على الاسم المرخم مع إبقاء حركة الحرف السابق على الهاء (الفتحة):

ومن الأمثلة التي أوردها الفاروقي لهذا الاستعمال قول النابغة الذبياني:

كليني لهمٍ يا أميمةَ ناصبِ ... وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكبِ [١]

وهو يرى في قول الشاعر (يا أميمةَ) بفتح الهاء " أنه يريد ترخيم (أميمة) وكان الوجه أن يقول: (يا أميمَ)... إلا أنه اضطر فأقحم الهاء"[٢].

ويتحدث سيبوية عن إقحام هاء التأنيث في هذا البيت قائلًا:" اعلم أن العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا: يا سلمهْ ويا طلحَهْ. وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء، وصارت هذه الهاء لازمة لهما في الوقف كما لزمت الهاء وقف ارمه، ولم يجعلوا المتكلم بالخيار وحذف الهاء عند الوقف وإثباتها"[٣]، فهو يرى هذه الهاء ملحقة بالمنادى المؤنث الذي تم ترخيمه، وهي هاء مخالفة علامة التأنيث، وقدأُلحِقت بالمنادى سابق الذكر لبيان حركة الحرف السابق للهاء، ويرى (ابن مالك) أن تاء الإقحام لا تكون إلا مفتوحة؛ لأنها وقعت آخر الاسم الذي لا يكون إلا مفتوحًا بعد حذف التاء، فعوملت معاملة الآخر"[٤]، ورأى (ناظر الجيش) أنه" يجوز لك إذا

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،** ص108.

٢ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق،** ص 75.

٣ **سيبويه، الكتاب،** ج2، ص242.

٤ **ابن مالك ، شرح الكافية الشافية،** ج3، ص1370.

رخمت على لغة من نوى الرد أن تقحم التاء وتفتحها فتقول: يا طلحة إلا أن ذلك ضعيف لا يجيء إلا في الشعر"[١]، وهو كما فهمنا من هذا الاقتباس يرى جواز فتح الهاء المقحمة على الاسم المرخم المنتهي بتاء التأنيث، ولكنه رأى ذلك الاستعمال ضعيفًا ومختصًا بالشعر دون النثر.

ونجد أن الفاروقي لا يرى هذه الهاء علامة تأنيث كما يظن البعض، بل لديه أن هذه الهاء مقحمة ويعبر عن ذلك قائلًا: "ليست هذه الهاء المقحمة بالهاء المحذوفة وإنما غيرها، وإن كانا من لفظ واحد " [٢]، وهو ما عبر عنه (ابن عصفور) (ت ٦٦٩هـ) بقوله أن هذه الهاء "أبدلت من تاء التأنيث في الاسم"[٣].

د- جواز نصب المنعوت المضاف للمنادى المبني، أو إتباعه حركة منعوته :

وقد وضح الفاروقي هذا الرأي النحوي عند توضيحه ما لغز في قول الشاعر:

بني حسنُ بنَ تغلب قد أتانا ... أبي العوّامُ يتبعه يعيشا [٤]

١ **ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل)** ، ج7، ص3655.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص108.

٣ **ابن عصفور** أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الناشر: : مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م، ص267.

٤ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 254.

فلدى الفاروقي " (ابنَ) صفة على الموضع، لأنه مضاف كما تقول :(يا زيدُ غلامَ عمر) ولا يكون في هذا غير النصب، وقد يجوز لك ضم (ابن) إتباعًا"[١]، وهو هنا مع ذكره وجوب النصب للمنعوت يجيز إتباع المنعوت حركة المنادى المبني على الضم.

وهو رأي يخالف الكثير من اللغويين والنحاة الذين أوجبوا النصب في هذه الحالة، ومنهم (ابن جني) (ت ٣٩٢هـ) في قوله:" فَإِن نعت الِاسْم الْمُفْرد المضموم بمفرد جَازَ لَك فِي وَصفه وَجْهَان الرّفْع وَالنّصب جَمِيعًا... فَإِن نَعته بالمضاف نصبته لَا غير"[٢].

ويؤكد ذلك الحكم (نشوان بن سعيد الحميرى اليمني) (ت ٥٧٣هـ) حين قال:" ولك في نعت المنادى العَلَم المفرد الرفع والنصب كقولك: يا زيد الكريم. فإن نعتَّ بمضاف لم يجز إلا النصب"[٣]، ويوجب ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في شرح التسهيل " نصب التابع المضاف منصوبا كان متبوعه أو غير منصوب، ما لم تكن إضافته لفظية مع اقترانه بالألف واللام نحو: يا زيد الحسن الوجه، فيجوز فيه الرفع والنصب،

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 255.

٢ **ابن جني** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت، د.ط.ت، ص109،110.

٣ **نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت ٥٧٣هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، ج10، ص6673.

كما يجوز فيه لو لم يضف"[١]، كما نص على ذلك (الشاطبي) (ت ٧٩٠ هـ) في شرحه ألفية ابن مالك فلديه إن كان " التابع مضافًا من غير أن تلحقه الألف واللام، فحكم هذا النصب مطلقا"[٢].

ونرى هذا الخلاف خلاف في الظاهر فقط وليس في الجوهر، فالفاروقي يجيز تحريك التابع بالضم على إتباع المنعوت وهو إتباع في شكل الحركة دون الإعراب، وما يدل على ذلك ذكره أن المنعوت هنا مضاف ولا يكون فيه غير النصب، و يوضحه لنا (عباس حسن) " أن حركة التابع المرفوع على الوجه السالف ليست حركة إعراب ولا بناء... فهي طارئة لتحقيق غرض معين، هو: المشاركة الصورية في المظهر اللفظي بين التابع والمتبوع؛ فلا تدل على شيء غير مجرد المماثلة الشكلية"[٣]، فلا يرى الفاروقي تغير إعراب تابع المنادى المبني بإتباعه حركة بناء المنادى، وإنما يرى فقط نقل حركة المنادى إلى تابعه من باب المشاكلة اللفظية .

5- من أحوال الحال:

أ-(نصب الصفة النكرة المتقدمة على الموصوف على كونها حال منه) :

من ضمن الأحكام النحوية التي تناولها الكثير من النحاة حكم (الصفة النكرة المتقدمة على الموصوف)، فقد لاحظوا العديد من الأمثلة التي نُصِبت فيها صفات لكلمات نكرة تالية لها، ومنها المثال الشائع لكُثَيِّرعَزْة:

١ **ابن مالك، شرح التسهيل**، ج3، ص 403.

٢ **الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، ج5، ص 300.

٣ **عباس حسن، النحو الوافي**، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الخامسة عشرة ، ج4، ص45.

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ... يلوح كأنّه خللُ

وهو شاهد ورد في مصنفات عدة للنحاة، وقد جمع منها محمد حسن شراب في كتابه (كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية) كتب:" [سيبويه/ ١/ ٢٧٦، والخصائص/ ٢/ ٤٩٢، وشرح المفصل/ ٢/ ٥٠، والشذور، والأشموني/ ٢/ ١٧٤]" [١]، وذكر منها عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي اليماني (ت ١٣٨٦ هـ) في (معجم الشواهد الشعرية):" الخزانة ١/ ٥٣٣، العيني ٣/ ١٦٣، شواهد المغني ٨٨، م ٢/ ٧٦، ١٨١، سيبويه ١/ ٢٧٦"[٢].

وقد أجمع النحاة على نصب (مُوحِشًاُ) كونه حالًا ل(طَلَلٌ)، فيرى الزمخشري الشاهد في هذا البيت " تقديمُ موحش على الطلل، ونصبه على الحال"[٣]، ورأيه بنصبه (مُوحِشًاُ) كونه حالًا ل(طَلَلٌ) يأتي؛ لأنك إن " قدّمتَ صفةَ النكرة. نصبتَها على الحال، وذلك لامتناعِ جوازِ تقديمِ الصفة على الموصوف، لأنّ الصفة تجري مجرَى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمُها على الموصوف، كما لا يجوز تقديمُ الصلة على الموصول" [٤].

١ **محمد بن محمد حسن شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية**، ج2، ص 214.

٢ **عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ)، معجم الشواهد الشعرية**، المحقق: محمد عزير شمس، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ ، ج21، ص271.

٣ **ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري**، ج2 ص21.

٤ **ابن يعيش، المصدر السابق**، ج2 ص20.

كما نجد من الأمثلة الشائعة لهذا الاستعمال ما ذكره علماء العربية في قول الشاعر:

"وبالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لو عَلِمْتِهِ ... شُحوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِي العَينَ تَشْهَدِ

الشاهِدُ فيه تقديمُ (بَيِّنٍ) على (شُحوبٍ)، ونَصْبُهُ على الحالِ كما تَقَدَّمَ." [١]

وقد أورد الفاروقي من هذا الاستعمال قول الشاعر:

وتَحْتَ العَوالي في القَنا مُسْتَظِلَّةً ... ظِباءً أعارَتْها العُيونَ الجآذِرُ [٢]

ويرى أن" نَصْب (مُسْتَظِلَّةً) على الحالِ من الظِباء؛ وذلك لأنَّ (مستظلَّة) في الأصل صِفةٌ للظِباء ... فلمَّا تقدَّمَتْ بطلت الصفة لتعذر أن تكون تابعة إذا تقدمت؛ فنصبت على الحال"[٣].

وقد عد نصب الصفة النكرة المتقدمة على الموصوف على كونها حال منه أحد القواعد النحوية لدى النحاة المحدثين، ومن ذلك ما ذكره الدكتور عبده الراجحي في

١ **الأعلم الشنتمري** أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦ هـ)، **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، حققه وعلق عليه: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، ص283.

٢ **أبو نصر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، البيت 129، ص214.

٣ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق**، ص214.

كتابه (التطبيق النحوي): " تعلم أن الصفة إن تقدمت على موصوفها النكرة صارت حالًا مثل: لزيد مفيدًا كتاب" [١].

ب- تقديم الحال على صاحبه :

الحال لدى ابن عقيل " الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة "[٢]، وهو بذلك التعريف لم يحدد هل يأتي هذا الوصف بعد عامله، أم أنه يجوز تقديمه على هذا العامل، وقد فُهم عند حديثه عن جواز أن يكون صاحب الحال نكرة-كما في المسألة السابق- إجازته تقديم الحال على صاحبه[٣].

وقد تحدث الفاروقي عن تقديم الحال على صاحبه في قول الشاعر:

تُسعِدُنا بالمزار طارقةً ... هندٌ ظلامًا فنغنمُ الفرصُ[٤]

١ **د.عبده الراجحي، التطبيق النحوي**، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، ص255.

٢ **ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ج2، ص 243.

٣ **راجع المصدر السابق**، ج2، ص 243.

٤ **أبو نصر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، البيت 165، ص264.

ويرى الفاروقي أن" (طارقة) نصب على الحال من هند، و (هند) رفعها، وفعلها المصدر الذي هو (المزار)" [١]، وهو بذلك يقرّ تقديم الحال (طارقة) على صاحبه (هند).

وقد أقر علماء العربية تأخر الحال عن صاحبه، أو تقديمه عليه، أو تقديم الحال على صاحبه وعامل صاحب الحال كليهما، وهو ما عبر عنه محمد عيد بقوله:" الأصل في اللغة العربية أنه يصح تأخر الحال عن عاملها وصاحبها ويصح توسطها بينهما أو تقدمها عليهما معا"[٢].

ج- استعمال الحال ليسد مسد الخبر:

تناول النحاة الوصف المنتصب للدلالة على هيئة بعد المبتدأ بالتوضيح، ومن أهم هذه الآراء عدّهم هذا الوصف حالًا قام مقام خبر محذوف، وهو ما اصطلح على التعبير عنه بقولهم (حال سد مسد الخبر).

قد رأى الفاروقي هذا الرأى، ووضّح من خلاله الخلاف في رواية البيت الذي أنشده عمرو بن معد يكرب:

الحرب أول ما تكون فتيّةً ... تبدو بزينتها لكلّ جهول[٣]

١ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق،** ص264.

٢ **محمد عيد، النحو المصفى،** ص473.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،** البيت 208، ص321.

حيث ورد على روايات عدة منها: رفع (أول) مع نصب (فتيّة)، أوالعكس بنصب (أول) مع رفع (فتيّة)، أو رفع اللفظين، أو نصبهما.

وهو يذكر في الرواية التي تم إنشادها للبيت بنصب (أول) مع نصب (فتيّة)" (الحرب) مبتدأ، و(أول) ظرف، و(فتيّة) نصب على الحال، وهي في موضع خبر (الحرب)" [١]، ورأى الفاروقي في نصب (فتيّة) على الحالية، مع وضعها موضع الخبر، وهو ما رآه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في (الأمالي) عند حديثه عن إعراب (أول)، و(فتيّة) في هذا البيت حيث يقول: "إذا ارتفع الأول وانتصب الثاني كان "أول" إما مبتدأ ثانيا و"فتية" حال سد مسد الخبر كقولك: زيد أخطب ما يكون قائما، وإما بدلًا من (الحرب) بدل الاشتمال، و"فتية" حال سد مسد الخبر أيضا، كأنك قلت: أول ما تكون الحرب فتية. ونصب (فتية) كنصب (قائمًا) في قولك: أخطب ما يكون الأمير قائمًا"[٢].

6- وجوب نصب المستثنى إذا قدم على المستثنى منه:

وقد جاء هذا الرأي للفاروقي في بيانه سبب نصب (مملكًا) في قول الفرزدق مادحًا هشام بن إبراهيم بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك:

١ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق**، ص321.

٢ **ابن الحاجب** عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت ، تاريخ الطبعة: 1409 هـ - 1989 م، ج2، ص668.

وما مثله في الناس إلا مملكًا ... أبو أمّه حَيّ أبوه يقاربه[١]

ولدى الفاروقي "(إلا مملكًا): استثنَاء مقدم، والمستثنَى منه : (حيٌّ يقاربه) فلما قدمه نصب البتة؛ لبطلان البدل" [٢].

وهو رأي كثير من علماء النحو فنجد ابن السراج (ت ٣١٦هـ) يذكره عند شرح هذا البيت قائلًا:" يريدُ: مَا مثلُه في الناسِ حَيٌّ يقاربهُ إلا مُملكٌ أَبو أُمِ ذلكَ المملكِ أَبوهُ ولكنْ نصبَ مملكًا حيثُ قَدَّمَ الاستثناءَ "[٣]، كما يرى الإمام الفارضي (ت ٩٨١ هـ) هذا الرأي ويأتي بالبيت السابق مثالً على" نصب المستثنَى المقدم علَى المختار... فـ (مملكًا): مستثنَى، و (حيٌّ): مستثنَى منه"[٤] .

7- جواز إسْكان حركة البناء :

ومن الأمثلة التي ذكرها الفاروقي لذلك قول الشاعر:

١ **أبو نصر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 84.

٢ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق**، ص 84.

٣ **ابن السراج، الأصول في النحو** ، ج3، ص467.

٤ **الإمام الفارضي** شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، **شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك**، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م، ج2، ص254.

أنا عبد لسيد لم يطع في وصل حبلي وشاته الأعداء[١]

ولدى أبو النصر كون الشاعر " يريد : (أنَعَب) من (النعب) وهو صوت الغراب لأن الألف من أنا تسقط للدرج، فيبقى (أنَ)... وكان الوجه فتح الباء لأنه يصير فعلًا ماضيًا، وآخر الماضي مفتوح إلا أنه أسكنها للضرورة، وهذا جائز" [٢]، وهو يستند في ذلك على الشواهد التي جاء فيها إسكان المعرب، فالإسكان للبناء الذي أصله الثبوت والسكون أكثر جوازًا من وجهة نظره.

وقد ذكر (بابن الصائغ) (ت ٧٢٠هـ) المثال الذي ذكره الفاروقي لتسكين المعرب دون سبب لهذا التسكين في الأمثلة الدالة على إسْكان لام الفعل من غير جازم، فيقول:" إسْكانُ لام الفعل من غير جازم، كقول الشّاعر:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْما مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ"[٣]

كما ذكره (الجوجري) (ت ٨٨٩ هـ) في شرحه (شذور الذهب) في باب المرفوعات، حيث تحدث عن حذف علامة الإعراب (الضمة)، فيقول: " قد تحذف الضمة لضرورة الشعر، فيسكّن ويصير على صورة المجزوم المجرد" [١].

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 79.،

٢ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق**، ص 79.

٣ **ابن الصائغ** أبو عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي (ت ٧٢٠هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م ، ج2، ص794.

وقد تحدث جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) في (همع الهوامع) عن آراء العلماء في تسكين المعرب دون سبب لهذا التسكين، فيري اخْتلف العلماء " فِي جَوَاز حذف الْحَرَكَة الظَّاهِرَة من الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال الصَّحِيحَة على أَقْوَال أَحدهَا الْجَوَاز مُطلقًا وَعَلِيهِ ابْن مَالك وَقَالَ إِن أَبَا عَمْرو حَكَاهُ عَن لُغَة تَمِيم وَخرج عَلَيْهِ قِرَاءَة {وبعولتهن أَحَق} [٢] بِسُكُون التَّاء... وَالثَّانِي الْمَنْع مُطلقًا فِي الشّعْر وَغَيره وَعَلِيهِ الْمبرد "[٣] .

كما يلخص الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت ٣٧٧هـ) أحكام تسكين المتحرك في المعرب والمبني في قوله:" فأما حركة البناء فلا خلاف في تجويز إسكانها في نحو ما ذكرنا من قول العرب والنحويين. وأما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها، فمن الناس من ينكره فيقول إن إسكانها لا يجوز من حيث كان علما للإعراب. وسيبويه يجوّز ذلك، ولا يفصل بين القبيلين في الشعر، وقد روى ذلك عن العرب"[٤]

---

١ **الجَوجَري**، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩ هـ)، **شرح شذور الذهب للجوجري**، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)،الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1423هـ/2004م، ج1، ص399، 400.

٢ **سورة الْبَقَرَة، آية ٢٢٨**.

٣ **جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص216، 217.

٤ **الحسن بن أحمد بن عبد الغفار** أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، **الحجة للقراء السبعة**، المحقق: بدر الدين قهوجي و بشير جويجاتي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م، ج2، ص 79.

كما ذكر الفاروقي إسكان حركة البناء في قول الشاعر:

ولولا الكريم أبو مخلدٍ ... أخو ثقة لم يغثني مغيثا

ولا كنت إلا لقىً لا أُحَسُّ... وهل في البرية إلا خبيثا [١]

وهو عند تفسيره قول الشاعر (وهل في البرية إلا خبيثا) يقول:" لست أدرى له وجهًا إلا أن يكون من (وَهَلَ يهل) وقد أسكن الماضي للضرورة"[٢]، ويرى إسكان حركة البناء"يجوز جوازًا واسعًا لأنه مبني فلم يسكنه الإسكان من حيز البناء"[٣]

8-حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء:

وقد تحدث الفاروقي عن هذا الرأي في قول الشاعر:

وإنّارُ عاتٍ للضيوف أكارمًا ... سمتْ فرآها الأبعدون على قرب. [٤]

ويرى الفاروقي "أنه أراد (إنْ) الخفيفة التي للشرط، نار: اسم مرفوع بفعل دل عليه (سمت)، كأنه يريد (و إنْ سمت نارُ عاتٍ)" [٥].

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 123.

٢ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق**، ص124.

٣ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق**، ص124.

٤ **أبو نصر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص105.

٥ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق**، ص106.

وقد تحدث (ابن عقيل) في شرح الألفية عن حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه، و حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء إلا أنه عد الأخير قليلًا في الاستعمال، وذلك في قوله" يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو أنت ظالم إن فعلت، فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم وهذا كثير في لسانهم، وأما عكسه وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل"[١]، كما ذكر ناظر الجيش أحكام حذف الشرط أو الجواب أو هما معا ناقلًا قولابن مالك: " (ويحذف الجواب كثيرًا لقرينة، وكذا الشّرط، ويحذفان بعد إنْ في الضّرورة، وقد يسدّ مسدّ الجواب خبر ما قبل الشّرط)" [٢].

9- ضعف استعمال ضمير الغائب مع (عليها) كاسم فعل للإغراء :

وقد ذكره الفاروقي هذا الرأي في البيت السادس والثمانين، في قول الشاعر:

شهيدي زياد على حبها ... أليس بعدلٍ عليها زيادا [٣]

ويرى الفاروقي نصب (زيادًا) على وجهين أحدهما النصب على الإغراء" كما يقول: (عليك شأنك) أي (الزم شأنك)، فكانت (على) نائبة عن الفعل المتعدي وعاملة عمله"[٤]، إلا أنه يرى في هذا التأويل ضعفًا؛ " لأن (على)، و(لى)، و(دون)، ونحو

١ **ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج4، ص42.

٢ **ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج9، ص4379.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص168.

٤ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق**، ص168.

ذلك مما استعمل في الإغراء نائبًا عن الفعل إنما يكون كذلك في الخطاب نحو: (عليك زيادًا)، و(دونك عمرًا)، و(إليك إليك)، وما أشبه ذلك، ولا يستعمل في الغائب ولا المتكلم"[١].

وقد عدّ (ابن مالك) استعمال ضمير المتكلم والغائب للتحذير والإغراء من الشذوذ، ففي الألفية يقول:

"وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ (إِيَّاهُ) أَشَذّْ ... وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ"[٢].

ويشرح (ابن أم قاسم المرادي) هذا البيت مؤكدًا ما رآه (ابن مالك) من شذوذ، كما يؤكد أن استعمال ضمير الغائب أكثر شذوذًا من ضمير المتكلم، فيقول:

" الشائع في التحذير أن يراد به المخاطب.

وقد ورد للمتكلم كقول من قال: (إيايَ وأن يحذِفَ أحدُكم الأرنبَ)" أي: إياي نحِ عن حذف الأرنب، ونحِ حذف الأرنب عن حضرتي، فعلى هذا هو جملة واحدة. وقال الزجاج: إن ذلك جملتان، والتقدير: إياي وحذف الأرنب وإياكم وحذف أحدكم الأرنب، فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني (وحذف) من الثاني ما أثبت نظيره في الأول، وقال بعضهم: إياي ليس على (معنى فعل أمر بل على معنى) إياي باعد،

١ **أبو نصر الفارقي، المصدر السابق،** ص168.

٢ **ابن مالك** أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، **ألفية ابن مالك،** المحقق: د عبد المحسن بن محمد القاسم، الطبعة: الرابعة، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م، ص288.

فجعله خبرا. وقد ورد للغائب في قولهم: (إذا بلغ أحدكم الستين فإياه وإيا الشواب)، وإليه أشار بقوله: (وإياه أشذ) أي: أشذ من إياي"[١].

وقد دفع هذا الشذوذ في استعمال ضمير المتكلم والغائب للتحذير والإغراء ابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) اشتراط اختصاص استخدام ضمير الغائب مع (على)، فلديه " تختصّ (على) بشيئين: إدخالها على ضمير الغائب، وإلحاقُ الباء بمنصوبها، كقولك: (عليك بتقوى الله) " [٢].

10- رأي الفاروقي في تركيب (لا أبا لك):

وهو يرى في هذا التركيب تقديرين متضادين متعاديين:"أحدهما يوجب تعريفه، والآخر يوجب تنكيره، فموجب التعريف تقدير إضافته إلى الكاف بدليل ثبوت الألف، وموجب التنكير نصب (لا) له، وهي لا تنصب إلا النكرات"[٣]، وقد ذكر هذا الرأي في البيت رقم(138) من الأبيات المشكلة عند تعرضه لشرح قول المتلمس مخاطبًا ابن أخته طرفة:

١ **ابن أم قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج3، ص1157.

٢ **ابن الصَّائغ، اللمحة في شرح الملحة**، ج2، ص529.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص230.

ألق الصحيفة لا أبا لك إنّما ... أخش عليك من الحباء النّقرس [١]

ونجد الفاروقي عند تناوله توضيح إشكال هذا التركيب الملغز (لا أبا لك) في هذا البيت يرى " نصب (أبا) على النفي ب(لا) وهو يريد (لا أباك) مضافًا إلى (الكاف) واللام مقحمة لتأكيد معنى الإضافة"[٢].

وهو رأي وافقه فيه أكثر نحاة العربية حيث رأوا في استعمال تعبير "(لا أباك) حذف (اللام) من قولهم: (لا أبا لك) وهذه (اللام) تلحق بين المضاف والمضاف إليه، تبيينًا لمعنى الإضافة وتوكيدًا، نحو (لا أبا لك)، و(لا أبا لزيد)، (الأب): منصوب (بلا)، و(اللام) مقحمة، غير معتد بها، من جهة ثبات الألف في (أب)، وهي معتد بها من جهة أنها هيأت الاسم، لتعمل (لا) فيه؛ إذ لا تعمل إلا في نكرة" [٣].

فيما خالف ناظر الجيش رأي أكثر النحاة في هذا التركيب الذي عد اللام مقحمة والكاف مضاف إليه، فيذكر أن " مذهب أكثر النحويين في هذا النوع أنه مضاف إلى المجرور باللام، وأن اللام مقحمة لا اعتداد بها" [٤]، كما يرى أن النحاة في حديثهم عن الإضافة في هذا التركيب " لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص229.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص229.

٣ **أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت في القرن السادس الهجري)، إيضاح شواهد الإيضاح**، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، ج1، ص229.

٤ **ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج3، ص1413.

إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجر، ومجرورها، ولم يفصل بينهما، وذلك أن الصفة يتكمل بها الموصوف كما يتكمل المضاف بالمضاف إليه "[١].

11- عدم جواز عمل مَا قبل الِاسْتِفْهَام فِيما بعده:

رأى معظم نحاة مدرسة البصرة ومنهم الفاروقي صدارة أدوات الاستفهام للجملة، ولذا فقد رأوا عدم جواز عمل مَا قبل الِاسْتِفْهَام فِيما بعده، ف" الاستفهام هو صدر الكلام فلا يجوز أن يعمل الفعل الذي بعده في اسم قبله "[٢]، وظهر ذلك بشكل واضح لدى مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) عند حديثه عن قوله تعالى {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ} [٣]، حيث تحدث عن العامل الناصب لكلمة (أَي)، فقال: " نصبت (أي) ب(ينقلبون)، وَهُوَ نعت لمصدر مَحْذُوف لينقلبون تَقْدِيره أَي انقلاب يَنْقَلِبُون، وَلَا يجوز نَصبه بسيعلم؛ لِأَن الِاسْتِفْهَام لَا يعْمل فِيهِ مَا قبله؛ لِأَن لَهُ صدر الْكَلَام إنما يعْمل فِيهِ مَا بعده، وَقيل إنما لم يعْمل فِيهِ مَا قبله؛ لِأَنَّهُ خبر وَلَا يعْمل الْخَبَر فِي الِاسْتِفْهَام لِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ" [٤]، وهو ما أقره الفارضي (ت ٩٨١ هـ) في قوله

١ **ناظر الجيش، المصدر السابق**، ج3، ص1414.

٢ **أبو سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه** ، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ج1 ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م، ص 467.

٣ **القرآن الكريم ، سورة الشعراء** ، الآية 227.

٤ **مكي بن أبي طالب** حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧ هـ)، **مشكل إعراب القرآن** ، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ، ج2 ، ص530.

:" لَا يجوز أَن يكونَ مفعولًا لـ (سيعلم)؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله علَى المشهور "[١].

وقد تناول الفارقي هذه المسألة في قول الشاعر: [٢]

يقولون لي ماذا ولدت؟ أفتيةٌ؟ ... فقلت مجيباً: ما ولدت بنات

ولدى الفاروقي رُفِعت كلمة (فتية) على كونها خبرًا مبتدأ محذوف، ويكون تقدير الكلام : (أهم فتية؟)، أو رفعت على الابتداء والتقدير(أ فتية هم ؟)، فلديه لم تنصب على المفعولية للفعل السابق لها (ولدت) "لأن همزة الاستفهام تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، لأن لها صدر الكلام، والعامل من شأنه أن يكون أولًا، فلو أَعْمَل وقعت حشوًا، وهذا لايكون" [٣]، ويتضح من كلام الفاروقي في هذه المسألة أن مجرد وجود الاستفهام باستعمال أدواته (حروفًا أو أسماء) يعد عاملها يفصل ما سبقه عما يليه ويختص هو بالعمل فيما يأتي بعده.

وهو الرأي الذي أشار إليه أكثر النحاة، فنجد ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) يؤيد ذلك الرأي فيقول:" وَاعْلَم أَنه لَا يجوز أَن يَلِي (أيا) إِذا كَانَت استفهامًا من الْأَفْعَال، إِلَّا أَفعَال الْقُلُوب، لِأَنَّك تحْتَاج أَن تلغيها، لِأَنَّهُ لَا يجوز أَن يعْمل فِي الِاسْتِفْهَام مَا قبله...

١ شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، **شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك**، المحقق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨، ج 2 ، ص 25.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، البيت 39، ص 118.

٣ **أبو نصر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، البيت 39، ص 118.

وَلَا يجوز أَن تعْمل مَا قبل الِاسْتِفْهَام فِيهِ، فَلَا يجوز لذَلِك دُخُولهَا عَلَيْهِ"[1]، وهو بذلك يؤكد على أنه لا يعْمل ما قبل الِاسْتِفْهَام فيمَا بعده.

12- عدم جواز العطف على خبر ليس وفيه الباء(خلا أن يكون المعطوف به شيء من الخبر):

وقد بين الفاروقي هذا الرأي عند تناوله حالات إعراب كلمة (قاصِر) في بيتي الأعور الشني: [2]

هَوِّنْ عليكَ فإنّ الأُمور ... بكَفَّ الإلهِ مَقاديُرها

فَليس بآتِيكَ مَنْهيِهًا ... ولا قاصِرٌ عنك مأْمُورُها

فإن (قاصِر) تحتمل لدى الفارقي ثلاثة أوجه إعرابية : الرفع، والنصب، والجر.

١ **ابن الوراق** محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن (ت ٣٨١هـ)، **علل النحو**، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م، ص 423.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، البيت 130، ص 215.

وعند حديث الفارقي عن جر لفظ (قاصِر) يبين رأي بعض النحويين في جره عطفًا على خبر ليس المجرور لفظًا بحرف الجر الزائد (الباء)، وهو رأي يذكر الفاروقي أن من النحاة من لا يجيزه.

بين الفاروقي رأيه في عدم جواز الجر عطفًا على خبر ليس المجرور بحرف الجر في هذا المثال بقوله : " لا يجوز أن تعطف على خبر (ليس) وفيه الباء خبرًا بعده؛ إلا أن يكون ذلك الخبر عن شيء من سبب اسم ليس، وتعتبره بواحدة : وهو أن تحذف خبر ليس وتقيمه مقامه، فإن صح أن يكون خبرًا عن اسمها صح أن يعطف على خبره ويكون مجرورًا مثله، وذلك نحو قولك : (ليس زيدٍ بقائم ولا قاعدٍ غلامه)، فتجر (قاعد)؛ لأنه خبر عن (الغلام)، و(الغلام) من سبب زيد لاتصاله بضميره"[١]، فهو يرى عدم جواز الجر في (قاصر) على أنه معطوف على خبر ليس المتصل بالباء، لأن المعطوف ليس به شيء من الخبر أو ضمير يعود عليه.

وقد أجاز سيبويه في (الكتاب) الجر على معنى الإقحام، فلديه أن الشاعر " جعل المأمورَ من سبب الأُمور ولم يجعله من سبب المذكَّر وهو المَنهيّ. وقد جره قوم فجعلوه المأمورَ للمنهيّ، و المَنهيّ هو الأُمورُ لأنّه من الأُمور وهو بعضُها، فأجراه وأَنّثه"[٢]، فالهاء والألف تعود في تقدير سيبويه على كلمة (منهي) لا (الأمور) وقد استعملت مؤنثة رغم عودتها على مذكر لفظًا؛ إقحامًا للفظ (منهي) على المعنى، حيث المعنى (فَليس بآتِيكَ الأمور)؛ لأن (منهي الأمور) من (الأمور).

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 216.

٢ **سيبويه ، الكتاب** ، ج1، ص64.

في حين عدّ (ابن هشام) هذا المثال بجر (قاصِر) دليلًا على جَوَاز الْعَطف على معمولي عَامل وَاحِد، وهو يرى إمكانية عطف (مأْمُورُها) على اسم ليس، و(قاصِر) على خبر ليس المجرور بالباء، " لِأَن (قَاصِر) عَطْفٌ على (مجرور الْبَاء) فَإِن كَانَ (مأمورها) عطفًا على (مَرْفُوع لَيْسَ) لزم الْعَطف على معمولي عاملين"[١]، وهو يوضح في نفس الوقت إعرابًا آخر للبيت اعتمادًا على ما ذكره سيبويه في شرح هذا البيت من كون (قَاصِر) عطف على خبر ليس المجرور بالْبَاء مع تأويل الضمير المتصل ب(مأْمُورُها)، " بِأَنَّهُ لما كَانَ الضَّمِير فِي (مأمورها) عَائِدًا على الْأُمُور كَانَ كالعائد على المنهيات لدخلوها فِي الْأُمُور"[٢].

13- إعمال صيغة المبالغة فعيل عمل الفعل:

تعمل عدد من المشتقات عمل أفعالها المشتقة منها بشروط ذكرها النحاة في أكثر من موضع، ومن هذه المشتقات التي تعمل عمل الفعل (صيغ المبالغة)، وقد بين الفاروقي عمل صيغة (فعيل) في قول الشاعر: [٣]

(تعالى الله ربي فوقُ عرشٌ ... عليٌ تحته تُبنى العروشا)

١ **ابن هشام** عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب** عن كتب الأعاريب ، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥، ص 633- 634.

٢ **ابن هشام** ، ، **مغني اللبيب** عن كتب الأعاريب ، ص 634.

٣ **أبو نصر الفارقي** ، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، البيت 158، ص 256.

حيث يرى نَصْب (العروش) على أنها مفعولًا به لصيغة المبالغة (عليّ)، فلديه"(العروشا): نُصِب مفعولًا به، والفعل الواقع عليها (عليُّ) لأن (عليًّا): (فعيل)، و(فعيل) يعمل عمل (فعول)، تقول : (أنا ضروب زيدًا)، كما تقول : (أنا ضاربٌ زيدًا)، وكذلك : (أنا عليُّ زيدًا)" [١]، وهو هنا يرى إعمال صيغتي : (فعول)، و(فعيل) عمل الفعل، وهو يرى إلحاق عمل هذه الصيغ عمل الفعل بعمل اسم الفاعل عمل فعله، وما يدل على ذلك ذكره مثالًا لعمل المشتقات عمل الفعل (أنا ضاربٌ زيدًا) .

الفاروقي في هذا الرأي في إعمال صيغة (فعيل) عمل الفعل إلحاقًا لها بعمل صيغة (فعول) واسم الفاعل يرى ما رآه ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) من كون هذه الصيغ المستعملة للمبالغة محولة من اسم الفاعل بغرض المبالغة فهي بذلك تعمل –مثل اسم الفاعل– عمل الفعل بالشروط التي يعمل بها اسم الفاعل، حيث نجد ابن هشام يوضح ذلك الرأي قائلًا عند تناوله صيغ المبالغة في أحد فصول مصنفه (أوضح المسالك): " فصل: تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير إلى: فعّال، أو فعول، أو مفعال؛ بكثرة، وإلى فعيل أو فعل؛ بقلة، فيعمل عمله بشروطه"[٢]

14- بناء (فوقُ) على الضم وقطع الإضافة على أنها غاية الكلام:

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 257.

٢ **ابن هشام** جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ) ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، المحقق: بركات يوسف هبود، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، د.ط.ت، ج3 ، ص184.

تلزم بعض الأسماء في اللغة العربية الإضافة لفظًا أو معنى ومن هذه الألفاظ يأتي لفظ (فَوْق)، وهو ظرف للمكان لازم الإضافة، وهو ما يخبرنا به ابن يعيش بقوله: " من الأسماء ما يلزم الإضافةَ، ويغلِب عليها، ولا يكاد يُستعمل مُفرَدًا وذلك ظروفٌ وغير ظروف، فمن الظروف الجِهاتُ الستُّ، وهي: (فَوْقَ)، و(تَحْتَ)، و(أَمَامَ)، و(قُدّامَ)، و(خَلْفَ)، و(وراءَ)، و(تِلْقاءَ)، و(تِجاهَ)، و(حِذاءَ)، و(حِذةَ). فهذه الظروفُ تلزم الإضافةَ، وإنّما لزمت الإضافةُ هذه الأشياءَ، لأنّها أُمورٌ نِسْبيّةٌ، فإنّ (فَوْقًا) يكون بالنسْبة إلى شيءٍ فَوْقًا، و(تحتًا) بالنسبة إلى شيءٍ آخرَ، وكذلك (أَمام) وسائرُها، فلزمتها الإضافة للتعريف وتحقيقِ الجهة"[١].

غير أن هذه الظروف عند تجردها من الإضافة تلزم البناء، واتضح ذلك الرأي لدى الفاروقي عند تناوله قول الشاعر: [٢]

تعالى الله ربي فوقُ عرشٌ ... عليّ تحته تُبنى العروشا

فهو يوضح سبب ضم (فوق) في البيت بقوله : " (فوقُ) مضمومة لأنه جعله غاية، يريد : (فوق السماوات عرش)، فلما قطع المضاف إليه وجعله في نفسه غاية الكلام بناه ك(قبلُ) و(بعدُ)" [٣]

١ **ابن يعيش، شرح المفصل،** ج2، ص 139.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،** البيت 158، ص 256.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب،** ص 257.

والرأي ببناء(فوق) عند تجردها من الإضافة ذكره النحاة واللغويون في أكثر من موضع، ففي (القاموس المحيط) " فَوْقُ: نَقيضُ تَحْتَ، يَكونُ اسْماً وظَرْفاً، مَبْنيٌّ، فإذا أضيفَ أُعْرِبَ"[١]، ويذكر ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) ضربين للظّروف التي تنقطع عنها الإضافة " أحدهما: الظّروف الّتى يقال لها الغايات، وهى: قبل وبعد، وفوق وتحت وأمام وقدّام ووراء وخلف، وأسفل وعل، ودون، وأوّل، وجميع هذه مبنيّات"[٢]، كما يبين جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) إعراب وبناء هذه الظروف فيقول في شرحه (جمع الجوامع):" من الظروف المبنية فِي بعض الْأَحْوَال (بعد) وَهِي ظرف زمَان لَازم الْإِضَافَة وَله أَحْوَال أَحدهَا أَن يُصَرح بمضافه نَحْو جِئْت بعْدك فَهُوَ مُعرب مَنْصُوب على الظَّرْفِيَّة ثَانِيهَا أَن يقطع عَن الْإِضَافَة لفظا ومعنى قصدًا للتنكير...مثل (بعد) فِيمَا تقدم من إعرابها فِي الْأَحْوَال الثَّلَاثَة وبنائها فِي الْحَال الرَّابِعَة على الضَّم لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَة (قبل) و (أول) و (أَمَام) و (قُدَّام) و (وَرَاء) و (خلف) و (أَسْفَل) و (يَمِين) و (شمال) و (فَوق) و (تَحت) و (عل) و (دون) و (حسب) و (غير)"[٣]، فلم يكن رأي الفاروقي ببناء فوق على الضم عند قطع الإضافة عنها سوى رأي معظم علماء العربية.

15- رأيه في التركيب (حيص بيص):

١ **الفيروزآبادي، القاموس المحيط،** فصل الفاء، ص 919.

٢ **ابن الأثير** مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت ٦٠٦ هـ) ، **البديع في علم العربية،** تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ، ص 41.

٣ **جلال الدين السيوطي** عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،** تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر ، ج2، ص196،192.

تحدث العديد من النحاة عن تركيب (حيص بيص)، مبينين أحكام نطقه وبنائه وإعرابه وسبب هذا البناء، وممن تتبع لغات هذا التعبير وكيفية النطق به ابن يعيش، وهو يقول في هذا التعبير :" وفي (حيص بيص) لغات، قالوا: (حَيْصَ بَيْصَ) بالفتح فيهما، وهو الكثير المشهور. وأنشد الأصمعي لأُمَيةَ بن أبي عائذٍ الهُذَلي [من الكامل]:

قد كنتُ خَراجًا ولوجا صَيرَفًا ... لم تَلْتَحِصنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحاصِ

صارت عليه الأرضُ حَيْصِ بَيْصِ ... حتى يَلُقَّ عِيصَهُ بعِيصِي

وربما كسروا الأولَ منهما في اللغتَين، فقالوا: (حِيصِ بِيصَ)، و(حِيصِ، بِيصِ). وعلى هذا تكون الواوُ في (بيص) قد انقلبت ياءَ لسكونها وانكسارِ ما قبلها على حد انقلابها في (مِيزان)، و(مِيعادِ).

وقد ينونونهما، فيقولون: "حيصٍ بيصٍ"، و"حيصًا بيصًا". حكى ذلك أبو عمرو. ومَن فتحهما، فقد طلب الخفّةَ، كما قلنا في (خمسةَ عشرَ). ومَن كسر، فلالتقاء الساكنين"[1].

كما نجد لغات أخرى لهذا التعبير ذكرها أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ – ٧٤٥ هـ) في (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) بقوله:" ومن قال (حوثًا بوثًا)، أو

١ **ابن يعيش، شرح المفصل**، ج3، ص 149،148.

(حوثَ بوثَ)، أتبع الأول الثاني، كما قالوا: وقعوا في (حوصَ بوصَ)، فأتبعوا الأول واو الثاني... ومن قال (حيث بيث) فإن الواو في بيث انقلبت ياء لكسرة ما قبلها"[١].

وعند حديث النحاة عن هذين اللفظين من حيث الاشتقاق رأى أبو سعيد السيرافي في شرحه (كتاب سيبويه) جواز كونهما مشتقين، " وأقول: إن (حيص) يجوز أن يكون مشتقًا من حاص يحيص، وإذا فر، و(بيص) من: باص يبوص، إذا فات؛ لأنه إذا وقع الاختلاط والفتنة، فمن بين الناس من يحيص عنها أو يبوص منها، وكان ينبغي أن يقال: (حيص بوص)، غير أنهم أتبعوا الثاني الأول "[٢].

فيما رأي ابن يعيش جواز كونهما من الأصوات غير المشتقة، فيقول: "ويجوز أن تجعله صوتًا كأنه حكايةُ ما يقع في الاختلاط والفتنة، وعلى هذا لا يكون مشتقًّا من شيء، فتكسره كما تكسر الأصوات، نحوَ: "غاقِ، غاقِ" إذا قدرتَه تقديرَ المعرفة، وتُنونه إذا نويتَ النكرة"[٣].

وقد تحدث هؤلاء النحاة عن بناء هذا التركيب وإن اختلفوا على سبب هذا البناء، فيرى السيرفي بناءهما لأن " الاسمين إذا جعلا اسما واحدا، وكان الأول منهما صحيح الآخر بنيا على الفتح، والفتح أخف الحركات... ومن ذلك قولهم: " وقع الناس

١ **أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ،الطبعة: الأولى، (١٤١٨ - ١٤٤٥ هـ) / (١٩٩٧ - ٢٠٢٤ م)، ج9، ص389.

٢ **السيرافي ، شرح كتاب سيبويه** ، ج1، ص 216.

٣ **ابن يعيش، شرح المفصل**، ج3، ص 149.

في حيصَ بيصَ "[١]، فلديه تركيب الكلمتين تركيبًا اضافيًا بعد إسقاط الواو كما تُبنى الأعداد المركبة على فتح الجزئين، وأشار لجواز بنائهما على الكسر إن تم عدهما صوتًا، يُحكَى به عما يقع في الاختلاط والفتنة، وهو الرأي الذي نقله عنه ابن يعيش في قوله: " ويجوز أن تجعله صوتًا كأنه حكايةُ ما يقع في الاختلاط والفتنة، وعلى هذا لا يكون مشتقًّا من شيء، فتكسره كما تكسر الأصوات، نحوَ: "غاقِ، غاقِ" إذا قدرتَه تقديرَ المعرفة، وتُنونه إذا نويتَ النكرة"[٢].

كما يرى أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) أحقية البناء في هذا التركيب، كما يوافق السيرافي أن سبب بنائهما حذف الواو، وإلحاقهما بالأعداد المركبة على فتح الجزئين، فقد قال: " في خَمْسَةَ عَشَر: ونحو هذا في كلامهم حَيْص بَيْصَ مفتوحة.حيصَ بيص أقعد في البناء، لأنه لا يصح له معنى إضافة فالأول كبعض حروف الاسم"[٣].

وقد عرض الفارقي لآراء النحاة في هذا التركيب عن تناوله قول أمية بن أبي عائد الهذلي: [٤]

قد كنت خرّاجا ولوجاً صيرفا ... لم تلتحصني حيصِ بيصِ لحاص

١ **السيرافي ، شرح كتاب سيبويه** ، ج1، ص 216.

٢ **ابن يعيش، شرح المفصل**، ج3، ص 149.

٣ **أبو علي الفارسي** أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ)، **التعليقة على كتاب سيبويه** ، ج3، ص 110.

٤ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، البيت 160، ص 259.

ورأى الفاروقي بناءهما على الكسر في هذا البيت؛ لأنهما دلا على الصوت، كما عرض لرأي أبو سعيد السيرافي في جواز كونهما مشتقين الأولى من: (حاص يحيص) إذا فر، وأخرى من: (باص يبوص) إذا فات.

و بناء هذا التعبير على الكسر لدلالته على الصوت هو الرأي الأرجح لدى الفاروقي، فنجده بعد أن استوفى آراء العلماء في هذه المسألة يشير لرأيه قائلًا: " وإن شئت أن تجعل البناء في (حوصَ بوصَ) في التركيب... وقد حركت إلى الكسر على أصل البناء أو اتباعًا للياء كان ذلك جائزًا، وليس في جودة الأول[١]، وقال قوم به من النحويين"[٢].

16- حذف كان :

اختصت الأفعال الناسخة عن سائر الأفعال بأمور عدة، ومن أهمها كونها تعمل في عاملها ظاهرة غير مقدرة، لا يكون حذفها إلا بشروط وضوابط محددة، فليس " بين النواسخ (كان) وأخواتها ما يجوز حذفه وحده، أو مع أحد معموليه، أو معموليه معاً – إلا: (ليس) و(كان)" [٣].

وقد تميزت كان عن أخواتها بجواز حذفهَا " بعد أَن المصدرية فِي كل مَوضِع أُرِيد فِي تَعْلِيل فعل بِفعل كَقَوْلِهِم: (أما أَنْت مُنْطَلقًا انْطَلَقت) أَصله (انْطَلَقت لِأَن كنت

١ يقصد الرأي القائل ببنائها على الكسر لدلالتها على الصوت.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 260.

٣ **عباس حسن، النحو الوافي**، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار المعارف،الطبعة: الخامسة عشرة، ج1، ص 582.

مُنْطَلَقًا)، فَقدمت اللَّام وَمَا بعْدهَا على الْفِعْل للاهتمام بِهِ أَو لقصد الِاخْتِصَاص؛ فَصَارَ (لِأَن كنت مُنْطَلَقًا انْطَلَقت)، ثمَّ حذف الْجَار اختصارًا كَمَا يحذف قِيَاسًا... ثمَّ حذفت كَانَ اختصارا أَيْضا فانفصل الضَّمِير فَصَارَ (أَن أَنْت)، ثمَّ زيد مَا عوضا فَصَارَت (أَن مَا أَنْت)، ثمَّ أدغمت النُّون فِي الْمِيم فَصَارَ (أما أَنْت)"[١]

وقد ذكر الفاروقي أحد أهم الشواهد التي ذكرها النحاة شاهدًا على جواز حذف كان، وهو قول العباس بن مرداس: [٢]

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ ... فإنّ قومي لم تأكلهم الضّبع

لدى الفاروقي جاء نصب (ذا) كونها خبر كان التي تم حذفها وتعويضها ب(ما) ثم اُستُعمل الضمير (أنت) نائبًا عن اسم كان، والتقدير (لأن كنت ذا نفرٍ)، ولديه أنه "فُعِل ذلك لأنها ليست في قوة الأفعال التوامّ في الإظهار والإضمار، وإنما تعمل ظاهرة لا غير ... والذي قوى إضمارها هنا أن في الكلام حرف الشرط"[٣].

ورأي الفاروقي في حذف كان اعتمادًا على الشرط وتعويضها بما هو رأي جمهور النحاة، فلدى ابن مالك أن (كان) " حذفت وجوبًا بعد (أَنْ) المفتوحة، وعوض منها "ما" كقول عباس بن مرداس:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضبع

١ **ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص 201.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، البيت 183، ص 288.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص289.

وقال آخر:

أما أقمت وأما أنت مرتحلًا ... فالله يكلأ ما تأتي وما تذر

التقدير: لأن كنت ذا نفر، ولأن كنت مرتحلًا.

وفي الحديث:

(المرء مجزي بعمله، إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر)" [١].

وقد بين ابن عقيل في شرحه الألفية ما تم في هذا التركيب من حذف كان وتعويضها بما فيقول :" ذكر في هذا البيت أن كان تحذف بعد أن المصدرية ويعوض عنها ما ويبقى اسمها وخبرها نحو أما أنت برا فاقترب والأصل أن كنت برا فاقترب فحذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصار أن أنت برا ثم أتى ب ما عوضا عن كان"[٢].

17- الرفع على الحكاية:

يتحدث النحويون على بقاء علامة إعراب بعض الكلمات على ما كانت عليها من حركة أو سكون دون أن تتأثر بعوامل الإعراب، ويسمون ذلك الإعراب على الحكاية، ويوضح ذلك عباس حسن بقوله عن إعراب هذه الأسماء: " أن تحكيها بحالة

١ **ابن مالك، شرح الكافية الشافية**، ج1، ص 416، 417.

٢ **ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج1، ص 296.

لفظها، وهو الأكثر؛ فيكون إعرابها مقدرًا، منع من ظهور علامته حكاية اللفظ على ما كان عليه أولًا؛ من حركة، أو سكون، فلا يدخل على آخر الكلمة تغيير لفظي، مهما اختلفت العوامل"[١].

وقد ذكر سيبويه في كتابه هذا الاستعمال فيقول :" اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيدا: مَن زيدا؟ وإذا قال مررتُ بزيد قالوا: مَن زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبدُ الله قالوا: من عبدُ الله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيسُ القولين.

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول، كما قال بعض العرب: دعنا من تَمْرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان. وسمعتُ عربيًا مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قُرشياً؟ فقال: ليس بقرشيًا، حكاية لقوله"[٢] .

ويظهر هذا الاستعمال للحكاية في قول الشاعر: [٣]

حدثوني أنّ زيدٍ باكياً ... قائلٌ: في حُبَّ هندٍ تُسعَفِ

و(قائل) لدى الفاروقي رُفِعت على الحكاية كونها خبرًا لمبتدأ محذوف.

كما ظهر كذلك في قول ذي الرمة: [٤]

١ **عباس حسن، النحو الوافي** ، ج1، ص 30.

٢ **سيبويه، الكتاب**، ج 2، ص 413.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، البيت ١٩١، ص 301.

٤ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، البيت 215، ص 330.

سمعت الناسُ ينتجعون غيثاً ... فقلت لصيدح انتجعي بلالا

ويرى الفاروقي في رواية البيت برفع (الناسُ) على الحكاية.

وهو في هذين المثالين يقر ما ذكره سيبويه عن جواز استعمال اللفظ بحركته التي حُكِي بها سابقًا.

18- الْجر على المجاورة:

يمكن تعريف المجرور بالمجاورة بأنه " الاسم الذي من حقّه أن يكون منصوبا أو مرفوعا و لكنه جرّ لمجاورته الاسم المجرور المباشر قبله"[١]،

وقد ذكر الفاروقي أمثلة لهذا الاستعمال منها قول امرئ القيس:

كأن ثبيراً في عرانين وبله ... كبير أناس في بجادٍ مزمّلِ[٢]

١ **عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي** ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ / 1992 م، ج2، ص954.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، البيت 207، ص 318.

وقد اتبعت كلمة (مزمّلِ) إعراب الكلمة السابقة لها مراعاة جانب القُرْب وحُرْمةِ المجاوَرة، في حين أنها نعتًا لكلمة (كبير) الواقعة خبرًا لكأن، فالمعنى على ذلك يقتضي رفع مزمّل لا جره.

ويوضح ذلك الفاروقي عند تعليقه على هذا البيت فيقول:"كان حد الكلام أن يقول: (كبير أناس في بجاد مزمّلُ)، فيرفع لأنه صفة ل(كبير)، و(كبير) رفع لأنه خبر (كأن)، إلا أنه جر على الإتباع ل(بجاد) كأنه جعله صفة له فجره"[١].

كما ذكر مثالًا آخر لهذا الاستعمال في بيت آخر لامرئ القيس، في قوله: [٢]

جالت لتصرعني فقلت لها اقصري ... إني امرؤ صرعي عليكِ حرامِ

فيرى الفاروقي (حرامِ) مجرورًا على الجوار للكاف في (عليكِ) والياء في (صرعي).

يتبع الفاروقي بهذا الرأى سابقيه من نحاة العربية في جواز الجر بالمجاورة، فقد أثبت الجمهور الجر بالمجاورة في النعت مثل قولهم: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، و الجر بالمجاورة في التوكيد مثل قولهم: يا صاح بلغ ذوي الزوجاتِ كلِهم، بجر كلهم على المجاورة [٣]، فقد جر (خرب) على المجاورة لكلمة (ضب) رغم كونها لا تصفه،

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 319.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، البيت 226، ص 318.

٣ **انظر** هامش محقق (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) (ابن أم قاسم المرادي)، ج1، ص 275.

ولكنها تصف الجحر، وهو مرفوع على الخبرية، كما تم جر (كلهم) على المجاورة لكلمة (الزوجات) رغم كونها توكيدًا لكلمة (ذوي) المنصوبة على المفعولية، كما أجاز (ابن يعيش) اتباع المعطوف على المجاورة فيقول : " ومن الدليل على مراعاةِ القرب والمجاورةِ قولُهم: (خَشَّنْتُ بصَدْره وصدَرَ زيدٍ)، فأجازوا في المعطوف وجهَيْن؛ أجْوَدُهما الخفضُ ها هنا حملًا على الباء، وإن كانت زائدةً في حكمِ الساقط، للقرب والمجاورةِ. وكان إعمالُ الثاني فيما نحن بصَدَده أوْلى للقرب والمجاورَةِ، والمعنى فيهما واحدٌ " [١].

وقد رأى جمهور النحاة كون هذا الاستعمال من الشذوذ الذي تقبل شواهده دون القياس عليها، ومن هؤلاء ابن هشام ، حيث رأى الجر على المجاورة من شواذ الاستعمال اللغوي، فيقول: " الثَّالِث الْمَجْرُور للمجاورة وَهُوَ شَاذ نَحْو هَذَا جُحر ضَبٍ خربٍ"[٢].

فيما رأى بعض علماء النحو العربي كون هذا الاستعمال ليس من الشذوذ، فإن باللغة العديد من الأمثلة الدالة على هذا الاستعمال، ومن ذلك رأي الجلال السيوطي في تلك المسألة، التي يرى فيها اتساقًا مع قواعد العربية حيث الجر لديه ناتج عن استعمال التركيب الإضافي المعنوي من إضافة معمول الوصف إليه، ثم حذف المضاف إليه المتصل بضمير العائد على الاسم المجاور للمجرور بالمجاورة، وهو ما يوضحه قائلًا:" " فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر

١ **ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج1**، ص 211.

٢ **ابن هشام ، شرح شذور الذهب** ، ص 427.

هذا الوقت قولهم في (هذا جحر ضبٍ خربٍ): إنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه.

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل ذلك نيفا على ألف موضع وذلك أنه على حذف المضاف والأصل (جحر ضبٍ خربٌ جحرُه)، فجرى خرب وصفًا على ضب وإن كان في الحقيقة لـ (الجحر) كما تقول:(مررت برجل قائمٌ أبوه)، وإن كان القيام للأب لا للرجل ثم حذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب."[1].

19- جواز حذف التاء التأنيث مع كون الفاعل ضمير مستتر يعود على مؤنث:

استقر رأي العلماء في أحكام تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث على وجوب تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث في استعمالات لغوية محددة، أو جواز هذا التأنيث في استعمالات أخرى، ومن أحكام تأنيث الفعل مع الفاعل وجوبًا حالتين:

1- إذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث لا يفصله عن الفعل فاصل.

2- إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا عائدًا على مؤنث حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث.

١ **جلال الدين السيوطي** عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، **الاقتراح في أصول النحو وجدله** ، تحقيق: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم بدمشق ،الطبعة: الأولى، 1409 هـ/ ١٩٨٩ م، ص 162 .

فنجد ابن هشام في حديثه عن (أَحْكَام يشْتَرك فِيهَا الْفَاعِل والنائب عَنهُ) يوجب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا دون أن يفرق فِي ذَلِك بَين كون الفاعل حَقِيقِيّ التَّأْنِيث أو مجازي التَّأْنِيث، فيوجب تأنيث الفعل مع الفاعل إن كان " الْفَاعِل الْمُؤَنَّث ضميرا مُتَّصِلا وَلَا فرق فِي ذَلِك بَين حَقِيقِيّ التَّأْنِيث ومجازيه فالحقيقي نَحْو (هِنْد قَامَت)، ف(هند) مُبْتَدأ، وَ(قَامَ) فعل مَاض وَالْفَاعِل ضمير مستتر فِي الْفِعْل، وَالتَّقْدِير (قَامَت هِيَ)، وَالتَّاء عَلامَة التَّأْنِيث وَهِي وَاجِبَة لما ذَكرْنَاهُ والمجازي نَحْو (الشَّمْس طلعت)"[١].

وقد أجاز سيبويه حذف تاء التأنيث للضرورة الشعرية فيقول: "وقد يجوزُ في الشعر (موعظةٌ جاءَنا) ، كأنه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء" [٢]، وقد ذكر لهذا الاستعمال أبيات عدة منها بيت الأعشى :

فإمّا ترَيْ لِمّتي بُدِّلَتْ ... فإنَّ الحَوادِثَ أَوْدَى بها[٣]

وقد حذفت التاء من "أودَتْ" – في رأي سيبويه – للضرورة الشعرية حيث أن الفاعل ضمير مستتر يعود على مؤنث.

كما ذكر قول وهو عامر بن جُوَين الطائي: [٤]

١ **ابن هشام ، شرح شذور الذهب ،** ص 219.

٢ **سيبويه ، الكتاب ،** ج2، ص 45.

٣ **انظر سيبويه ، الكتاب ،** ج2، ص 46.

٤ **انظر سيبويه ، الكتاب ،** ج2، ص 46.

فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها

ونجد في هذا البيت" حذف تاء التأنيث من (أَبْقَلَتْ) لضرورة الشعر؛ حتى لا ينكسر البيت"[١].

وعند حديث الفاروقي عن بيت الفرزدق القائل: [٢]

إنّ الفرزدق صخرةٌ عاديّةٌ ... طالت -فليس تنالها- الأوعالا

تحدث عن حذف التاء من الفعل (ليس)، وعن استعمال اسمها ضميرًا مستترًا فقال: " واسم ليس مضمر يعود إلى (الأوعال) ، وكان الأوجه أن يقول: (فليست تنالها)، فحذفت التاء لأن التأنيث غير حقيقي" [٣]، وهو بذلك لا يرى حذف التاء للضرورة الشعرية، ولكنه يرى حذف التاء، لأن الاسم الذي يعود إليه الضمير غير حقيقي التأنيث.

20-جواز جمع (أخ،أب) جمعًا سالما:

١ **أ. د. أحمد محمد عبدالدايم عبدالله، الضرورة الشعرية في كتاب سيبويه**، شبكة الألوكة، تاريخ الإضافة: 15/3/2017 ميلادي - 17/6/1438 هجري، https://www.alukah.net/literature_language/

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، البيت 206، ص 318.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 318.

كلمتا (أب)، و(أخ) المفردتين المضافتين لغير ياء المتكلم هما كلمتان من ألفاظ الأسماء الستة التي اختصت في العربية بالإعراب بالحروف دون الحركات، وفي لسان العرب " (الأخ) الواحد، و(الاثنان) أخوان ، والجمع (إخوان وإخوة)" [١].والأَبُ: أَصله أَبَوٌ، بِالتَّحْرِيكِ، لأَن جَمْعَهُ آباءٌ مِثْلَ قَفاً وأَقفاء، ورَحىً وأَرْحاء"[٢]، إلا أنه يعود ويذكر جواز جمع هذه الأسماء الست – ومنها أخ، وأب– جمعًا سالمًا، فيقول : "وإِذا جُمِعَتْ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ قُلْتَ أَبُونَ، وَكَذَلِكَ أَخُونَ وحَمُون وهَنُونَ؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

فَلَمَّا تَعَرَّفْنَ أَصْواتَنا، ... بَكَيْن وفَدَّيْنَنا بالأَبِينا"[٣]

وقد ذكر سيبويه البيت السابق في (الكتاب)، وقال:" أنشدناه من نثق به، وزعم أن جاهليٌ"[٤]، وبين السيرافي، أبو محمد سبب ذكر سيبويه للبيت بقوله: "الشاهد فيه أنه جمع الأب على (أبين). يريد أنهن لما عرفن أصواتهم بكين إليهم، حتى يستنقذوهن، وفدّينهم، بآبائهنّ"[٥]

١ **ابن منظور، لسان العرب،** و- ي فصل الألف، ج 14، ص 19.

٢ **ابن منظور، لسان العرب،** و- ي فصل الألف، ج 14، ص 6.

٣ **ابن منظور، لسان العرب،** و- ي فصل الألف، ج 14، ص 6.

٤ **سيبويه ، الكتاب** ، ج 3، ص 406.

٥ **السيرافي ، الكتاب** ، ج 2، ص 252.

كما رأى ابن يعيش في قول الشاعر : وأَبِيَّ مالَكَ ذو المجَازِ بِدارِ" احتمالِ أن يكون أراد جمعَ السلامة؛ لأنهم يقولون: (أَبٌ)، و(أَبُونَ)، و(أَخٌ)، و(أَخُونَ)" [١]، ذاكرًا أبيات عدة لهذا الاستعمال.

وهذا الرأي بجواز جمع أخ، وأب جمعًا سالمًا ذكره الفاروقي عند توضيحه المشكل في قول الشاعر: [٢]

ضربت أخيكا ضربة لا جبان ... ضربت بمثلها قدما أبيك

فكلمتا (أخيك، وأبيك) جمعتا جمعًا سالمًا، وأضيفتا إلى الكاف والياء فيهما علامة نصب الأولى وجر الثانية.

فلدى الفاروقي: " أنه يريد جمع (أخ)، و(أب)، إلا أنه جمعهما جمع سالمة على لفظهما، فقال في الرفع (أَخُون) و (أَبُون)، وفي الجر والنصب (أَخِين) و (أَبِين) " [٣].

١ **ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج2**، ص 214، 215.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، البيت 198، ص 309.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 309.

الباب الثاني

آراء أبي نصر الفارقىّ الصرفية واللغوية

أهمية علم الصرف .

تعريف الصرف لغة واصطلاحا .

من آراء الفاروقي الصرفية:

1- الحذف لالتقاء الساكنين:

أ-حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

ب- حذف ياء المخاطب لالتقاء الساكنين.

ج- حذف ألف التثنية لالتقاء الساكنين .

2- استعمال الضرورة الشعرية (فيما يخص الصرف):

أ- جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين، ودون التقاء الساكنين.

ب- قصر الممدود للضرورة.

ج- جواز استعمال الألفاظ الأعجمية في الشعر.

3- القلب والإبدال:

أ- إبدال الهمزة واوا.

ب- إبدال الدال ذالًا (من الأصوات):

4- تحريك حركة الحرف الذي يتم الوقوف عليه إلى حركة الحرف الساكن الذي يسبقه.

5- إشباع الحركة وقلبها حرف علة بعد حذف العلة للجزم.

6- حديثه عن لغات العرب ولهجاتهم:

أ- لغة أكلوني البراغيث.

ب - لغة الجر ب (لعل) .

ج- لغة استعمال أل بمعنى الذي.

د- لغة استعمال (فَعِل) بمعنى (فعّل) لدلالة المبالغة.

هـ - استعمال (أنا) بإثبات الألف وحذفها.

7- الحمل على المعنى (خاص بالصرف واللغة):

أ- التذكير والتأنيث حملًا على المعنى.

ب- مخالفة الضمير الاسم العائد عليه حملًا على المعنى.

8- استعمال (قال وقيل) اسمين.

أهمية علم الصرف :

عدّ دارسو العربية وعلماؤها الصرف أحد أهم علوم اللغة التي تضبطها، فاللغة العربية لغة صرفية تعتمد على الاشتقاق، وهي من أغنى اللغات في الجذور اللغوية، فهي تحتوي على العديد من الجذور اللغوية على عكس بعض اللغات الأخرى التي

تعتبر جذورها أقل بكثير من اللغة العربية، فمثلا تحتوي اللغة العبرية على 2500 جذرًا لغويًا فقط ، في حين تحتوي اللغة اللاتينية تحتوي على 700 جذرًا لغويًا، وتعتبر هذه اللغات فقيرة في الجذور اللغوية إذا تم مقارنتها باللغة العربية، فقد جمع الباحث (علي حلمي موسى) في دراسته الجذور اللغوية في معجم (لسان العرب) عددًا هائلًا من الجذور اللغوية، فلديه "عدد جذور اللسان: تسعة آلاف ومائتين وثلاثة وسبعين جذرًا"[١]، كما يبلغ عدد جذور اللغة العربية المستخدمة بشكل فعلي في دراسة د.يحيى مير علم للجذور اللغوية في خمسة معاجم عربية –لا غير– " أحد عشر ألفا وثلاثمائة وسبعة وأربعين" [٢]، ويرى (كفاح إبراهيم) في دراسته ظاهرة (الأصول المهملة في العربية أبعادها وعللها) عدد جذور اللغة العربية المستخدمة فعليًا حوالي (11232) أحد عشر ألفا ومائتين واثنين وثلاثين جذرا [٣]، وهو ما يظهر غنى اللغة العربية وتنوع جذورها اللغوية واعتمادها على النظام الاشتقاقي الصرفي.

تعريف الصرف لغة واصطلاحا :

١ انظر:**علي حلمي موسى، إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر،** مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت، عام 1972هجريًا، ص 23.

٢ انظر: **يحيى مير علم، المعجم العربي دراسة الإحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية**، رسالة ماجستير، كلية الآداب بجامعة دمشق، عام1403هجريًا، 1983ميلاديًا، ص 61، وانظر أيضًا الأفعال و**الجذور والأبنية في اللغة العربية (دراسة إحصائية مقارنة)، د . يحيى مير علم**، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد الخامس والثلاثون م٢٠١٦، ص1437.

٣ انظر: **كفاح إبراهيم محمود نواس، ظاهرة الأصول المهملة في العربية أبعادها وعللها،** رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس) فلسطين، 2009م، ص57.

عند البحث عن المعنى اللغوي لكلمة صرف في المعاجم اللغوية سنجد ابن منظور(ت: ٧١١هـ) في (لسان العرب) يتحدث عن المعنى اللغوي لكلمة (صرف) بأنه:" رَدُّ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ، صَرَفَه يَصْرِفُه صَرْفاً فانْصَرَفَ. وصَارَفَ نفْسَه عَنِ الشَّيْءِ: صَرَفَها عَنْهُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ثُمَّ انْصَرَفُوا؛ أَي رَجَعوا عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي استمعُوا فِيهِ، وَقِيلَ: انْصَرَفُوا عَنِ الْعَمَلِ بِشَيْءٍ مِمَّا سَمِعُوا. صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ أَي أَضلَّهُم اللَّهُ مُجازاةً عَلَى فِعْلِهِمْ؛ وصَرفْتُ الرَّجُلَ عَنِّي فانْصَرَفَ." [١]، وهو يبين دلالة معنى الصرف على التغيير، والابتعاد .

يخبرنا الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ) عن المعنى اللغوي للصرف بقوله :" صَرْفُ الحديثِ: أن يُزادَ فيه ويُحَسَّنَ، مِن الصَّرْفِ في الدراهِمِ، وهو: فَضْلُ بعضِه على بعضٍ في القِيمَةِ، وكذلك صَرْفُ الكلامِ. وله عليه صَرْفٌ: شَفٌّ وفَضْلٌ، وهو من: صَرَفَه يَصْرِفُه، لأنه إذا فُضِّلَ صُرِفَ عن أشْكالِهِ. "[٢]، وهو هنا يحدثنا عن التصريف بمعنى الزيادة، والفضل .

فيما يضيف الجوهري (ت: ٣٩٣هـ) معاني لغوية للصرف فيقول: " الصَرفُ: التوبةُ. يقال: لا يُقْبَلُ منه صَرْفٌ ولا عَدْلٌ. قال يونس: فالصَرْفُ الحيلةُ. ومنه قولهم

١ **ابن منظور** الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، بيروت الطبعة: الثالثة ، 1414 هجريًا، باب الفاء فصل الصاد المهملة، ج9، ص189

٢ **الفيروزآبادى** مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م، باب الفاء فصل الصاد، ص827 .

إنه ليَتَصَرَّفَ في الأمور. وقال تعالى: فما يستطيعون صَرْفاً ولا نَصْراً} . وصَرْفُ الدهرِ: حَدَثانُهُ ونوائبُهُ. والصَرْفانِ: الليلُ والنهارُ "[١].

أما تعريف الصرف اصطلاحًا، فإننا سنجد علماء النحو والصرف العربي قد قاموا بتوضيح، فيتحدث عنه سيبويه (ت: 180هـ) بكونه: "باب ما بنت العرب من الأسماء و الصفات و الأفعال غير المعتلّة، والمعتلّة وما قيس من المعتلّ الّذي لا يتكلّمون به ، ولم يجيء في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه، وهو الّذي يسميه النّحويون: التّصريف والفعل" [٢]، وهو يبين اهتمام الصرف هنا بتركيب الأسماء والمشتقات والأفعال، وبيان قوانين الإبدال، والقلب، والحذف، ، ويقصر الحديث فيه فيما يقيسه المحدثون على كلام القدماء، وهذا التحديد لجوانب الصرف توضيح من سيبويه لاستعمال هذا العلم دون بيان واضح لمفهومه.

ويوضح ابن جني(ت: 392هـ) في كتابه (التصريف الملوكي) تعريف الصرف اصطلاحًا بقول : " أن تأتي إلى الحروف الأصول، فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير فذلك هو التصريف فيها ، والتصريف لها نحو قولك : ضَرَبَ فهذا مثال الماضي، فإنْ أردت المضارع قلت يضْرِبُ ، أو اسم الفاعل قلت : ضارب ، أو المفعول قلت : مضرُوب،أو المصدر قلت ضرْبًا ، أو فعل لم يسم فاعله قلت : ضُرِب وإن أردت أن الفعل كان من أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت : ضَارَبَ، فإنْ أردت أنه استدعى الضرب قلت : اسْتَضْرَبَ، فإنْ أردت أنه كثّر

١ **الجوهري** أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، بيروت الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 ، ص1385.

٢ **سيبويه** ، كتاب **الكتاب** ، ج4- ص242.

الضرب وكرره قلت ضَرَّبَ، فإنْ أردت أنه كان فيه الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت اضْطَرَب ... فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها و غير ذلك" [1]، وهو تعريف يشمل مباحث علم الصرف مع إغفاله الحديث عن إعلال وإبدال وحذف وقلب مما اهتم بدراسته العلماء في هذا العلم.

فيما يعرف ابن الحاجب (ت: 646 هـ) الصرف تعريفًا يميز به استعمالات هذا العلم عن استعمالات علم النحو بقول : "التَّصريفُ عِلْمٌ بأُصُولٍ تُعْرَفُ بها أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكلم التي ليس بإِعْراب." [2]، فهو يخص الصرف ببنية الكلمة وما يمكن أن يحدث فيها من تغير غير نحوي ناتج عن تغيير الموقع الإعرابي.

أما ابن مالك (ت: 672 هـ) فيذكر في (تسهيل الفوائد) تعريف الصريف بأنه: علم يتعلّق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وما أشبه ذلك. ومتعلقه من الكلم: الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ولها الأصالة فيه"[3].

---

١ **ابن جني** (المتوفى: 392هـ)، **التصريف الملوكي**، تحقيق د. ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط 1، ص 14،15.

٢ **الأستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب**، ص1.

٣ **ابن مالك** الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، كتاب **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: 1387هـ - 1967م أعده / فريق رابطة النساخ برعاية (مركز النخب العلمية)، باب التصريف، ص290.

وهو يبين مفهوم الصرف بالبحث على ما تحتويه الكلمة من حروف أصلية وأخرى زائدة و حروف صحيحة وأخرى معتلّة ، وهو لديه علم مختص بأبنية الكلمات، يتضح فيه البنى الصرفية للأسماء والأفعال المرتبطة بهذا العلم.

فيما يبين الأشموني (توفي 900هجريًا) في شرح ألفية ابن مالك مفهومه لعلم الصرف بأنه " يطلق على شيئين؛ الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم، وهو في الحقيقة من التصريف، والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طار عليها، ولكن لغرض آخر، وينحصر في الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام، ... " [١].

وقد أضاف الأشموني لمباحث علم الصرف في هذا التعريف: التصغير، وجموع التكسير، والمشتقات مثل: واسم الفاعل واسم المفعول، وهي المباحث التي لم يدرجها ابن مالك ضمن علم الصرف .

ويتضح من هذه المقدمة المختصرة لمفهوم الصرف لغة واصطلاحًا دلالة الصرف لغة على معاني : التغيير، والابتعاد، والزيادة، والفضل، و التوبة، و الحيلة، وحَوادث الدهر ونوائبُه .

فيما جاء مفهوم الصرف اصطلاحًا؛ ليدل على العلم الذي يهتم بتغيير بنية الكلمة. وهذا التغيير قسمان : الأول يختص بتغيير يؤدي لتغيير دلالي للكلمة مثل : تغيير صورة المفرد إلى صورة المثنى و صورة الجمع، وتغيير صورة المصدر إلى

١ **الأُشْمُوني** نور الدين الشافعي (المتوفى: 900هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م، ج4، ص40.

صورة الفعل، و المشتقات المختلفة. والآخر تغيير الكلمة دون تغيير دلالى –حسب رؤيتهم– لهذه الكلمات، ويشمل مباحث: الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام.

من آراء الفاروقي الصرفية:

1– الحذف لالتقاء الساكنين:

يبين ابن منظور المقصود بالسُّكُون لغة في مادة (سكن) من معجمه (لسان العرب)، فلديه أن السُّكُون" ضِدُّ الْحَرَكَةِ. سَكَنَ الشيءُ يَسْكُنُ سُكوناً إِذَا ذَهَبَتْ حَرَكَتُهُ، وأَسْكَنه هو وسَكَّنه غَيْرُهُ تَسْكيناً. وَكُلُّ مَا هَدَأَ فَقَدْ سَكَن كَالرِّيحِ والحَرّ وَالْبَرْدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. وسَكَنَ الرَّجُلُ: سَكَتَ، وَقِيلَ: سَكَن فِي مَعْنَى سَكَتَ، وسَكَنتِ الرِّيحُ وسَكَن الْمَطَرُ وسَكَن الْغَضَبُ"[1]، في حين يظهر (السهيلي) (ت ٥٨١هـ) المعنى الاصطلاحي للحركة في اللغة بكونها " عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف "[2]؛ لنستطيع تحديد المعنى الاصطلاحي للسكون بناءً على ذلك بكونه، ثبوت وعدم تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بصوت الحرف، ويبين ابن جني (ت ٣٩٢هـ) المقصود بحركة الحرف وسكونه في (سر صناعة الإعراب) قائلًا:" اعلم أن الحروف في الحركة والسكون على ضربين: ساكن، ومتحرك

١ **ابن منظور، لسان العرب**، باب النون فصل السين المهملة، ج13 ، ص211.

٢ **السُّهَيلي** أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، **نتائج الفكر في النَّحو**، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ج1، 42.

فالساكن: ما أمكن تحميله الحركات الثلاث نحو كاف بكر، وميم عمرو، ألا تراك تقول: بكَر وعمَرو، وبكِر وعمِرو، وبكُر وعمُرو، فلما جاز أن تحمله الحركات الثلاث، علمت أنه قد كان قبلها ساكنا.

والمتحرك: هو الذي لا يمكن تحميله أكثر من حركتين، لأن الحركة التي هي فيه قد استغني بكونها فيه عن اجتلابها له، وذلك نحو ميم عمر، يمكن أن تحملها الكسرة والضمة، فتقول: عُمِر، وعُمَر، ولا يمكنك أن تجتلب لها فتحة، لأنها قد كانت في أول اعتبارك إياها مفتوحة، والحرف الواحد لا يتحمل حركتين، لا متفقتين ولا مختلفتين، وإذا كانت الحركات ثلاثًا: فتحة، وكسرة، وضمة"[١].

والتقاء الساكنين في اللغة العربية "أمر غير محبذ لدى العلماء: نحاة وقراء، بصريين وكوفيين،وذلك لاستحالة النطق به"[٢].

أ-حذف التنوين لالتقاء الساكنين:

ونجد الفاروقي يقر ما استقر عليه من حذف التنوين لالتقاء الساكنين في أول الأبيات الشعرية الملغزة التي تناولها بالتوضيح، وهم قول عبيد الله بن قيس بن الرقيات:

١ **ابن جني** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، **سر صناعة الإعراب**، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م، ص66.

٢ **ابن جني، سر صناعة الإعراب**، ص66.

كيف نومي على الفراش ولمّا ... تشمل الشام غارة شعواء

تذهل الشيخ عن بنيه وتبدي ... عن خدامِ العقيلةُ العذراء[١]

فحذف التنوين في (خدامِ) لدى الفاروقي جاء نتيجة التقاء الساكنين: تنوين (خدامٍ)، وسكون لام التعريف في (العقيلةُ)، وهو ما أشار إليه ابن يعيش عند حديثه عن هذين البيتين بقوله:" فحذف التنوين في هذا كلّه لالتقاء الساكنين، لأنّه ضارع حروفَ اللين بما فيه من الغُنّة، والقياسُ تحريكه"[٢]

والرأي في حذف التنوين لالتقاء الساكنين في مثل هذا البيت قد رآه سيبويه، هو يذكر مثالًا لهذا الاستعمال البيت الذي أنشده بعض العرب لأبي الأسود الدؤلي:

"فألفيته غير مستعتب ... ولا ذاكِرِ اللهِ إلاّ قَلِيلاً

لم يَحذف التنوينَ استخفافاً ليُعاقِبَ المجرورَ، ولكنه حَذَفَه لالتقاء الساكنينِ"[٣]، وقد ذكر الفاروقي أمثلة عدة لمثل هذا الاستعمال في الشعر العربي منها البيت السابق الذي ذكره سيبويه، وقول عبد الله بن الزبَعْرى السهمي يمدح هاشم بن عبد مناف:

١ **الفاروقي، الإفصاح**، ص54.

٢ **ابن يعيش ، شرح المفصل**، ج5، ص162.

٣ **سيبويه ، الكتاب**، ج1، ص 169.

عمرُو الذي هَشَمَ الثَّريدَ لقومِه ... ورجالُ مكةَ مُسْنِتُون عِجافُ[١]

فقد حذف التنوين من (عمرُو) لالتقاء الساكنين.

ومن الأمثلة التي ذكر فيها أبو النصر الفاروقي هذا الرأي قول الشاعر:

لي اللهُ أرجوه لرزقي وادعًا ... إذا أعرضتْ عني وجوهُ المعايشا[٢]

فقد رأى أن الشاعر يريد في "(وجوه) التنوين، وقد أسقطه لالتقاء الساكنين"[٣].

ب- حذف ياء المخاطب لالتقاء الساكنين :

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الفاروقي في البيت الثالث من الأبيات الملغزة التي جمعها في الإفصاح في قول الشاعر:

إنّ هند المليحة الحسناء ... وأي من أظهرت لخلّ وفاء[٤]

لدى الفاروقي (إنّ) فعل أمر من الفعل (وأى يئي) بمعنى (وعد)، وهو مكون من عين الفعل (إ)، وياء المخاطبة التي حذفت بعد إضافة، ونون التوكيد، " ولام

١ انظر **الفاروقي، الإفصاح**، ص56.

٢ انظر **الفاروقي، الإفصاح**، ص56.

٣ انظر **الفاروقي، الإفصاح**، ص56.

٤ **الفاروقي، الإفصاح**، ص64.

الفعل هنا إنما سقطت لالتقاء الساكنين: هي **وضمير المؤنث** الذي هو الياء، ثم جئت بنون التوكيد الثقيلة / فقلت : (إنّ ياهند)" [١].

وقد جاء حذف ياء المخاطب لالتقاء الساكنين في قول الشاعر:

أقول لخالدًا يا عمرو لما ... علتنا بالسيوفُ المرهفاتُ [٢]

فلدى الفاروقي أراد الشاعر بقوله : (علتنا بالسيوفُ) الفعل (علت) (نابي) (السيوفُ)، "و(الناب):الجمل المسن الكبير، وقد أضافه إلى نفسه، وانحذفت الياء لالتقاء الساكنين"[٣].

ج- حذف ألف التثنية لالتقاء الساكنين :

من أمثلة حذف ألف التثنية لالتقاء الساكنين لدى الفاروقي قول الشاعر:

لقد قال عبدَ الله شر مقالة... كفى بك يا عبدَ العزيزُ حسيبُها [٤]

١ **الفاروقي، الإفصاح**، ص67.

٢ **الفاروقي، الإفصاح**، ص117.

٣ **الفاروقي، الإفصاح**، ص117.

٤ **الفاروقي، الإفصاح**، ص101.

فيرى الفاروقي الفتح في قوله (عبدَ الله) ليس علامة نصب، بل يرى الفاعل (عبدا الله) مثنى حذفت نونه للإضافة، والألف لالتقاء الساكنين، وقد ذكر علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) هذا البيت في أبيات المعاني المشكلة الإعراب، وقد وافق رأيه في فتح (عبدَ) رأي الفاروقي، فرأى "(عبدا الله) مثنى، وحذفت النون للإضافة، والألف لالتقاء الساكنين "[١].

ومن الأمثلة التي ذكرها أبو النصر الفاروقي لحذف ألف التثنية لالتقاء الساكنين قول الشاعر:

لقد قال عبدَ الله قولًا عرفته أتانا أبي داوودَ في مرتع خصب[٢]

فقد فتح الشاعر الدال في قوله (عبدَ الله)؛ لأنه "يريد التثنية أي (قال عبدَان الله قولًا عرفته)" [٣].

وقد ذكر الفاروقي في هذا الاستعمال قول الشاعر:

لقد طاف عبد الله بالبيت ... فسل عن عبيد الله ثم أبا بكر[٤]

١ **علم الدين السخاوي** علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ)، **سفر السعادة وسفير الإفادة**، المحقق: د. محمد الدالي، الناشر: دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، ج2، ص707.

٢ **الفاروقي، الإفصاح**، ص102.

٣ **الفاروقي، الإفصاح**، ص102.

٤ **الفاروقي، الإفصاح**، ص185.

ويرى الفاروقي: " أن (عبدَ الله) مثنى أراد (عبدان) فأسقط النون للإضافة، وأسقط الألف لالتقاء الساكنين من اللفظ، وبقيت الدال مفتوحة"[١].

2- استعمال الضرورة الشعرية (فيما يخص الصرف واللغة):

تحدثنا في الباب الأول من هذه الدراسة عن مفهوم الضرورة الشعرية، وقد وضح من خلاله انقسام العلماء في مفهوم الضرورة الشعرية، وشروط استعمالها.

فقد رأى سيبويه، وابن مالك –ومن رأى رأيهما– اعتبار الضرورة الشعرية جواز استعمال الشاعر ما لا يجوز للناثر من كلام مشترطين أن يكون مضطرًا إلى هذا الاستعمال، ولا يجد من استعماله بدًا.

فيما رفض أبو حيان هذا المفهوم للضرورة الشعرية الذي يشترط اضطرار الشاعر استعمال هذا التركيب دون سواه، واعتبر هذا الشرط الذي اشترطه سيبويه، وابن مالك نقض لفكرة الضرورة الشعرية وإلغاء لها، فما من ضرورة استعملها العرب شعرهم لديه " إلا ويمكن تبديلها ونظم شيء مكانها، فعلى ما ذكر[٢] لا يكون في كلام العرب ضرورة"[٣].

---

١ **الفاروقي، الإفصاح**، ص185.

٢ **أبو حيان الأندلسي، الكتاب: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج4- ص238.

٣ **يقصد سيبويه**.

ومن الاستعمالات الخاصة بالضرورة الشعرية في الصرف واللغة:

أ- جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين، ودون التقاء الساكنين:

من أمثلة حذف التنوين لالتقاء الساكنين لى الفاروقي قول عبيد الله بن قيس بن الرقيات:

كيف نومي على الفراش ولمّا ... تشمل الشام غارة شعواء

تذهل الشيخ عن بنيه وتبدي ... عن خدامِ العقيلةُ العذراء[١]

فحذف التنوين في (خدامِ) لدى الفاروقي لم يأتِ نتيجة إضافة (خدام) إلى (العقيلةُ)، " وإنما حذفه لالتقاء الساكنين: وهو لام التعريف منها لضرورة الشعر"[٢]

وهو يرى عدم اختلاف العلماء في حذف التنوين لالتقاء الساكنين للضرورة الشعرية، كما يرى كذلك موافقة سيبويه، والأخفش، والخليل، وأكثر العلماء في جواز حذف التنوين دون التقاء الساكنين للضرورة.

ومن ذلك قول العباس بن مرداس السلمي(ت18هجريًا):

فما كان حصنٌ ولا حابسٌ ... يفوقان مِرْداسَ في مَجْمَعِ[٣]

١ **الفاروقي، الإفصاح**، ص54.

٢ **الفاروقي، المصدر السابق**، ص56.

٣ **الفاروقي، المصدر السابق**، ص59.

ونجد ابن الناظم يشير إلى الاختلاف بين العلماء في جواز حذف التنوين دون التقاء الساكنين، فيقول:"مَنْعُ صرفِ المستحقُ للصرف مختلفٌ في جوازه في الضرورة. فأجاز ذلك الكوفيون والأخفش وأبو علي، ومنعه غيرهم." [١]

ب- قصر الممدود للضرورة:

وقد ظهر هذا الرأي في أكثر من بيت من الأبيات الملغزة التي تناولها الفاروقي بالتوضيح؛ ليقوم من خلاله بتوضيح ما لغز على المستمعين من هذه الأبيات، ومنها قول الشاعر:

وكما تقصد البناءُ مشيداً ... فكذا الطير قصدَه الأعشاشا[٢]

فهو يرى " (الطير) مفعول به، والفعل الواقع عليه (شاء) الذي هو آخر البيت، وإنما قصره للضرورة"[٣]، وهو باعتباره (شا) مقصور (شاء) رأى في البيت تقديم وتأخير فأصبح مقصد الشاعر من البيت أن البناء كما تقصده مشيداً فهكذا الأعشى شاء قصد الطير، فهو أحب أن يبصر كما تبصر الطير فيقصد.

ومن الأبيات التي تبين قصر الممدود للضرورة قول الشاعر:

١ **ابن الناظم ، ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ، ص470.

٢ **الفاروقي، الإفصاح**، ص59.

٣ **الفاروقي، الإفصاح**، ص59.

بني حسنُ بنَ تغلب قد أتانا ... أبي العوّامُ يتبعه يعيشا[١]

فقد رأى الفاروقي في قول الشاعر (يعيشا) استعمال كلمتين الأول الفعل (يعي)، وهو مضارع الفعل (وعى) و (شا) التي أصلها (شاء) جمع شاة و" وهو ممدود، يقال: (جاء شاء فلان) ولكنه قصره ضرورة"[٢].

ولم ينفرد الفاروقي بهذا الرأي، فيرى ابن عقيل أنه " لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة"[٣]. كما يرى الفارضي أن العلماء قد " أجمعوا على قصر الممدود للضرورة"[٤] ، فيما يبين لنا خالد الأزهري إجماع العلماء على قصر الممدود للضرورة مع " منع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده، نحو: فعلاء (أفعل)، لأن (فعلاء) تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدودا، فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة"[٥]، قد رُدَّ على هذا الرأي للفراء "بقول الأقيشر: [من المنسرح]

فقلت لو باكرت مشمولة ... صفرا كلون الفرس الأشقر

---

١ **الفاروقي، الإفصاح**، ص254.

٢ **الفاروقي، الإفصاح**، ص255.

٣ **ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج4، ص 102.

٤ **الفارضي، شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك**، ج4، ص178.

٥ **خالد الأزهري** خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، المحقق: د. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ، ج2، ص 505.

فقصر: صفراء، للضرورة، وهي: فعلاء أنثى: أفعل فلهذا لم يعتد بخلافه، وحكي الإجماع على الجواز"[١].

ويعد حذف الهمزة وابقاء الألف من الضرورات الشعرية التي ذكرها الشعراء والباحثون المحدثون، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الشاعر (محمد عبد الفتاح الجرنوسي الصغير)، في مقاله عن الضرورة الشعرية بعنوان (تاريخ الضرورات الشعرية):

"لَنْ أفَل النجُم الذي لاح آنفًا

فسوف تلالا بعده أنجم زهُر

(تلالا) أصلها(تلألأ)" [٢].

ج- جواز استعمال الألفاظ الأعجمية في الشعر:

تحدث الفاروقي عن جواز استعمال الألفاظ الأعجمية في الشعر بنطقها الأعجمي دون تعريب، وقد اتضح ذلك في البيت القائل :

بني حسنُ بنَ تغلب قد أتانا ... أبي العوّامُ يتبعه يعيشا[٣]

١ **خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ج2، ص 505.

٢ **محمد عبد الفتاح الجرنوسي الصغير، تاريخ الضرورات الشعرية**، 24/20/7 ,22:11 PM، https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/192203.html ، ص3.

٣ **الفاروقي، الإفصاح**، ص254.

فلفظ (بنى) لدى الفاروقي لفظ أعجمي لا عربي بمعنى (اجلس)، وقد استعمله الشاعر بلفظه الأعجمي دون تعريب، ويعد ذلك من باب الضرورة حيث لا يجوز استعمال اللفظ الأعجمي دون تعريبه.

وقد استعمل العرب الأسماء الأعجمية بأشكال شتى، فقد استعملوا بعض الألفاظ بنفس نطقها في اللغات الأعجمية دون تغيير، وأحيانًا يبدلون الحروف التي لا توافق نطق العربية وأبنيتها إلى أبنية العرب، فمما " غيروه من الحروف ما كان بين الجيم والكاف، وربما جعلوه جيمًا، وربما جعلوه كافًا، أو جعلوه قافًا؛ لقرب القاف من الكاف، قالوا: (كربجٌ)، وبعضهم يقول : (قُربقٌ). بضم أولهما وبالراء فيهما "[١]، أو يخضعون هذه الكلمات إلى قواعد النطق والاشتقاق العربية بحيث تدخل هذه الكلمات في نسيج اللغة العربية، ويظنها الكثير من أبنائها إحدى الكلمات العربية الأصيلة، فلفظ (الخوان) على سبيل المثل:" أعجمي معرب. وقد تكلمت به العرب قديمَا"[٢]، ثم نجد ثعلب وقد سُئل: "أيجوز أن يقال إن (الخوان) إنما سُمّى؛ لأنه (نتخون) ما عليه

١ **سعد الدين مصطفى، الألفاظ الفارسية في الشعر الجاهلي(الأعشى نموذجًا)** ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ص 591.
http://www.arabacademy.gov.sy/uploads/magazine/mag82/mag82-3-5.pdf

٢ **الجواليقي** موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي أبو منصور (ت 540هـ)، **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، المحقق: د. أحمد شاكر، دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة: الثالثة 1995م ، ص130.

أن ننتقصه؟ فقال ما يبعد ذلك"[١]، وهو إقرار منه بجواز أن يكون لهذا اللفظ أصول عربية[٢].

والرأي الذي انتهى إليه المجمعيون المحدثون هو" نقل بعض الألفاظ الأعجمية التي نستعملها إلى العربية بعد تغييرها على طريقة التعريب عند القدماء، وانتهوا من ذلك إلى قرار بإجازة استعمال (بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم)" [٣]، ويفهم من ذلك رفض هؤلاء المجمعيون استعمال الألفاظ الأعجمية دون تعريب، وهو رأي يخالف رأي الفاروقي في تلك المسألة، حيث رأى استعمال لفظ (بنى) باللفظ أعجمي المرادف لمعنى اللفظ العربي (اجلس) دون تعريب الكلمة أو إخضاعها لقواعد تعريب الكلمات الأعجمية.

3- القلب والإبدال:

١ **الجواليقي ، المصدر السابق** ، ص130.

٢ يمكن مراجعة اختلاف العلماء في أصل هذا اللفظ في الهامش رقم 4 ص 130من المرجع السابق .

٣ **طاهر سليمان حمودة، جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي،** المكتب الإسلامى، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م ، ص 275.

اهتم علماء اللغة العربية بظاهرة الإبدال بشكل واضح، وقد أفرد عدد منهم فصولًا من مصنفاتهم لدراسة هذه الظاهرة ، كما أصدر عدد آخر مصنفات تختص بهذه الظاهرة اللغوية.

ويدور المعنى اللغوي للإبدال حول معاني التغيير والتحويل، فنجد الرازي (ت: 666هـ) في معجم (مختار الصحاح) يتحدث عن الإبدال في مادة (ب د ل) قائلًا:" (الْبَدِيلُ) الْبَدَلُ وَ (بَدَلُ) الشَّيْءِ غَيْرُهُ يُقَالُ في مادة(بَدَلٌ): (بِدْلٌ) كَشَبَهٍ وَشِبْهٍ وَمَثَلٍ وَمِثْلٍ. وَ (أَبْدَلَ) الشَّيْءَ بِغَيْرِهِ وَ (بَدَّلَهُ) اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْخَوْفِ أَمْنًا وَ (تَبْدِيلُ) الشَّيْءِ أَيْضًا تَغْيِيرُهُ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ (بِبَدَلِهِ) وَ (اسْتَبْدَلَ) الشَّيْءَ بِغَيْرِهِ وَ (تَبَدَّلَهُ) بِهِ إِذَا أَخَذَهُ مَكَانَهُ وَ (الْمُبَادَلَةُ التَّبَادُلُ) وَ (الْأَبْدَالُ) قَوْمٌ مِنَ الصَّالِحِينَ لَا تَخْلُو الدُّنْيَا مِنْهُمْ إِذَا مَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَبْدَلَ اللَّهُ تَعَالَى مَكَانَهُ بِآخَرَ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: الْوَاحِدُ (بَدِيلٌ) . "[١]

أما المعنى الاصطلاحي للإبدال فهو فيدور حول فكرة إبدال حرف بآخر سواء لسبب يحتم إبداله، أو لاستحساننا نطق الحرف البديل.

وعند تعريف ابن يعيش للإبدال نجده يوضح المعنى الاصطلاحي، اعتمادًا على ما ذكرنا من فكرة الحتمية أو الاستحسان، فلديه "معنى البدل: أن نقيم حرفًا مقام حرف في موضعه ، إما ضرورة، وإما استحسانًا. والفرق بين البدل والعوض أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوّض، ولذلك يقع موقعه نحو تاء (تُخَمَة) و(تُكْأة)،

١ **الرازي** زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، **مختار الصحاح**، المحقق : يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م، ص30 ، 31.

وهاء (هرقت) ولا يقال له عوض : لأن العوض أن نقيم حرفًا مكان حرف في غير موضعه نحو تاء (عدة) "[١]

هذا وقد عرف السيوطي الإبدال اعتمادًا على مفهوم ابن فارس للإبدال فرأى كونه إقامة حرف مكان آخر، ووصفه بأنه أمر مضطرد في لغة العرب، فيقول:" قال ابنُ فارس في فقه اللغة: من سُنَن العرب إبدالُ الحروف وإقامةُ بعضها مقام بعض: مَدَحَه ومَدَهَه وفرس رِفَلّ ورِفَنّ وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء"[٢]، وهو يرى في الإبدال سنة من سُنَن العرب بحيث يمكن اعتباره ظاهرة.

أما عباس حسن فقد عبر عن الإبدال اصطلاحًا بكونه :" حذف حرف، ووضع آخر في مكانه، بحيث يختفي الأول، ويحل في موضعه غيره، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة –كالأمثلة السالفة– أم كانا صحيحين، أم مختلفين "[٣]

١ **ابن يعيش** يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي (ت: 643هـ) ، **شرح الملوكي في التصريف** ، المحقق: د.فخر الدين قباوة مدرس النحو والأدب في جامعة حلب، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى 1393ه-1973م، ص213-214.

٢ **جلال الدين السيوطي** عبد الرحمن بن أبي بكر(ت: 911هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1418هـ 1998م ، النوع الثاني والثلاثون ، ص 355.

٣ **عباس حسن، النحو الوافي،** دار المعارف - القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة، د.ت، ج4، ص757.

في حين يرى عباس حسن القلب جزءًا من الإبدال، فالقلب لديه: " تحويل أحد الحروف الأربعة السالفة [١] إلى آخر منها؛ بحيث يختفي أحدها ليحل محله غيره من بينها؛ طبقا لضوابط محددة يجب الخضوع لها"[٢]

فهو يرى الإبدال أعم من القلب؛ لأنه يشمل (القلب) وغيره؛ ولهذا يستغنون بذكره عن القلب" [٣].

أ –إبدال الهمزة واوًا:

ظهر في الاستعمالات اللغوية إبدال الهمزة واوًا، وقد قسّم النحاة حالات هذا الإبدال إلى إبدال واجب، وهو إبدال قياسي واجب الحدوث، وإبدال جائز ومنه القياسي الذي يأتي ضمن القواعد الصرفية للغة ومنه السماعي الذي جاء على لسان العرب[٤].

يتم إبدال الهمزة واوًا قياسًا (وجوبًا) في حالتين :

الأولى : الجَمْعِ الَّذي على وَزْنِ (مَفاعِل)، وفي هذه الحالة تقَلْبُ كَسْرةِ الهَمْزةِ فَتْحةً، تقَلْبُ الهَمْزةِ واوًا إنْ كانتْ لامُ المُفْرَدِ واوًا ظاهِرةً في اللَّفظِ غيرَ مُنْقلِبةٍ ياءً،

١ **يقصد بها حروف العلة الثلاثة (و، ا، ي)**، ويضاف إليها الهمزة .

٢ **عباس حسن، المصدر السابق**، ج4، ص757.

٣ **عباس حسن، المصدر السابق**، ج4، ص757.

٤ **عباس حسن، المصدر السابق**، ج4، ص757.

ومثال ذلك (هِرَاوَة) تجمع على (هَراوَى)، فأصلها (هَرائِوُ)، و قُلِبتِ الواوُ ياءً، لتَطرُّفِها بعدَ كَسْرةٍ، فصارتْ: (هَرَائِيُ)، وحدث عدد من التغيرات انتهت بقلب الهمزة واوًا.

الثانية: عند الْتقاءِ الهَمزَتَينِ في كَلِمةٍ واحِدةٍ

قَلْبُ الهَمْزةِ واوًا أو ياءً وقد وقع ذلك من باب التسهيل ويظهر ذلك في:

1- صِيغةِ مُنْتهى الجُمُوعِ إذا وقعت ألف الجمع بين همزتين مثل كلمة (ذَوائِب)، فالأصل (ذَأَائِبُ).

2- إذا كانتِ الهَمْزةُ لِلتَّأنيثِ، في التَّثْنيةِ، والجمع، النَّسَبِ مثل ذلك: قلب همزة (صحراء) واوًا في: صَحْراوان، صَحْراوات، صَحْراويٌّ.

ويتم إبدال الهَمْزةُ واوًا جَوازًا في أكثر من حالة منها :

1- الاسم المنتهي بِألِفِ التَّأنِيثِ المَمْدودةِ، إذا كانتِ الهَمْزةُ مُبْدَلةً مِن (واو أو ياء) ، في التَّثْنيةِ، والجمع، النَّسَبِ مثل ذلك: قلب همزة كساء واوًا في (كِسَاوان، كِسَاوات، كِساويٌّ).

2- المضارع المبدوء بهَمْزتَين متَحرِّكتَينِ يجوز في الهَمْزةِ الثَّانيةِ التَّحقيقُ القَلْبُ واوًا أو ياءً، مِثْلُ: أَؤُمُّ (أَوُمُّ) وأَئِنُّ (أَينُّ) مُضارِعيْ أَمَمْتُ وأَنَنْتُ.

3- الهَمْزةُ ساكِنةً، تُقلَبُ حَرْفَ لِينٍ مِن جِنْسِ حَرَكةِ ما قبلَها؛ فتُقلَبُ الهَمْزةُ واوًا لِلضَّمةِ قبلَها مثل قولك : (جُونَةٌ) في (جُؤْنَة)، وتَقلبُها ياءً لِلكَسْرةِ مثل قولك : (ذِيبٌ) في (ذِئْب)، كما تُقلَبُ الهَمْزةُ أَلِفًا لِلفَتْحةِ قبلَها، مثل قولك : (رَاسٌ) في (رَأْس).

4- إذا سبق الهمزة واوًا متوسطةً زائدة للمد، فتقلب الهمزة واوًا وتضغم في الواو السابقة لها مثل قولك : (مَقْرُوَّةٌ) في (مَقْرُوءَة).

ويرى الفاروقي جواز إبدال الهمزة واوًا في استعمالات لغوية أخرى ومن ذلك ما جاء في قول الشاعر:

وقلنا ما نرى وحشٌ فقالوا ... متى لم تظهر الصحراو حوشُ [١]

فالواو في قول الشاعر (متى لم تظهر الصحراو حوشُ) لدى الفاروقي قلب عن همزة المتطرفة آخر كلمة (صحراء)، وهذا الاستعمال في قلب الهمزة المفردة بين كلمتين منفصلتين من الأمور قليلة الاستعمال لغة، إلا أن الفاروقي رأى الواو في (وحوش) "مبدلة من همزة (صحراء)، لأن الهمزة متى انضمت ولينت انقلبت واوًا، فيبقى (حوشُ) فيكون أمر جماعة من حاش الصيد يحوشه)، و (حش على الصيد) أي : اجمعه علىّ"[٢].

ب – إبدال (الدال) (ذالًا) :

وقد تحدث الفاروقي عن إبدال (الدال) (ذالًا)؛ لتقاربهما في المخرج وظهر ذلك في البيت الأربعين بعد المائتين من الأبيات الملغزة من كتاب الإفصاح في قول الشاعر:

١ **الفاروقي، الإفصاح**، ص252.

٢ **الفاروقي، المصدر السابق**، ص252.

يا رازق الذرّة الحمراء وابنتها ... على سماطك ملحاً غير مطحون[١]

"و (قد) حرف وضع لتقريب الحال إذ قرن بالأفعال الماضية نحو قولك : (قد قام زيد) أي الساعة، وذرّت: فعل ماضٍ. من(ذَرّ يَذُرّ ذرًّا)، والاسم (الذرور)، واجتمعت الدال والذال وقد سُبِقت الدال بالسكون فقلبت ذالًا وأُدغمت في ذال (ذرّت)؛ لتقاربهما في المخرج، وصار التلفظ ب(الذرّة) "[٢].

يرى د.رمضان عبد التواب في كتابه (المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي)، كون حرف (الدال) حرف أسناني لثوي، في حين يرى حرف (الذال) حرف أسناني[٣]، وهذا التقارب في مخرج الحرفين يمكن أن يبرر رأي الفاروقي في قلب الدال وذالًا في هذا البيت.

١ **الفاروقي، الإفصاح**، ص363.

٢ **الفاروقي، الإفصاح**، ص363.

٣ انظر **رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط2، ت ن:

1405ه-1985م، ص32.

4- تحريك حركة الحرف الذي يتم الوقوف عليه إلى حركة الحرف الساكن الذي يسبقه:

من الآراء الصرفية التي تحدث عنها الفاروقي تأثير حركة الحرف على حركة الحرف السابق له في اللغة العربية، فهو يتحدث عن انتقال حركة الحرف الأخير إذا تم تسكينه إلى الحرف الساكن السابق له، ويذكر لذلك الاستعمال بيت زياد الأعجم:

عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيْرٌ عَجَبُه

مِنْ عَنَزِيَ سَبَّنِي لَمْ أَضْرُبُهْ (١)

فالفعل (أَضْرُبُهْ) فعلًا مضارعًا مجزومًا بالسكون تقديرًا منع ظهور السكون عليه انتقال حركة حرف (الهاء) الموقوف عليه إليه، وهو ما عبر عنه الفاروقي بكون الشاعر :"ضمّ الباء من (أَضْرُبُهْ) وحدّها الإسكان للجزم نحو قول: (أَضْرُبْه)؛ لأنه حين أسكن الهاء للوقف وهي مضمومة واضطر إلى تحريك الباء نقل ضمة الهاء إليها"(٢).

وهذا الرأي في تحريك الساكن حركة الحرف التالي له إن تم تسكينه بيّنه سيبويه في كتابه وذكر له أمثلة عدة في باب (الساكن الذي تحركه في الوقف) وهو يرى

١ **الفاروقي، الإفصاح**، ص104.

٢ **الفاروقي، الإفصاح**، ص104.

تحريك الساكن "إذا كان بعده هاء المذكر الذي هو علامة الإضمار؛ ليكون أبين لها كما أردت ذلك في الهمزة، وذلك قولك: ضربتُهْ، واضربُهْ، وقدُهْ، ومنُهْ، وعنُهْ. سمعت ذلك من العرب، ألقوا عليه حركة الهاء حيث حركوا لتبيانها"[١].

ويبين سيبويه مع ذكره تحريك حركة الحرف الذي يتم الوقوف عليه إلى حركة الحرف الساكن الذي يسبقه استعمال بني تميم من بني عديٍّ الحرف الساكن مكسورًا حركوا بالكسر[٢].

وقد اتبع سيبويه في هذا الرأي أكثر علماء العربية بحيث نجد هذا الشاهد في أكثر من كتاب من كتب العربية[٣].

5- إشباع الحركة وقلبها حرف علة بعد حذف العلة للجزم:

١ **سيبويه، الكتاب،** ج4، ص 180.

٢ **انظر سيبويه، المصدر السابق،** ج4، ص 180.

٣ **راجع تخريج هذا الشاهد** في شرح المفصل لابن يعيش ، **الشاهد رقم** ١٢٢٠ ، ص 214.

أجمع النحويون على حذف حرف العلة من الفعل المضارع معتل الآخر عند دخول الجازم عليه، في حين اختلفوا على سبب أو علة هذا الحذف .

يرى سيبويه سبب الحذف حذف الضمة المقدرة، ثم حذف حرف العلة إظهارًا للفرق بين حالة المرفوع و حالة المجزوم للفعل معتل الآخر، فلديه " أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع "[١] .

في حين يرى آخرون أن الجازم حذف حرف العلة نفسه حيث أشبهت حروف العلة الحركات؛ فتم حذفها بالجازم كما تم حذف الحركة بالجزم، وهو الرأي الذي ذكره السيوطي على لسان ابن مالك بقوله :" إِنَّمَا حذف الْجَازِم هَذِه الْحُرُوف لِأَنَّهَا عَاقَبت الضمة فأجريت فِي الْحَذف مجْرى مَا عاقبته"[٢].

وقد لوحظ ثبوت حرف العلة للأفعال المعتلة مع وقوع الجزم عليها في عدد من الشواهد الشعرية، وقد برر النحاة هذا الاستعمال بمبررات عدة، فيرى محقق شرح الأشموني في مثل هذه الأمثلة استعمالًا للضرورة الشعرية، فعند حديثه عن بيت قيس بن زهير القائل :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ[٣]

١ **سيبويه، المصدر السابق**، ج1، ص 23.

٢ **جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص 203.

٣ **الأُشْمُوني، شرح الأُشْمُوني على ألفية مالك** ، ج1، ص 83.

فهو يرى الشاهد في هذا البيت" قوله: "ألم يأتيك" حيث أثبت الياء للضرورة الشعرية"[١].

أما الفاروقي فله رأي يختلف عن ذلك في تناوله تلك المسألة، ويظهر ذلك الرأي في شرحه قول قيس بن زهير :

تَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرا يَمَانِيَا[٢]

فهو يذكر لنا في (لَمْ تَرَى) رأيين الأول ما ذكره النحاة من إبقاء حرف العلة مع الجزم للضرورة، والآخر –الذي عدّه الأجود– هو حذف حرف العلة نتيجة للجزم، ثم إشباع حركة الحرف الأخير وقلبها حرف علة ليس هو نفسه الحرف المحذوف، وهو ما عبر عنه بقوله:"وقد ذهب قوم إلى أنه حذف الألف وأبقى الفتحة؛ فنشأت منها الألف وأبقى الفتحة تدل عليها، ثم اضطر فأشبع الفتحة؛ فنشأت منها الألف أخرى، ليست المحذوفة"[٣]، ورغم كونه يرى في هذا الرأي تعسفًا إلا أنه يجده أجود من الرأي الأول.

6- حديثه عن لغات العرب ولهجاتهم:

١ **الأُشْمُوني ، المصدر السابق،** هامش المحقق ، ج1، ص 83.

٢ **الفاروقي، الإفصاح،** ص104.

٣ **الفاروقي، الإفصاح،** ص104.

انتشرت اللغة العربية من القدم في بقاع شتى في منطقة الشرق الأوسط، ليتحدث بالعربية أبناء شبه الجزيرة العربية وقبائل عربية انتشرت في أماكن مختلفة خارج هذه الجزير، وكان من نتاج ذلك اختلاف اللهجات التي تحدث بها أبناء كل منطقة من هذه المناطق، حيث تتميز بعض القبائل بلهجات خاصة بهم على الرغم من تحدث هذه القبائل جميعًا لغة واحدة وهي اللغة العربية، وجاء الاختلاف بين اللهجات نتيجة لاختلاف الخصائص اللغوية التي تشملها، وذلك مثل: تبديل نطق حرف بحرف آخر، أو تبديل الحروف مكان بعضها، أو إضافة حرف يزداد في نطق بعض الكلمات، ويرى (مصطفى صادق الرافعي) أن" بعض أسباب اختلاف اللغات عند العرب كونهم أميين لا يكتبون، فبقيت اللغة متعلقة على الألسنة، تتغير ما دام يتكلم بها وما دامت ألسنتهم متصرفة بالسليقة أو ما هو في حكمها، كالتقليد الطبيعي الذي يأخذ به العربي للخفة وانحراف لسانه إليه طبيعة؛ لأنه يركب منه قياس نفسه كأنه من منطقة الموروث"[١]، وهو سبب جدير بالتأمل والأخذ بالاعتبار إلا أنه ليس السبب الوحيد لاستعمال القبائل العربية لهجات مختلفة، فطبيعة تطور اللغات يحتم استعمال لهجات عدة للغة الواحدة، حتى وإن كانت لديهم لغة أدبية موحدة ومكتوبة تنتشر لدى أبناء هذه الأمة، وهو ما نراه بشكل أكثر وضوحًا في اللغات الحديثة المدونة، ولهجاتها المنتشرة بين أبناء هذه اللغات.

والأمر بطبيعة الحال مختلف في لغتنا العربية فقد نشأت اللغة العربية لغة شفاهية يتمسك أبناء كل قبيلة بصفات لهجتهم الخاصة بهم للنطق بها، بل يرون في هذه اللهجات موضع عزتهم وفخارهم، ثم تقاربت هذه اللهجات حيث اعتمدت هذه

١ **مصطفى صادق الرافعي، كتاب تاريخ آداب العرب**، دار الكتاب العربي- لبنان، ط 4، 1974م 1394هـ ، ج1، ص 86.

القبائل لغة القرآن الكريم لغة أدبية موحدة، وإن "أبيح في قراءته الخروج عن تلك اللغة الموحدة تيسيرًا على العرب وتأليفًا لقلوبهم"[١].

ومن أشهر اللهجات العربية التي تحدثت بها القبائل العربية :

– لهجة الكشكشة :

وهي لهجة يضيف المتحدث بها حرف الشين إلى كاف الخطاب للمؤنث، وهي لهجة قبيلتي (مضر وربيعة).

–لهجة العنعنة :

وهي لهجة يتم فيها تحويل الهمزة في أول الكلام إلى حرف العين، وهي لهجة قبيلتي (تميم وقيس).

– لهجة الشنشنة:

وهي لهجة يقلب فيها المتحدث حرف الكاف في آخر الكلمة شينًا مطلقًا، وهي لهجة (اليمن).

–لهجة الكسكسة :

١ **محمد رياض كريم، المقتضب في لهجات العرب**، التركي للكمبيوتر وطباعة ا الأوفست، 1417 هجريًا – 1996 ملاديًا، ص 105.

وهي لهجة يضيف المتحدث بها حرف السين إلى الكاف، أو قلب كاف المذكر (سين) أو قلب كاف الخطاب للمؤنث (تس) وهي لهجة قبيلة (هوازن).

كما نجد لهجات عديدة أخرى تعتمد على إبدال الحروف كما في اللهجات السابقة مثل: الفحفحة (قلب حرف الحاء إلى حرف العين)، و العجعجة(قلب الياء المشددة إلى حرف الجيم أو العكس)، و لهجة الوتم (قلب حرف السين إلى حرف التاء)، لهجة الطمطمانية (قلب لام التعريف ميمًا)، لهجة الاستنطاء (قلب حرف العين نونًا).

كما نجد لهجات تقوم بإبدال حركات الحروف مثل: لهجة التلتلة (كسر حرف المضارعة في أول الفعل)، و لهجة الوكم (كسر كاف الخطاب التي قبلها مكسور)، و لهجة الوهم (كسر ضمة هم التي قبلها ياء أو حرف مكسور)، فتح همزة (إما)، كسر أول (فعيل).

كما نجد لهجات عربية تستعمل قواعد إعرابية وصرفية تختلف عن القواعد الثابتة للغة العربية الفصحى ومن تلك اللهجات:

1- لهجة من يلزمون المثنى الألف في جميع أحوال الإعراب:

وقد أشار ابن هشام لهذه اللهجة في حديثه عن قوله تعالى " إنّ هذان لساحران"[١]

2- لهجة من يعملون (ما) عمل (ليس):

١ **الظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب** ، ص 46.

يسمي النحاة (ما) في هذا الاستعمال (ما) الحجازية، وهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر بشروط يمكن مراجعتها بكتب النحو العربي[١].

3- لهجة من يعملون (أنْ) النافية عمل (ليس):

ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير : "إنْ الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم"[٢] فنصب (عبادًا)" [٣]

4- لهجة من يجرون اسم (لعل):

وهي لغة بني عقيل، فهم يجرون الاسم الواقع بعد لعل، وقد تحدث (الخضري) عن استعمال (لعل) حرفًا للجر لدى (بني عقيل) في حاشيته نقلًا عن (ابن عقيل) عند حديثه عن حروف الجر، فقال:

"أما (لعل) فالجر بها لغة (عقيل)، ومنها قوله:

لعل أبى المغوار منك قريب

وقوله:

لعل اللهِ فضلكم علينا... بشيءٍ أن أمكم شريمُ

١ **الظر ابن عقيل ، شرح ابن عقيل** على ألفية ابن مالك، ج1، ص 44.

٢ **سورة الأعراف،** آية194.

٣ **الظر ابن عقيل ، شرح ابن عقيل** على ألفية ابن مالك، ج1، ص 45\ مغني اللبيب ج1،ص22.

والاسم الكريم: مبتدآن، و(قريب)، و(فضلكم) خبران، و(لعل) حرف جر زائد دخل على المبتدأ، فهو كالباء في (بحسبك درهم)" [١]، وقد قام بالتعليق في الحاشية على استعمال (لعل) حرفًا للجر قائلًا:" وقوله (حرف جر زائد) صوابه (شبه زائد)" [٢]، وهو بذلك يقر استعمالها حرفًا للجر.

وقد تحدث الفاروقي في كتاب (الإفصاح) عن لغات العرب ولهجاتهم في أكثر من موضع، وأحال أكثر من شاهد ظهر فيه خلل في القواعد اللغوية للعربية الفصحى إلى استعمال أحد اللهجات القبلية التي كانت منتشرة بشكل كبير قبل الإسلام والتي يمكن أن نرى ظلال الكثير منها في لهجاتنا العامية المنتشرة في وطننا العربي اليوم، ومن هذه اللغات واللهجات العربية:

أ- لغة أكلوني البراغيث:

وهي لغة يتم فيها إظهار علامة التثنية والجمع مع الفعل الظاهر حتى عند إسناده إلى اسم ظاهر، وهي لغة طيئ وأزد شنوءة، وقدم تم اطلاق هذه التسمية عليها نتيجة انتشار استعمال هذا المثال:(أكلوني البراغيث) مثالًا للغة من يقومون بإظهار علامة التثنية والجمع مع الفعل رغم كون الفاعل اسمًا ظاهرًا. [٣]

١ **الخضري** محمد بن عفيفي الباجوري المعروف بالخضري، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل** على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، سنة النشر: 1424 هجريًا – 2003ميلاديًا، ج1، ص 460.

٢ **الخضري ، المصدر السابق**، ج1، ص 460.

٣ **الظر شعبان عبد العظيم ، الظواهر اللهجية في شرح ابن عقيل** ، ص 23،24.

ونجد ضمن آراء الفاروقي التي تحدث فيها عن لغات العرب ولهجاتهم حديثه عن لغة من ألحقوا علامة الجمع مع الفاعل الظاهر الجمع في رواية (أبي عثمان المازني) [١] للبيت القائل [٢]:

وفي الحي – لو يدرون – قومٌ تنبلوا ... وكانوا قديما يخدمون المخابزُ [٣]

عند حديث هذا الشاهد رأى الفاروقي (المخابز) مبتدأ مؤخر و(في الحي) خبره، كما رأى " (قوم) رفع بفعلهم وهو (يدرون)، وجمع الفعل –وإن كان مقدمًا– على لغة (أكلوني البراغيث) "[٤]، وهو يرى هذه اللغة لغة رديئة؛ فيصرح بكونها ليست جيدة.

وقد رأى الفاروقي أن مستعملي هذه اللغة قاموا بإلحاق علامة الجمع في الأمثلة المذكورة "ليقع بها الفرق بين الجمع وما دونه كما وقع (بالتاء) الفرق بين المذكر والمؤنث، والواو حرف لا ضمير"[٥]، وهو هنا يظهر لنا أن الواو (حرف) لا (ضمير)، فهي علامة لجمع الفعل تشبه علامة تأنيث الفعل (التاء)، فلا يرى في المثال خرقًا

١ أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني (ت 247 هـ)، نحوي ومتكلِّم من أشهر علماء مدرسة البصرى.

٢ ورد في ديوان الشاعر الجاهلي (أحيحة بن الجلاح)، في حين ذكر محقق شرح ابن عقيل كون هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 226.

٤ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 226.

٥ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 227.

لقواعد العربية في ذكر واو الجماعة ضميرًا للرفع مع وجود الفاعل الاسم الظاهر التالي لها، وإنما يرى في هذا المثال استعمالًا للهجة من لهجات العرب ولغاتهم.

وقد أيد الفاروقي هذا الرأي بذكر أمثلة من شعر العرب مثل قول (أبو بكر المازن):

يَلومونَني في اِشتِراءِ النَخيـ ـلِ قَومي فَكُلُّهُمُ ألومُ [١]

وكانت هذه اللغة مجال اهتمام نحاة اللغة العربية وعلمائها، فقد ذكرها سيبويه في أكثر من موضع من كتابه، وهو من سماها –كما بينا– لغة (أكلوني البراغيث)، وقد نسب الحديث عنها إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، فقال:" قال الخليل رحمه الله: من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله فقال: مررت برجل حَسنيْن أبواه، ومررتُ بقومٍ قُرَشيّينَ آباؤهم. وكذلك أفعل نحو أعورَ وأحمر، تقول: مررت برجل أعورَ أبواه وأحمرَ أبواه. فإن ثنيت قلت: مررتُ برجلٍ أحمران أبواه تجعله اسما. ومن قال أكلوني البراغيث قلت على حدّ قوله: مررتُ برجلٍ أعورَيْن أبواه"[٢]، وهو هنا يرى جواز النطق بهذه اللهجة ولا يستنكر استعمالها، ويبين في موضع آخر كون هذه اللهجة تعد ما ألحق بالأفعال علامات للإضمار والجمع والتثنية، ويذكر ذلك في إسناد نون النسوة للفعل قائلًا"وإذا أردتَ جمعَ المؤنَّث في الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نونًا، وكانت علامةَ الإضمار والجمع فيمن قال أكلوني البراغيث "[٣]، فهو لا يرى واو

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 226.

٢ **سيبويه ، الكتاب**، ج2، ص 43.

٣ **سيبويه، الكتاب**، ج1، ص 20.

الجماعة وألف الإثنين ونون النسوة في هذه اللغة سوى علامات تلحق بالفعل لتدل على عدد الفاعل ونوعه.

كما تحدث ابن عقيل في شرحه الألفية عن هذه اللغة، مبينًا كونها لهجة يتحدث بها بنو الحارث بن كعب، فيقول: " ومذهب طائفة من العرب – وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصفار في شرح الكتاب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر – مثنى، أو مجموع – أتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فتقول: (قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات)؛ فتكون الألف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع، كما كانت التاء في (قامت هند) حرفا تدل على التأنيث عند جميع العرب"[١]، وقد حرص على تأكيد على ذكر سيبويه هذه اللغة، وبيان الصفار ذلك في في شرحه كتاب سيبويه.

ب – الجر ب (لعل) :

لعل هي حرف ناسخ من أخوات إن فهي تنصب الاسم بعدها إلا أنه ذكر أكثر من شاهد جر فيه الاسم بعد (لعل)، والجر ب (لعل) من لغات العرب، وهي لغة (بني عقيل)، وقد ذكرها الفاروقي في قول الشاعر:

فقلتُ ادع أخرى وارفع الصوت مرةً ... لعلّ أبي المغوار منك قريبُ[٢]

١ **ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج2، ص 80.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص110.

وقد ذكر الفاروقي أن "من جر بها جعلها حرف جر بمنزلة (من)، وهي لغة قوم من العرب "[١] ، وقد بين أن أبا زيد عدّها لغة بني عقيل، وقد ذكر (ابن أم قاسم المرادي) في كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني) أن الجر بلعل جاء على أصل استعمال هذا الحرف مع الأسماء، فيقول:" أصل كل حرف اختص بالاسم، ولم يكن كالجزاء منه، أن يعمل الجر، كما تقدم في صدر الكتاب. وإنما خرجت إن وأخواتها، عن هذا الأصل، فعملت النصب والرفع، لشبهها بالفعل. ولذلك قال الجزولي: وقد جروا بلعل منبهة على الأصل. وروى الجر بها، عن العرب، أبو زيد، والفراء، والأخفش، وغيرهم من الأئمة"[٢]، وهو بذلك لا يرى الجر بلعل لغة من لغات العرب، وإنما أحد استعمالات لعل.

ج-استعمال أل بمعنى الذي:

من أمثلة هذا الاستعمال في كتاب الإفصاح قول الشاعر:

ويح من لامَ عاشقاً في هواه ... إنّ لوم المحبّ كالإغراءُ[٣]

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص111.

٢ **ابن أم قاسم المرادي** أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، سنة النشر: 1413 هجريًا – ١٩٩٢ ميلاديًا، ص 583.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 71.

فلدى الفاروقي "الكاف ضمير المخاطب، وهي في تقدير متصلة ب(المحب)، والألف واللام في (المحب)، بمعنى (الذي أحب)، فكان التقدير: (إنّ لوم الذي يحبك الإغراء)." [١]

واستعمال (أل) بمعنى الذي استعمال شائع في كثير من أبيات الشعر العربي وقد نص عليه (ابن مالك) في ألفيته وتناوله شارحو الألفية بالتوضيح، ومن ذلك ما ذكره (ابن أم قاسم المرادي) (المتوفى : ٧٤٩هـ) في شرح بيت الألفية:

" وصفة صريحة صلة أل ... وكونها بمعرب الأفعال قل

المراد بالصفة هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، خلافا لمن منع وصلها بالصفة المشبهة. والمراد بالصريحة الخالصة الوصفية احترازا مما (يوصف) به وليس بمشتق نحو: (أسد) ومن الصفة التي تغلب عليها الاسمية نحو: (أبطح وأجرع وصاحب) فأل في ذلك حرف تعريف لا موصولة"[٢]، كما يذكر الشارحون اتصال (أل) بالمضارع، فيبين (ابن الوردي الجد) زين الدين(ت٧٤٩ هـ) ذلك بقوله:" وقد توصل (أل) بمضارع؛ إذ هو كالصفة معنى، كقوله:

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص 71.

٢ **ابن أم قاسم المرادي** أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي ، ط1، سنة النشر: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ج1 ،ص 445.

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل "[١].

وهذا البيت الشعري هو المثال الذي ذكرته معظم كتب النحو العربي لهذا الاستعمال.

د- لغة استعمال (فَعِل) بمعنى (فعّل) لدلالة المبالغة:

تحدث الفاروقي عن استعمال (فَعِل) بمعنى (فعّل) للدلالة المبالغة، وذلك في قول الفرزدق:

هيهات قد سَفِهت أميّة رأيَها ... فاستجهلت حلماءها سفهاؤها [٢]

فلديه جاز استعمال (فَعِل) بمعنى (فعّل)؛ فيخرج الفعل من اللزوم الخاص بصيغة (فَعِل) إلى التعدي الملازم لصيغة (فعّل)، وقد بين أن هذا الخروج للدلالة على المبالغة، وهو يقول في ذلك:"أما قوله (قد سَفِهت أميّة رأيَها) فمثل قوله تعالى : (إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) [٣]، وقوله جلّ ذكره : (وَكَمْ أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَها) [٤]

١ **ابن الوردي الجد** زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت ٧٤٩ هـ)، **شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»**، تحقيق: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، سنة النشر: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، ج1 ،ص 156.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص76.

٣ **سورة (البقرة)، آية (130)** .

٤ **سورة (البقرة)، آية (130)** .

"[١]، وقد أخبرنا عن رأي (الأخفش)، ويونس بن حبيب في استعمال (فَعِل) بمعنى (فعّل)، فيقول: " قال أبو الحسن الأخفش: أهل التفسير يزعمون أن المعنى : سفّه نفسه، وقال يونس بن حبيب: يكون (فَعِل) في بعض اللغات للمبالغة كما يكون (فعّل) للمبالغة"[٢]، وهو رأي ذكرته كتب التفسير فقد ذكر (القرطبي) في تفسيره : قَالَ الزَّجَّاجُ:(سَفِهَ) بِمَعْنَى جَهِلَ، أَيْ جَهِلَ أَمْرَ نَفْسِهِ فَلَمْ يُفَكِّرْ فِيهَا. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الْمَعْنَى أَهْلَكَ نَفْسَهُ. وَحَكَى ثَعْلَبٌ وَالْمُبَرِّدُ أَنَّ(سَفِهَ) بِكَسْرِ الْفَاءِ يَتَعَدَّى كَسَفَّهَ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَشَدِّهَا. وَحُكِيَ عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ وَيُونُسَ أَنَّهَا لُغَةٌ. وَقَالَ الْأَخْفَشُ:(سَفِهَ نَفْسَهُ) أَيْ فَعَلَ بِهَا مِنَ السَّفَهِ مَا صَارَ بِهِ سَفِيهًا. وَعَنْهُ أَيْضًا هِيَ لُغَةٌ بِمَعْنَى سَفَّهَ"[٣]، فيما ذكر (الطبري) (ت ٣١٠هـ) عن هذا الاستعمال: " وَقَالَ بَعْض نَحْوِيِّي الْبَصْرَة : إنَّ قَوْله : { سَفِهَ نَفْسه } جَرَتْ مَجْرَى (سَفِهَ) إذَا كَانَ الْفِعْل غَيْر مُتَّعَد . وَإِنَّمَا عَدَّاهُ إلَى (نَفْسه) و(رَأْيه) وَأَشْبَاه ذَلِكَ مِمَّا هُوَ فِي الْمَعْنَى نَحْو سَفِهَ، إذَا هُوَ لَمْ يَتَعَدَّ "[٤].

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص76.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص76.

٣ **القرطبي** أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671هـ)، **تفسير الطبري** (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م، ج2 ،ص 132.

٤ **الطبري** أبو جعفر، محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)، **تفسير الطبري** (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تحقيق: محمود محمد شاكر ، توزيع: دار التربية والتراث - مكة المكرمة، د.ط.ت، ج3 ،ص 90.

وقد عدد الفاروقي –إضافة للرأي الذي يرى استعمال (فَعِل) بمعنى (فعّل) بعض اللغات للمبالغة – آراء العلماء في هذا التركيب ومنها النصب على معنى التفسير، فيكون تفسير قوله تعالى: (إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) (إِلَّا مَنْ أَخْطَأَ حَظّه)، أو النصب على، أو النصب على كونه (تمييزًا) إلا أن التمييز لديه ضعيف، أو النصب على حذف الخافض حيث المعنى (سفه في نفسه)، وهو بذلك أقر الرأي الذي تحدث عن استعمال (فَعِل) بمعنى (فعّل) لدلالة المبالغة في بعض اللهجات ولم يرفضه.

هـ – استعمال (أنا) بإثبات الألف وحذفها:

تحدث الفاروقي عن استعمال (أنا) في لهجات العرب بإثبات الألف (وصلًا ووقفًا)، وحذفها(وصلًا ووقفًا)، وحذف الألف من اللفظ في الوصل، وإثباتها في الوقف، وقد تحدث عن ذلك في البيت الذي أنشده (ابن خالويه):

إنّ مستهترٌ بحبّك قلبي ... فاهجريني فما بقي لك حظٌ [١]

فلدى الفاروقي (إنّ) هنا مركبة من الحرف (إنْ) المخففة، وهي حرف يستعمل للنفي بمعنى (ما)، والضمير (أنا) بعد حذف الهمزة، واستعماله على لغة من ينطق (أنا) بدون ألف .

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص268.

وقد أخبرنا الفاروقي عن استعمال (أنا) في لغات العرب على خمسة أشكال، وهي " (أنا فعلت) بإسقاط الألف في الوصل، وإثباتها في الوقف"[١]، وعدّ هذه اللهجة الأفصح في لغات العرب.

كما بين استعمال العرب الضمير (أنا) بإثبات الألف وصلًا ووقفًا، ومن أمثلة إثبات الألف وصلًا في ضمير المتكلم المخاطب (أنا) ما ذكره الشاطبي (ت٧٩٠ هـ) من أقوال الشعراء- وعدّه من باب (إجراء الوصل مجرى الوقف) في الشعر-"قال وضاح اليمن

إنما شعري شهد ... قد خلط بجلجلان

ومنه إثبات ألف «أنا» في الوصل قال الأعشى:

فكيف أنا وانتحال القواف... ي بعد المشيب كفى ذاك عارا

وقال آخر:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني ... حميدا قد تدريت السناما

وقال أبو النجم: أنا أبو النجم وشعري شعري"[٢]

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص268.

٢ **الشاطبي** أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠ هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)** ، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا،الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ج8 ،ص 124.

وقد ذكر منها الفاروقي بيت أبي النجم مثالًا للهجة من يثبت الألف في ضمير المتكلم المخاطب (أنا) حالة الوصل كما تثبت في حالة الوقف.

وبين الفاروقي استعمال (أنا) بحذف الألف وصلًا ووقفًا، فجاءت على ثلاثة أشكال:

الأولى: ، (أنْ) بسكون النون، " وهي لغة قليلة، وصفها الزجاج بالضعف، وذكر الأزهري أنهاأضعف من لهجة إثبات الألف في الوصل"[١].

وأورد الفاروقي لاستعمال هذه اللغة لأحد النميريين:

"أنْ أوردتهم حوض المنايا ... وجئت بمن بقى زمرًا قطينا "[٢]

الشكل الثاني: (أنَ) بفتح النون، "وهي لهجة نادرة، فإن العرب لا تقف على المتحرك"[٣]، وذكر منها الفاروقي قول الشاعر: "أنَ الليث محمي العرين "[٤]

الشكل الثاني: (آنَ) بالمد في أولها،" وهي لغة في قضاعة"[٥].

١ **ماجد بن عمر القرني، الضمائر في اللهجات العربية**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد 21، العدد 2، ص 96.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص269.

٣ **ماجد بن عمر القرني، الضمائر في اللهجات العربية**، ص 96.

٤ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص269.

٥ **ماجد بن عمر القرني، الضمائر في اللهجات العربية**، ص 93.

لم يذكر لها الفارقي في الإفصاح مثالًا لهذا الاستعمال، ونجد في (تهذيب اللغة) مثالًا له قول الشاعر :

"يَا لَيت شعري آنَ ذُو عَجّةٍ... مَتَى أرى شَرْباً حوالَي أَصِيصْ"[1] .

7- الحمل على المعنى (خاص بالصرف واللغة):

أ- التذكير والتأنيث حملًا على المعنى:

من القواعد اللغوية للغة العربية مطابقة الخبر المفرد للمبتدأ، و مطابقة اسم الإشارة المشار إليه، ومطابقة النعت المنعوت تذكيرًا وتأنيثًا، كما أن الفعل تلحق به علامة التأنيث حالة كون فاعله مؤنثًا حسب الأحوال التي تحدث عنها علماء اللغة، إلا أن أمثلة عدة ذكرت في الشعر العربي تخالف هذه القواعد الثابتة الضابطة لاستعمال اللغة، وقد ذكر الفاروقي منها أمثلة أرجع عدم المطابقة فيها للحمل على المعنى بحيث كان اللفظ مؤنثًا في حين معناه مذكرًا أو خلاف ذلك بأن يكون اللفظ مذكرًا في حين يدل معنى الاستخدام اللغوي على التأنيث.

ومن هذه الأمثلة التي وضح فيها الفاروقي هذا الرأي قول الشاعر:

١ **الأزهري** محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة** ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م ، ج15 ،ص 408.

ألا ليت أيام الصفاء جديد ... ودهرا تولى يا بثين يعود[١]

كلمة (أيام) في البيت السابق اسم ليت وهي جمع للتكسير تعامل لغة معاملة المؤنث، وخبرليت (جديد) جاء مذكرًا على غير القاعدة فقد كان يجب تأنيثه بحيث يكون التركيب (ألا ليت أيام الصفاء جديدة)، وذكر الخبر حملاً على معنى المضاف إليه (الصفاء)، وقد بين الفارقي ذلك بقوله: " قال ثعلب: رد الجديد على الصفاء وترك الأيام؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد"[٢]، وذكر لنا رأي أبو عليّ الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، في كون (أيام) جاءت هنا بمعنى الزمن فلم يونث الخبر حملًا على هذا المعنى .

وأورد الفاروقي لتأكيد ذلك الرأي قول الشاعر :

فإمّا ترَيْ لِمّتي بُدِّلَتْ ... فإنَّ الحَوادِثَ أَوْدَى بها [٣]

وقد ذكر سيبويه هذا المثل شاهدًا على جواز حذف علامة تأنيث الفعل مع الفاعل جمع التكسير موضحًا أن "هذا فى الشعر أكثر من أن أحصيه لك"[٤]، فيما عدّ القيرواني (ت ٤١٢هـ) ذلك الاستعمال من الضرورات الشعرية، ويعلق على هذا

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص165.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص166.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص166.

٤ **سيبويه ، الكتاب**، ج2، ص 45.

البيت بقوله:" قال: أوْدَي بِهَا، ولم يقل: أوْدَيْنَ، وذلك أن الحَوَادِث والحَدَثَان واحد، فذكّر لذلك"[١].

ب- مخالفة الضمير الاسم العائد عليه حملًا على المعنى:

استعمال ضمير المتكلم بدلًا من الغائب حملًا على المعنى:

وقد تحدث الفاروقي عن هذا الاستعمال في قول الشاعر:

صل الهجر صيرني مثله ... فإني بحبك نضو عليلا [٢]

لقد استعمل الشاعر ضمير المتكلم بدلًا من الغائب، حيث تقدير الكلام الوجه (الهجر صيرنه عليلا)، " إلا أنه حمل الكلام على المعنى، لأن العليل هو هو، كأنه يريد :(صِلني، الهجرُ صيرني مثله)، كما قالوا:أنا الذي قمت، فحمل الإضمار على أنا، والوجه: أنا الذي قمت"[٣]، فقد وحمل صيرني على المعنى لأن المراد نفسه ولم يقل صيره.

١ **القيرواني** محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت ٤١٢هـ)، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: د.رمضان عبد التواب، د.صلاح الدين الهادي، الناشر: دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة، د.ت ، ص 256.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص328.

٣ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص329.

ومن الأمثلة التي ذكرها الفاروقي لهذا الاستعمال قول أبو النجم:

يا أيها الذكر الذي قد سؤتني ... وفضحتني وطردت أم عياليا[١]

وقد بين الفاروقي الحمل على المعنى في البيت بقوله " والوجه: ساءني وفضحني وطرد، فحمله على المعنى من حيث كان منادى والنداء خطاب "[٢].

وقد ذكر هذا المثال في أكثر من كتاب من كتب اللغة والتفسير ووافق رأي العلماء رأي الفاروقي في تأويل البيت، فنجد ابن فورجة (ت نحو ٤٥٥هـ) يرى أن الشاعر " كان يجب أن يقول: قد ساءني"[٣]، في حين يعقب ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) على هذا البيت بقوله:"وكان القياس أن يقول: قد ساءني وفضحنى وطرد، لأن الذي اسم غيبة، لكنه لما أوقع الذي صفة للذكر، وقد وصف المنادى بالذكر،

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص330.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص330.

٣ **ابن فورجة** محمد بن حَمَد بن محمد بن عبد الله بن محمود بن فُورَّجَة البروجردي (ت نحو ٤٥٥هـ)، **الفتح على أبي الفتح**، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، الناشر: دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧ م ، ص 126.

جاز له إعادة ضمائر الخطاب إليه"[١]، كما نجد في (إعراب القرآن) كذلك أن الوجه في هذا البيت : " يا أيها الذي قد ساءني" [٢].

8- استعمال (قال، وقيل) اسمين:

اختلف العلماء في استعمال تعبير (القال والقيل)، فمنهم من عدّ (قال)، و(قيل) فعلين، وآخرين رأوا كونهما مصدرين من الفعل (قال)، كما رأى علماء كونهما اسمين قد استوفيا شروط الاسمية.

وقد بدأ الحديث في هذه المسألة منذ إشارة سيبويه إلى نقلهما من الفعلية إلى الاسمية برواية الحديث بنصب (قيلَ وقالَ)، بقوله صلى الله عليه وسلم: " إن الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ "[٣]، فعند نقلهما من الفعلية إلى الاسمية بقيا على حالهما وهو البناء على النصب.

١ **ابن الشجري** ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت ٥٤٢هـ)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م، ج2، ص 13،14.

٢ **الباقولي** علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت نحو ٥٤٣هـ)، **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دارالكتاب المصري - القاهرة ودارالكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت، الطبعة: الرابعة - ١٤٢٠ هـ ، ج1، ص 214.

٣ **سيبويه، الكتاب** ، ج3، ص 268.

وقد رأى من عدَّهما اسمين دخول (أل) التعريف، وحرف الجر عليهما حجة على اسميتهما، حيث نقول: نهينا عن القيل والقال، أما من عدهما مصدرين فقد رأى دخول التنوين عليهما فهما لديه مصدرًا للفعل(قالَ)، ففي المعجم: اللغة العربية المعاصر:" قالَ لـ يقول ، قُلْ ، قولاً وقالاً وقِيلاً وقَالةً"، أما من عدهما فعلين فيجد أن الاستعمال الأصلي لهما هو استعمالهما فعلًا تم نقله إلى الاسمية كما سبق أن أشرنا لذلك في قول سيبويه.

وقد الفاروقي (قال) اسمًا، لا مصدرًا أو فعلًا ووضح هذا الرأي في حديثه عن بيت أبي يوسف يعقوب بن اسحاق (ت244هـ):

قالَ زيدٍ سمعتُ صاحبِ بكرٍ... قائلٌ قدْ وقعتُ فِي اللأواءُ [١]

فهو يبين ما أشكل من استعمال كلمة (زيدٍ) مجرورة بعد (قالَ) بقوله:" (القال والقيل) اسمان لا مصدران، هذا قول ابن السكيت، وجاء في الحديث(نهي عن القيل والقال)" [٢].

وهو هنا كما يصرح برأي ابن السكيت في كون (قال، وقيل) اسمين ويعتمد في ذلك على ما جاء في نص الحديث بدخول (أل) عليهما، غير أن نص الحديث تم

١ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص71.

٢ **أبو نصر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ص72،71.

ذكره دون دخول (أل) على الكلمتين، ففي (صحيح البخاري) :" وَكَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةِ الْمَالِ، وَمَنْعٍ وَهَاتِ، وَعُقُوقِ الْأُمَّهَاتِ، وَوَأْدِ الْبَنَاتِ." [١].

وقد استوفى ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) في فتح الباري الحديث عن (قال وقيل) وبين آراء العلماء المختلفة فيهما دون أن يبدي رأيًا في هذه المسألة، فيقول: " قال أبو عبيد: جعل القال مصدرًا ، كأنه قال: نهى عن قِيلَ وَقَوْلٍ تَقُولُ: قُلْتُ قَوْلًا وَقِيلًا وَقَالً... وقال غيره اسمان يقال (كَثِيرُ الْقِيلِ وَالْقَالِ)... وقال ابن دقيق العيد: الأشهر منه فتح اللام فيهما على سبيل الحكاية وهو الذي يقتضيه المعنى؛ لأن القيل والقال إذا كانا اسمين كانا بمعنى واحد كالقول فلا يكون في عطف أحدهما على الآخر كبير فائدة، بخلاف ما إذا كانا فعلين"[٢].

وقد تناول هذه المسألة داود بن سليمان الهويمل في رسالته للحصول على ماجستير وبين تفصيلًا آراء العلماء فيها، وأنهى هذا البحث بقوله:" والذي يترجح لدي أنهما فعلان"[٣].

---

١ **البخاري** أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت 256 هـ)، **صحيح البخاري**، تحقيق ودراسة: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) - دمشق، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، ج5، ص 2375.

٢ **ابن حجر العسقلاني** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، **فتح الباري بشرح البخاري**، تحقيق ودراسة: محمد فؤاد عبد الباقي- محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية - مصر، الطبعة: السلفية الأولى، ١٣٨٠ - ١٣٩٠ هـ، ج11، ص 306.

٣ **داود بن سليمان الهويمل، المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن المُلقِّن**، رسالة: ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية - كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

ويتضح من ذلك اختلاف العلماء في هذه المسألة، فهي مسألة لم يتم فيها ترجيح رأي على آخر بشكل قاطع.

وقد حسم الفاروقي رأيه في هذا المسألة بأن عد (قال، وقيل) اسمين، وهو لذلك لا يرى في بيت أبي يوسف يعقوب بن إسحاق الذي نصب فيه (قال)، وجر(زيد) في قوله: (قالَ زيدٍ)، إشكالًا، ف(قال) لديه اسمًا بفعل قدره (سمعت)، و(زيد) جر بإضافته لاسم السابق له (قال).

(قسم اللغة العربية وآدابها)، جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية ، العام الجامعي: ١٤٣٧/ ١٤٣٨ هـ، ص 114.

خاتمة :

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، فقد علّمنا ما لا علم لنا به، هدانا إلى ما لم نكن لنهتدي، والصلاة والسلام على المعلم الأول نور اليقين وسيد المرسلين وأفضل الخلق أجمعين سيدنا محمد الصادق الأمين بعثه الله رحمة للعالمين وشهد له بالخلق العظيم .

بدأت فكرة دراسة المسائل النحوية والصرفية واللغوية في كتاب (الإفصاح في شرح أبيات مشكل الإعراب) لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت487 هجريًا) منذ أثار اهتمامنا جهد هذا العالم الكبير في جمع العديد من أبيات الشعر المشكل – وصل عددها إلى مائتين وثمانية وخمسين بيتًا– وتقصي ما شَكَل فيها من مسائل الإعراب والصرف واللغة، وهو جهد كبير يدل على ما وصل إليه الفاروقي من مكانة علمية بارزة حيث لم يكتفِ بجمع هذه الأبيات ونقل آراء سابقيه عما شَكَل فيها من أحكام اللغة، ولكنه اتبع منهجًا علميًا صارمًا –يظهر ما امتلكه من مهارة علمية وقدرات عقلية وتنظيمية– اعتمد فيه على ذكر آراء سابقيه مع مناقشة هذه الآراء، وإبداء رأيه الخاص وإن خالف فيه سابقيه وأئمته.

ويمكن أن نلخص أهم أهداف كتابة هذا البحث في بيان جهد علماء العربية القدامى في إيجاد العلاقات التي تربط بين التراكيب النحوية والبُنَى الصرفية واللغوية للكلمات ومقاصدها الدلالية، من خلال دراسة الآراء النحوية و الصرفية واللغوية لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقيّ في كتابه (الإفصاح في شرح أبيات مشكل الإعراب)،

وهي العلاقة التي انتبه إليها عدد من النحاة والصرفيين القدامى والتي صارت مجال اهتمام العديد من الدارسين المحدثين .

وقد انتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: نتائج الدراسة

1- حرص الفاروقي على جمع عدد من الأبيات الملغزة ودراستها سواء مثلت هذه الأبيات شواهد شعرية من كتب سابقة أو جمعها من خلال الاستماع إليها شفاهة.

2- لم يكن الهدف من دراسة الألغاز اللغوية والنحوية لدى الفاروقي مجرد تتبع بعض الأبيات الملغزة لإظهار المهارة اللغوية أو التندر بهذه الألغاز -كما يحلو لبعضهم فعل ذلك- بل كانت بالنسبة له فرصة كبيرة لدراسة لغوية ونحوية وصرفية شاملة لهذه الأبيات.

3- قام الفاروقي بتوثيق الروابط بين علوم اللغة المختلفة من صرف ونحو وعلوم لغوية -ترتبط بالأصوات واللهجات- والدلالة اللغوية التي بيّن من خلالها أسباب بعض الألغاز اللغوية في الأبيات التي ظن مستمعيها وجود خلل ما فيها.

4- ربط الفاروقي الاستعمال اللغوي والصرفي والنحوي بالدلالة؛ فخرج بها من باب الإلغاز اللغوي الضيق إلى فسحة الإبداع والاستعمال اللغوي غير المألوف لأسباب خاصة بالدلالة اللغوية، وهو في الأمر نفسه يُخْضِع الكثير منها للقواعد اللغوية والنحوية والصرفية؛ لتمثل قاعدتا (إعمال الكلام على المعنى دون اللفظ حملًا على المعنى)، و (استعمال الضرورة الشعرية) لديه دليلًا دامغًا على ربط الاستعمال اللغوي والصرفي والنحوي بالدلالة.

5- اعتمد الفاروقي في دراسته هذه الأبيات على آراء النحوية والصرفية واللغوية لعدة علماء سابقين ومنهم : سيبويه، أبو سعيد الصيرفي، أبو زَكَرِيَّا الفَرَّاء، أبو العباس ثعلب، وأبو علي الفارسي، وهم يمثلون علماء المدرسة اللغوية بالبصرة.

6- ظهر خلال دراسة الفاروقي لهذه الأبيات الشعرية الملغزة تميزه بشخصية علمية متفردة حيث عارض أئمته في عدد من آراء النحوية والصرفية واللغوية .

7- من الآراء النحوية التي ظهر خلالها مخالفة الفاروقي آراء سابقيه : رأيه في جواز نصب المنعوت المضاف للمنادي المبني، أو إتباعه حركة منعوته، ورأيه في ضعف استعمال ضمير الغائب مع (عليها) كاسم فعل للإغراء خلافًا لمن أقر ذلك من العلماء، ورأيه في عدم جواز الجر عطفًا على خبر ليس المجرور بحرف الجر خلافًا لعدد من العلماء، ورأيه في جواز حذف تاء التأنيث من الفعل مع كون الفاعل ضمير مستتر يعود على مؤنث.

8- من الآراء الصرفية واللغوية التي ظهر خلالها مخالفة الفاروقي آراء سابقيه : حذف ياء المخاطب لالتقاء الساكنين، وهو من الآراء التي ذكرها الفاروقي ولم ينقلها عن سابقيه، ورأيه في جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين، ودون التقاء الساكنين للضرورة الشعرية، وهو رأي اختلف سابقو الفاروقي فيه وإن رأى هو جوازه، ورأيه في جواز استعمال الألفاظ الأعجمية -مبنى ومعنى- في الشعر، ومن ذلك رأيه في إشباع الحركة وقلبها حرف علة بعد حذف العلة للجزم بحيث لا يرى في الأبيات التي تم فيها إثبات حرف العلة مع الجزم إعمالًا للضرورة، كما دل رأيه في إبدال (الدال) (ذالًا) على دراية واسعة بعلم الصوتيات.

9- تناول الفاروقي عدد من التركيبات اللغوية بالتوضيح سواء بذكر آراء سابقيه في هذه التراكيب أو بذكر رأيه الشخصي فيها ومنها : تركيب (لا أبا لك)، ورأيه في التركيب (حيص بيص)، ورأيه في استعمال (قال وقيل) اسمين.

هذا ونوصي بأن تَسْتَكْمِل دراسات قادمة ما بدأناه من دراسة الآراء اللغوي والصرفي والنحوي لدى أبي نصر الفارقي، بدراسة عدد من الأراء اللغوي والصرفي والنحوي لدى علماء النحو العربي، وبيان ما قاموا به من جهد في هذا المجال.

كما نرى الاهتمام بدراسة الأبيات الملغزة في الشعر العربي بوصفها دلائل على اعتماد العلوم اللغوية على الجوانب الدلالية، لا بوصفها ألغاز وأحجيات يتندر بها العلماء.

ولاأنسى في ختام الحديث أن أقدم اعتذاري على ما وقعت فيه من أخطاء عن سهو مني أوعن سوء تقدير لبعض المسائل، فما أوتي الإنسان من العلم إلا قليلًا، وكل بني آدم معرض للوقوع في بعض الأخطاء.

المراجع والمصادر:

-القرآن الكريم.

1- إبراهيم بن صالح الحندود، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة: الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م ، ص397

2- ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت ٦٠٦ هـ) ، **البديع في علم العربية،** تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

3- ابن الأزرق الفارقيّ، عماد الدين أحمد بن يوسف بن علي بن الأزرق الفارقيّ (ت577 هـ) ، الكتاب: **تاريخ الفارقي** ، المحقق: بدوي عبد اللطيف عوض، الناشر: الهيئة العامة للمطابع الأميرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر ، الطبعة: الأولى، 1379 هـ - 1959 م،

4- ابن الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، الكتاب: **الأضداد،** المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: مؤسسة الرسالة المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، تاريخ الطبعة: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

5- ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت ، تاريخ الطبعة: 1409 هـ - 1989 م.

6- ابن الخباز، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت 638هـ)، الكتاب: **توجيه اللمع**، المحقق: فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ص14.

7- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، المحقق: عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1417 هـ - 1996 م

8- ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت ٥٤٢هـ)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

9- ابن الصائغ أبو عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي (ت ٧٢٠هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

10- ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

11- ابن الوراق محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن (ت ٣٨١هـ)، **علل النحو**، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

12- ابن الوردي الجد زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت ٧٤٩ هـ)، **شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»**، تحقيق: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط1، سنة النشر: ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

13- ابن أم قاسم المرادي:

ابن أم قاسم المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د فخر الدين قباوة – محمد نديم فاضل ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، سنة النشر: 1413 هجريًا – ١٩٩٢ ميلاديًا

ابن أم قاسم المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي ، ط1، سنة النشر: ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

14- ابن **تغري**، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (ت ٨٧٤هـ)، الكتاب: **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، دار الكتب المصرية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، د.ط، د.ت،ج5، ص140.

15- ابن جني:

ابن جني (المتوفى: 392هـ)، **التصريف الملوكي**، تحقيق د. ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط 1.

ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت، د.ط.ت.

16- ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، **فتح الباري بشرح البخاري**، تحقيق ودراسة: محمد فؤاد عبد الباقي- محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية – مصر، الطبعة: السلفية الأولى، ١٣٨٠ – ١٣٩٠ هـ.

17- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي ، الكتاب: **الملاحن**، المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني ، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

18- ابن شاكر الكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت ٧٦٤هـ)، الكتاب: **فوات الوفيات**، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ج1، ص321.

19- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

20- ابن فورجة محمد بن حَمَد بن محمد بن عبد الله بن محمود بن فُورَّجَة البروجردي (ت نحو ٤٥٥هـ)، **الفتح على أبي الفتح**، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، الناشر: دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧ م.

21- ابن مالك :

ابن مالك ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، **الكتاب: شرح تسهيل الفوائد**، المحقق: د. عبد الرحمن

السيد – د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)،

ابن مالك أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، **ألفية ابن مالك**، المحقق: د عبد المحسن بن محمد القاسم، الطبعة: الرابعة، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م.

ابن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، كتاب **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: 1387هـ - 1967م أعده / فريق رابطة النساخ برعاية (مركز النخب العلمية).

ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢ هـ) ، **شرح الكافية الشافية**، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ج1، ص116.

22- ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، بيروت الطبعة: الثالثة ، 1414 هجريًا.

23- ابن هشام:

ابن هشام (ت ٧٦١هـ) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هجريًا.، ص 201.

ابن هشام جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ) ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، المحقق: بركات يوسف هبود، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، د.ط.ت.

ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م .

24- ابن يعيش:

- **ابن يعيش** يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي (ت: 643هـ) ، **شرح الملوكي في التصريف** ، المحقق: د.فخر الدين قباوة مدرس النحو والأدب في جامعة حلب، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى 1393هـ-1973م.

- **ابن يعيش**، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م .**

25- أبو سعيد السيرافي ، شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ج1 ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

26- أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت في القرن السادس الهجري)، **إيضاح شواهد الإيضاح**، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

27- أبو علي الفارسي :

أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، **المسائل البصريات**، المحقق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، الناشر: مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

أبو علي الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

28- أبو نصر الفارقي ، الحسن بن أسد الفارقي (ت 487 هـ)، الكتاب: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** ، المحقق: سعيد الأفغاني، الناشر: جامعة بنغازي، الطبعة: الثانية، 1394 هـ - 1974 م .

29- أحمد محمد عبدالدايم عبدالله، الضرورة الشعرية في كتاب سيبويه، شبكة الألوكة، تاريخ الإضافة: 15/3/2017 ميلادي - 17/6/1438 هجري، https://www.alukah.net/literature_language/

30- الأزهري محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة** ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

31- الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)، **الكتاب: شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى عام 1093 من الهجرة**، حققهما، وضبط العربية غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن (المدرس في تخصص كلية اللغة)، محمد الزفزاف (المدرس في كلية اللغة العربية)، محمد محيى الدين عبد الحميد (المدرس في تخصص كلية اللغة العربية)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان عام النشر: 1395 هـ - 1975 م.

32- الأُشْمُوني نور الدين الشافعي (المتوفى: 900هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م.

33- الأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦ هـ)، **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، حققه وعلق عليه: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.

34- الإمام الفارضي شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، **شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك**، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م.

35- الباقولي علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت نحو ٥٤٣هـ)، **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت، الطبعة: الرابعة – ١٤٢٠ هـ.

36- البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت 256 هـ)، **صحيح البخاري**، تحقيق ودراسة: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

37- البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

38- جلال الدين السيوطي:

جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، **الاقتراح في أصول النحو وجدله** ، تحقيق: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم بدمشق ،الطبعة: الأولى، 1409 هـ / ١٩٨٩ م.

جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر(ت: 911هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى 1418هـ 1998م .

39- الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي أبو منصور (ت 540هـ)، **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، المحقق: د. أحمد شاكر، دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة: الثالثة 1995 م.

40- الجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩ هـ)، **شرح شذور الذهب للجوجري**، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)،الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية–المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1423هـ/2004م.

41- الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، بيروت الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987م.

42- خالد الأزهري خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، المحقق: د. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

43- الخضري محمد بن عفيفي الباجوري المعروف بالخضري، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل** على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، سنة النشر: 1424 هجريًا – 2003ميلاديًا.

44- الخطيب التَّبريزيُّ، أبو زكريا يحيى بن علي (ت502هـ) ، **الوافي في العروض والقوافي** ، المحقق (عمر يحيى، فخر الدين قباوة) الناشر: دار الفكر، رقم الطبعة 4، سوريا- دمشق، 1407هـ، 1986م، ص 215.

45- داود بن سليمان الهويمل، المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن المُلقِّن، رسالة: ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية (قسم اللغة العربية وآدابها)، جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية ، العام الجامعي: ١٤٣٧/ ١٤٣٨ هـ.

46- الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، الكتاب: **سير أعلام النبلاء**، المحقق: عدد من المحققين، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

47- الرازي زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، **مختار الصحاح**، المحقق : يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م.

48- الرافعي، مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت ١٣٥٦هـ)، الكتاب: **كتاب تاريخ آداب العرب** ، الناشر: دار الكتاب العربي ، د.ط، د.ت،

49- رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط2، د. ت.

50- سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْ أُوغلي بن عبد الله (ت ٦٥٤هـ)، الكتاب: **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، الباب الثامن والعشرون في خلافة المستظهر بالله أحمد بن عبد الله المقتدي، تحقيق: مجموعة من

المحققين، الناشر: دار الرسالة العالمية، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، 1434 هـ - 2013م.

51- سعد الدين مصطفى، الألفاظ الفارسية في الشعر الجاهلي(الأعشى نموذجًا) ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق http://www.arabacademy.gov.sy/uploads/magazine/mag82/mag82-3-5.pdf.

52- السُّهَيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، **نتائج الفكر في النَّحو**، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

53- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ) ، **كتاب الكتاب**، المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988م.ص 173.

54- السيرافي ، يوسف بن سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، **شرح أبيات سيبويه**، المحقق: محمد علي الريح هاشم – طه عبد الرؤوف سعد ، الناشر: دار الجيل ، بيروت – لبنان، **الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م .**

50- السيوطي:

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، **كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية مصر، د.ت، د.ط..**

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الكتاب: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، ج1، ص450.

51- الشاطبي أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠ هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)** ، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا،الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

52- الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف المرتضى " المتوفى سنة (436هـ)، **مصادر سيرة النبي والائمة، الناشر: دار الأضواء – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية 1409 هـ. - 1989 م، مجلد : 1، ص : 165.**

53- طاهر سليمان حمودة، جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

54- الطبري أبو جعفر، محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)، **تفسير الطبري** (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تحقيق: محمود محمد شاكر ، توزيع: دار التربية والتراث – مكة المكرمة، د.ط.ت.

55- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف – القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة، د.ت.

56- عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي اليماني (١٣١٣ - ١٣٨٦ هـ)، **معجم الشواهد الشعرية،** المحقق: محمد عزير شمس، راجعه: محمد أجمل الإصلاحي، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

57- عبد القادر بقادر ، دراسة (مدرسة البصرة و منهجها في الدراسة اللغوية) ، مجلة مقاربات، جامعة الجلفة، العدد السابع 2014م، الجزائر.

58- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

59- عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ / 1992 م.

60- العُكبَري، أبو البقاء العُكبَري (٥٣٨ – ٦١٦ هـ)، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م،

61- علم الدين السخاوي علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ)، **سفر السعادة وسفير الإفادة**، المحقق: د. محمد الدالي، الناشر: دار صادر، بيروت– لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

62- علي حلمي موسى، إحصائيات جذور معجم لسان العرب باستخدام الكمبيوتر، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت، عام 1972هجريًا.

63- العماد الأصبهاني، عماد الدين الكاتب الأصبهاني، محمد بن محمد صفي الدين بن نفيس الدين حامد، أبو عبد الله (ت ٥٩٧هـ)، الكتاب: **خريدة القصر وجريدة العصر**– قسم شعراء الشام ، المحقق: شكري فيصل، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الناشر: المطبعة الهاشمية ، دمشق، الطبعة: الأولى، 1387 هـ – 1959 م.

64- الفيروزآبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان الطبعة: الثامنة، 1426 هـ – 2005 م.

65- القرطبي أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671 هـ)، **تفسير الطبري** (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.

66- القفطي ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، الكتاب: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م، ج1، ص329.

67- القيرواني محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت ٤١٢هـ)، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: د.رمضان عبد التواب، د.صلاح الدين الهادي، الناشر: دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة، د.ت.

68- كفاح إبراهيم محمود نواس، ظاهرة الأصول المهملة في العربية أبعادها وعللها، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية (نابلس) فلسطين، 2009م.

69- ماجد بن عمر القرني، الضمائر في اللهجات العربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد 21، العدد 2.

70- محمد حسن شُرَّاب ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م، ج2 ، ص134.

71- محمد رياض كريم، المقتضب في لهجات العرب، التركي للكمبيوتر وطباعة ا الأوفست، 1417 هجريًا - 1996 ملاديًا.

71- محمد عبد الفتاح الجرنوسي الصغير، تاريخ الضرورات الشعرية، PM 24/20/7 ،22:11, .https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/192203.html

72- محمد عزير شمس [ت ١٤٤٤ هـ]، الكتاب: **بحوث وتحقيقات العلامة عبد العزيز الميمني [ت ١٣٨٩ هـ]**، تقديم: شاكر الفحام [ت ١٤٢٩ هـ]، مراجعة: محمد اليعلاوي [ت ١٤٣٦ هـ]، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥ م

73- **محمد عيد، النحو المصفى،** مجلة مقاربات، مكتبة الشباب، الطبعة: الأولى ١٩٧١ م، الجزائر، تاريخ الإصدار: 2009، ص397.

74- **المرتضى الزَّبيدي** محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت 1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس،** تحقيق: جماعة من المختصين، الناشر: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر: (١٣٨٥ - ١٤٢٢ هـ) = (١٩٦٥ - ٢٠٠١ م).

75- **مصطفى صادق الرافعي، كتاب تاريخ آداب العرب،** دار الكتاب العربي- لبنان، ط 4، 1974م 1394هـ

76- **مكي بن أبي طالب حَمّوش** بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧ هـ)، **مشكل إعراب القرآن،** المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ

77- **ناظر الجيش** محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (ت ٧٧٨هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل)** ، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

78- **نشوان بن سعيد الحميرى** اليمني (ت ٥٧٣هـ)، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم،** تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

79- **ياقوت الحموي:**

-**ياقوت الحموي،** شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، الكتاب: **معجم البلدان،** المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ج1، ص321.

-**ياقوت الحموي**، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، الكتاب: **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، ج2، ص841.

80- يحيى مير علم:

-**يحيى مير علم، الأفعال والجذور والأبنية في اللغة العربية (دراسة إحصائية مقارنة)**، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد الخامس والثلاثون م٢٠١٦.

-**يحيى مير علم، المعجم العربي دراسة الإحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية**، رسالة ماجستير، كلية الآداب بجامعة دمشق، عام1403هجريًا، 1983ميلاديًا.